

توقيع إتفاقية إنشاء مجلس أعمال عمايي فلسطيني مشترك



مقابلة العدد :



اوخدوك لـ «رجل اعمال»
العلاقات الفلسطينية
البولندية تتميز
بالصداقة والتعاون
المثمر في مختلف المجالات

رعة العدد



ARABTECH JARDANEH
engineers & architects

توصيات الملتقى الرابع عشر
لمجتمع الاعمال العربي



ملف العدد : قانون ضريبة الدخل الجديد
يثير صراعاً بين الحكومة والقطاع الخاص

Hadara

أكبر شركة إنترنت فلسطينية

إنترنت تجاري



إنترنت
شعرین



عند شبك أو
إضافة خط
إنترنت تجاري
جديد

٢

شعرین
إنترنت
مجاناً

رجل الأعمال

مجلة إقتصادية متخصصة
تصدر عن



جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين - القدس -

رئيس التحرير
ماجد معالي

مدير التحرير
زكي أبو الحلاوة

مساعد إداري
جهاز عقل

التصميم والإخراج الفني
محمد العزة

المراسلات
ص.ب 1681 رام الله
تلفون 972 2 2974636
++ 972 2 2974637
++ 972 2 2974004

البريد الإلكتروني:
info@pba.ps

الموقع الإلكتروني:
www.pba.ps



عبر الهاتف الذكي

الطباعة
مطبعة النصر التجارية
«جاوي»

المواد التي تنشر أو لا تنشر لا تعود إلى أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي أسرة التحرير

- **كلمة الجمعية:** الاستثمار في فلسطين
- **الافتتاحية:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص حلم يمكن تحقيقه
- **أخبار ونشاطات القطاع الخاص الفلسطيني**
- توقيع اتفاقية إنشاء مجلس أعمال عماني فلسطيني مشترك
- «الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي» في الدوحة
- مجالس إدارة جمعية إتحاد رجال الاعمال يبحثا السياسات المالية والاقتصادية للحكومة
- فلسطين تشارك في اجتماع مجلس إدارة إتحاد رجال الأعمال العرب في قطر
- إتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين يستقبل وفدا من رجال الأعمال الصينيين
- وفد من المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص يلتقي رئيس هيئة مكافحة الفساد
- المجلس التنسيقي يؤكد على أهمية الاهتمام بملف بطاقة رجال الأعمال وتنظيمه BMC
- **مشارك رئيس وأمين عام إتحاد رجال الأعمال**
- **نشاطات مركز تطوير القطاع الخاص/جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين**
- **ملف العدد:** قانون ضريبة الدخل المعدل يتثير صراعاً بين الحكومة والقطاع الخاص مقابلة العدد: ممثل بولندا لدى السلطة الفلسطينية أخوديك
- **بروفايل النجاح:** شركة أرباتك جردانة
- **مجتمع الأعمال:** بطاقة رجال أعمال: المهندس أسامة عمرو
- اجتماعية
- الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
- **ملف الشركات:** الشركة المتحدة لتجارة السيارات
- فندق ومنتجع مراد السياحي
- **تقارير ودراسات:** صدور التقرير السنوي 2011 لجهاز الاحصاء الفلسطيني
- **مقالات:** د. حازم الشناوار: الآثار الاقتصادية للتدخين في فلسطين وسبل مواجهتها
- **بيئة الأعمال:** الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح اتجاهات أصحاب / مدرب المؤسسات الصناعية العالمية بشأن الأوضاع الاقتصادية
- **ملف المقاولين**
- **ملف التأمين**
- **المحطة الأخيرة**



د. محمد مسروجي

رئيس اتحاد جميات
رجال الاعمال الفلسطينيين
نائب رئيس
اتحاد رجال الاعمال العرب

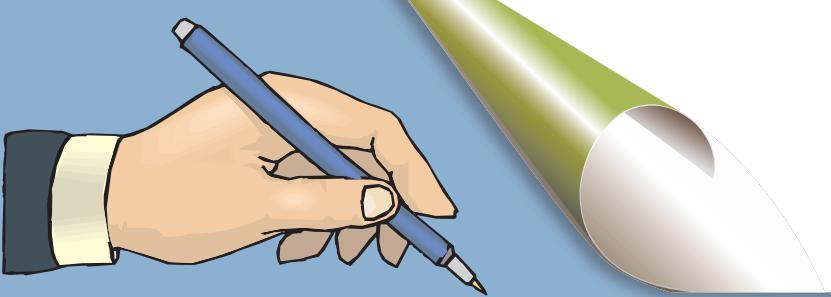
الاستثمار في فلسطين

تعمل حكومة السلطة الفلسطينية ومنذ سنين طويلة على تشجيع الاستثمار في فلسطين. وقد سنت القوانين الداعمة لذلك، ومن جهة أخرى فإن رجال الأعمال الفلسطينيين وبمؤسساتهم المختلفة يعملون كل في مجاله من أجل جذب الاستثمارات لفلسطين كون ذلك هو أحد الوسائل الهامة جداً في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره وقد عقدت من أجل ذلك المؤتمرات في الداخل والخارج ودرست الخارطة الاقتصادية من قبل السلطة والمختصين وأصحاب الأعمال وقد وضع مشاريع ذات جدوى اقتصادية صنفتها هيئة تشجيع الاستثمار وفرزت عشرات الدراسات التي تؤكد نجاح هذه المشاريع . وفي الحقيقة فإن هناك مجال مفتوح للاستثمار في فلسطين وفي كافة الميادين وخصوصاً في الزراعة والصناعة. وكانت بیناتنا تعتمد على حاجة البلد الملحة والدراسات الموضوعية وعلى الأيدي العاملة المدربة وعلى التسهيلات الحكومية حسب قانون تشجيع الاستثمار وخلافه الكثير. وفي تعزيز وجهة نظرنا نقول نحن نريد شراكات بمعنى الكلمة. نحن نساهم كما المستثمر الأجنبي إما أن يكون الاستثمار في أسهم الشركات العامة أو الشركات الصغيرة بدعم استثماري قليل يحول هذه المشاريع من متصرفة إلى رابحة أو تنفيذ بعض المشاريع المدروسة بمشاركة فلسطينية وعربية أو أجنبية وكذلك نتحدث عن نقل المعلومات والتكنولوجيا والتصدير المشترك ... الخ

وقد اعتدنا أن نخرج كوفود رجال أعمال إلى البلدان المختلفة من أجل تحقيق هذه الرسالة. إلا أن مساعدينا كسلطة ورجال أعمال لم تتحقق غايتها لأسباب كثيرة وأهمها وجودنا تحت الاحتلال الذي يضع دائماً العقبات أمام الاستثمارات لضعف الاقتصاد الفلسطيني حتى يبقى مسيطرًا على مقدراتنا وكذلك لكي يستعمل نقطة الضعف هذه للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق مكاسب سياسية.

في المدة الأخيرة بدأنا نلحظ تحولاً في توجهات رجال الأعمال الفلسطينيين بديل الدعوة للاستثمار في فلسطين أصبحوا يتطلعون إلى الاستثمار في البلدان التي نبني فيها علاقات جيدة وتفاهمات وتعاطف مع الشعب الفلسطيني وقضيته القومية والإنسانية.

الأسباب تتلخص أولاً في هيمنة الاحتلال وسياساته وثانياً في أسباب داخلية من الممكن التطرق إليها في موضوع آخر أو هي معروفة جيداً للقطاع الخاص وحتى للمواطنين العاديين.





مؤسسة الشرق الأوسط

M.E.EST. Custom Clearing

تخليص جمركي على كافة المعابر والموانئ

بإدارة: خالد رشاد أبو زينة

مكتب الوحيدة
 وليس لدينا فروع أخرى

الخليل - الحرس

عماره المؤلّة - الطابق الثالث

تلفون: 2214402 / 2224661

فاكس: 2225650

E-mail: mee_khaled@yahoo.com

www.me-est.com





ماجد معالي

رئيس التحرير
أمين عام إتحاد جمعيات
رجال الأعمال الفلسطينيين

الشراكة بين القطاعين العام والخاص حلم يمكن تحقيقه

إن من يطاع على تعثر آليات الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص على وجه الخصوص وهذين الطرفين مع المجتمع المدني على وجه العموم وأجواء عدم الثقة التي تملأ المكان بين جميع الأطراف سيسخر بشدة من هذا العنوان الحالم.

أرى كمطلع ومواكب لتجربة الحوار بين القطاعات لأكثر من عقد من الزمان، وتجربة الحوار الوطني مؤخراً أن النتائج تضييع والبوصلة مشوشة لأسباب وبصرامة شديدة أهمها،

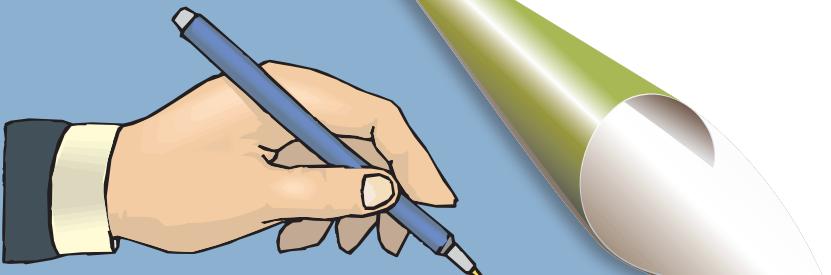
أولاً، غياب النوايا الصادقة والإحساس بالمسؤولية المجردة بقصد أو عن غير قصد؛ فيما توفر لدى القائمين على هذا الموضوع من الأطراف جميعها نظرة فاحصة ووعي كافٍ لأهمية ما يطرح ومدى تأثيره على تطوير الاقتصاد الوطني وتوفير البيئة الإستثمارية الملائمة ومناخات الثقة المطلوبة لتطوير أي إقتصاد، فإن التطلعات والأمال تختلف والنتائج ستتغير، وإذا ما مارستنا بعضًا من أصول سلوك إنصاف الآخر، والعدالة في طرح المواقبي، ووضعنا أنفسنا في مكانة الآخر لنتفهم إحتياجاته وضرورياتها فإن كل شيء ممكن بعدها.

وثانياً، خلط الأجنadas: إخضاع بعض الجهات من الأطراف والتأثير على ما يجري لأجنadas شخصية أو فئوية، وعدم العمل أبداً بشكل مهني بحث من أجل المصلحة العامة للوطن والمواطن.

وهذا ما يضييع جهود وطاقات وامكانيات نحن بحاجة ماسة لحفظها. فبلادنا وحياتنا وظروفنا قاهرة وصعبة ولا يوجد في العالم من يعيشها ومع هذا نهدى الوقت والطاقات دون وعي حقيقي للنتائج الوخيمة التي سترثها الأجيال القادمة.

الحوار والشراكة أدوات هامة في قاموس العمل والتطوير والتنمية العالمي ونحن نبسط الأمور ونشتت عن المطلوب، أرى ضرورة ملحة لفهم مضمون وأسس العمل والتكامل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للتوصل لمنهج محكم وآليات واضحة وعملية للتنفيذ، وعمل مراجعة مستمرة للنتائج والتطوير والتقصير.

هذا يضع مسؤولية مضاعفة على كاهل جميع الأطراف للعمل للتوصل لإطار للحوار بشكل متين ومتافق عليه يوصلنا وبسرعة إلى شراكة حقيقة وفعالة للنهوض باقتصاد مثقل بالهموم.





توقيع اتفاقية إنشاء

مجلس أعمال عمانى فلسطيني مشترك



فلسطين في السلطنة من خلال أسامة العبسي الملحق التجاري في السفارة وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان. استمرت الزيارة ثلاثة أيام 4-6/6/2012 بعد الملتقى الاقتصادي العماني الفلسطيني الأول الذي حضره عدد كبير من رجال الأعمال العمانيين والفلسطينيين حيث هدف الملتقى إلى التعريف بفرص و مجالات الاستثمار المتاحة بين القطاع الخاص في البلدين الشقيقين والترويج للمنتجات الوطنية ورفع مستوى التعاون والتنسيق الاقتصادي والاستثماري المشترك.

مجلس أعمال فلسطيني عماني

وتم خلال الملتقى التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس أعمال فلسطيني عماني مشترك، وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان خليل بن عبد الله الخنجي بعد أن رحب بإخوانه رجال الأعمال الفلسطينيين في زيارتهم إلى السلطنة بأن المجلس سيساهم في تعزيز الجهود المبذولة لتطوير الشراكة والتعاون في مختلف المجالات وخدمة مجتمع الأعمال والإقتصاد في البلدين وتنظيم الملتقىات واللقاءات الثنائية بين أصحاب الأعمال في البلدين.

وقال محمد مسروجي رئيس إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين بعد أن شكر الخنجي رئيس الغرفة وأوضح أن الوفد التجاري الفلسطيني يضم كبار رجال الأعمال الفلسطينيين حضر للسلطنة من أجل إقامة علاقات تجارية وشراكة حقيقة ولم يحضر من أجل أن يستجدي أو يطلب المساعدة، وأن رجال الأعمال الفلسطينيين قادرين على إقامة مشاريع والشراكة مع نظائرهم رجال الأعمال العمانيين سواء داخل فلسطين أو في سلطنة عمان كما أن الاستثمار بفلسطين استثمار مجدي بالرغم من جميع المعوقات.

كفاءات بشرية

من جانبه أوضح د. لؤي عيسى السفير الفلسطيني المعتمد في السلطنة بأن مجلس الأعمال المشترك سيتيح معرفة الفرص الاستثمارية وأوجه التعاون بين السلطنة وفلسطين في المجالات الزراعية والغذائية



الأعمال وكامل مجاهد عضو هيئة الرقابة في الجمعية وماجد معالي أمين عام الإتحاد، وعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين منهم أسامة خلف وعمر العلمي وزيد عثمان ومحمد أبو الحسن ومحمد حامد مجاهد وغيرهم، وانضم إلى الوفد الفلسطيني بعض من رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في السلطنة.

هذا وقد نظم الإتحاد هذه الزيارة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني وسفارة دولة ترأس محمد مسروجي رئيس اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين الوفد الاقتصادي الفلسطيني في زيارة إلى سلطنة عمان الشقيقة وضم الوفد راغب الحاج حسن مسؤول العلاقات الداخلية في الإتحاد ومحمد العامور عضو مجلس إدارة الإتحاد وعادل عودة رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين، وحسن قاسم رئيس اتحاد شركات أنظمة المعلومات، وأسامة عمرو عضو مجلس إدارة جمعية رجال



السفير الفلسطيني في سلطنة عمان د. لؤي عيسى

كما تتم توضيح البيئة الاستثمارية الفلسطينية وأهم القوانين الخاصة بالشأن الاقتصادي ومن أبرزها: قانون تشجيع الاستثمار، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، وقانون المصادر، وقانون ضريبة الدخل، وقانون الجمارك وقانون العمل وقانون الأوراق المالية وغير ذلك من القوانين وتم التركيز على جانب أهمية الاستثمارات العربية لل الاقتصاد الفلسطيني وفي مقدمتها الاستثمارات الغermanية.

مقترنات لتحفيز التعاون الاقتصادي العماني الفلسطيني

وقدمت ورقة العمل الفلسطينية مقترنات خاصة لتحفيز التعاون الاقتصادي العماني الفلسطيني والبدء بمتابعتها من قبل المجلس المشترك والتي من أبرزها تشجيع قيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار باستحداث صندوق لضمان الاستثمار العربي في فلسطين، بحيث تكون أهداف هذا الصندوق تشجيع الاستثمارات العربية ومنها الغermanية أو المشتركة في الاقتصاد الفلسطيني عن طريق ضمان هذه الاستثمارات ضد المخاطر السياسية الناجمة عن إجراءات الاحتلال التعسفية والسماح بإدراج بعض أسهم الشركات الفلسطينية القوية العاملة أو قيد التأسيس في السوق الغermanي، مما يسهل ربط وتكامل سوق فلسطين للأوراق المالية مع باقي الأسواق العربية، وبذلك يتتوفر الشركات الفلسطينية فرص أفضل للحصول

التعاون ومنطقة التجارة العربية الحرة وما ينتهي على ذلك من تحرير لقطاعات السلع والخدمات وعلاقات السلطة الاقتصادية مع الدول المجاورة كالهند وايران واليمن والرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 والخطط الخمسية والسعى إلى تنوع مصادر الدخل وتشغيل العمالة الوطنية واوضحت الورقة القطاعات الانتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كالأنشطة النفطية والتعدين والصناعات التحويلية والزراعة والاسماك والبناء والتشييد والخدمات إضافة إلى عرض لمميزات الاستثمار في السلطة كالموقع الاستراتيجي للسلطة والاستقرار السياسي الذي تنعم به والتعرفة الخليجية الجمركية الموحدة والبنية الأساسية والمؤسسية واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار إضافة إلى الحوافز الاستثمارية التي تقدمها السلطة للمستثمر الأجنبي منها القروض الميسرة وحرية تحويل رؤوس الأموال والارباح والإعفاء الجمركي على الآلات والمعدات والمواد الخام الداخلة في الصناعة واعفاء من ضريبة الدخل على الشركات تصل إلى 10 سنوات وعدم وجود ضريبة على دخل الأفراد في السلطة والفرص الاستثمارية في بعض القطاعات الوعادة كتقنية المعلومات والطاقة والاتصالات والسياحة والقطاع البحري وغيرها.

وقدم ماجد معالي أمين عام الإتحاد ورقة عن فلسطين اوضحت الخصائص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وتم توضيح دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني وتركيبة القطاعات الاقتصادية ومساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

والمقاولات والهندسة والصناعات التحويلية وغيرها من المجالات الأخرى. وأن دولة فلسطين تمتلك كفاءات بشرية وإمكانيات تبادل الخبرات والتجارب في كافة المجالات. وأشار سعادته إلى أنه وبالرغم من الاحتلال والظروف الصعبة التي تمر بها فلسطين إلا ان الاقتصاد الفلسطيني يتميز بالقوة والصلابة واستطاعت الصناعة الفلسطينية أن تحافظ على خصائصها.

وأشار محمد العامور عضو مجلس إدارة الإتحاد بضرورة التفعيل السريع للاتفاقية وأن يبادر فوراً على تسمية اللجان التنفيذية من الطرفين لتفعيل الاتفاقية والبدء بوضع عناوين وأولويات للعمل المشترك. هذا وقدم مسروجي دعوة مشتركة امتداداً للدعوة الرسمية من د. جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني بزيارة وفد من رجال الأعمال العمانيين إلى فلسطين في الوقت الذي يحددونه.

وشمل الملتقى اوراق عمل من الجانبين غطت فرص الاستثمار وال المجالات للتعاون والدخول في شراكات سواء في السلطة او في فلسطين والحوافز والتسهيلات الاستثمارية المقدمة للمستثمرين من الطرفين.

أوراق عمل

وقدمت غرفة تجارة وصناعة عمان ورقة عمل بينت المقومات والفرص الاستثمارية في سلطنة عمان والوجهات العامة للاقتصاد العماني ومنها الانفتاح الاقتصادي العماني على الخارج وعضوية السلطة في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومجلس



**رئيس غرفة تجارة وصناعة
عمان خليل الخندي
يعد بتلبية الدعوة
في أقرب فرصة**



**محمد مسروجي
يقدم دعوة لرجال
الأعمال العمانيين
لزيارة فلسطين**



من الخنجي درع إتحاد الجمعيات

العديد من الدول العربية والصديقة وتنطلع للاستثمار المشترك أيضاً في السلطنة. هذا وقدم رجال الأعمال الفلسطينيين المشاركيَن أنفسهم ومجالات عملهم، وفي مداخلة عمر العلمي نائب رئيس مجلس إدارة شركة القدس القابضة الذي نقل هموم أهلنا في مدينة القدس الصامدين تحت الاحتلال والذي يبلغ عددهم حوالي 400 ألف نسمة في القدس وضواحيها والذين يخوضون معركة الصمود وحماية القدس وارض فلسطين، وبين أن أهم عناصر الصمود هي الإستثمارات المطلوبة في القدس وفي مجالات السكن والتعليم والعمل. فكان هناك مبادرة جادة منذ عام 1967 تأسيس شركة القدس القابضة برأسمال محلي 20 مليون دولار لإدارة مشاريع في مجالات السكن والتعليم والسياحة، وتنطلع إلى شراكات عربية فلسطينية مقدسيَّة، هذا وسيعقد مؤتمر للاستثمار في القدس لاستقطاب مستثمرين عرب لمشاركة أهل القدس في الاستثمار بمشاريع جاهزة وبمرحلة التراخيص بحجم 500 مليون دولار.

الخمسية الثامنة للسلطنة وأهدافها وكذلك نبذة عن عمل المناطق الصناعية والخاصة والمناطق الحرة. ورد مسروجي بشكر عطوفة الوكيل على حسن الاستقبال والضيافة وبين ان الوفد الفلسطيني المتميز الذي يزور السلطنة يطمح للتعاون مع اخوانهم رجال الأعمال العمانيين، وخاصة في فلسطين لأننا اقتصادنا وشريكنا وبالبورصة الفلسطينية والإستثمار في فلسطين يحقق أرباحاً، ولرجال الأعمال الفلسطينيين خبرة واسعة ومتعددة بالرغم من الإجراءات الإسرائيلية الكابحة لنا، ولكن بالرغم كل ذلك ونتيجة للاتفاقيات التي تعقدتها السلطة الوطنية وفرت لنا الفرصة للاستثمار في

على الرساميل الضرورية للتوسيع والنمو وقيام البنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية العمانيَّة باستحداث محافظ استثمارية بنظام الحصص يوظف جزءاً منها في سوق فلسطين للأوراق المالية وغيرها من المقررات التي تعمل على تكوين وتنفيذ شراكات استراتيجية في القطاعات الواعدة بالبلدين. وتم عقد لقاءات ثنائية متواصلة بين رجال الأعمال العُمانيين والفلسطينيين لبحث الفرص الاستثمارية التي لا زالت غير مستغلة من الجانبين في قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة والسياحة والانشاءات وغيرها.

هذا وشملت زيارة الوفد الفلسطيني على مدى ثلاثة أيام زيارات مكثفة للعديد من المؤسسات كان اللقاء الأول في وزارة التعليم العالي العماني حيث استمع الوفد إلى الامكانيات المتوفرة للاستثمار في هذا القطاع سواء حول انشاء الجامعات والمدارس الخاصة أو تشييدها والدخول في عطائتها.

التعاون مع رجال الاعمال العُمانيين

كما قام الوفد بزيارة إلى وزارة التجارة والصناعة العمانيَّة والتلقوا بوكيل الوزارة أحمد بن حسن الذيب ومجموعة من مدراء الدوائر، حيث رحب الذيب بالوفد الفلسطيني الزائر للسلطنة والمتميز بتشكيلته ومستوى التمثيل فيه ودعى إلى العمل على زيادة التبادل التجاري وإقامة المشاريع المشتركة والثنائية في البلدين وأعطى شرحاً عن الخطة



اللقاء مع وكيل ومدراء دوائر وزارة التجارة والصناعة العمانية



عام سوق مسقط للأوراق المالية احمد بن صالح المرهون حيث اطلع الوفد على الفرص الاستثمارية المتاحة بالسلطنة بمختلف المجالات وبخاصة في سوق مسقط للأوراق المالية وسبل تعزيز التعاون المشترك بين سوقي مسقط وفلسطين بما يعظم العوائد التي يجنيها المستثمران.

كما التقى الوفد الفلسطيني مدير عام المديرية العامة للتموين الطبي في وزارة الصحة نسيبة بنت حبيب نصيب وبحثاً وجه التعاون المشترك بين الجانبين.

اليوم الثالث

وفي اليوم الثالث قام الوفد الفلسطيني بزيارة إلى مدينة صحار التقى خلالها بعدد من رجال الأعمال والصناعيين والمستثمرين في ولايات محافظتي شمال وجنوب الباطنة لبحث تفعيل الشراكة الاستثمارية والتعاون التجاري مع رجال الأعمال في المحافظتين.

وكان في استقبال الوفد سعيد بن صالح الكيومي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان وعدد من المسؤولين ورجال الأعمال بمحافظي شمل وجنوب الباطنة.

وعقد الجانبان جلسة محادثات تجارية لبحث مجالات التعاون التجاري واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة لدى رجال الأعمال من الجانبين، خاصة في مجالات الصناعة والسياحية والزراعة والتعدين وأنظمة المعلومات والاثاث والمقاولات والبنوك والتأمين وغيرها من المجالات الأخرى المتاحة للتعاون.

وأكّد سعيد الكيومي في كلمته الترحيبية بالوفد الرأي على أهمية صحار كمدينة تاريخية تؤكد على الأهمية الاقتصادية، كمركز اقتصادي مهم أصبح يجمع مختلف الصناعات والاستثمارات والأعمال التجارية

توضح تجربة المؤسسة وأهدافها، إلى جانب الدور الذي تقوم به من خلال توفير العروض للمستأجرين من جميع أنحاء العالم ومنحهم الفرصة للاستثمار داخل المناطق الصناعية في السلطنة والتي توفر فرص للاستثمار الأجنبي بنسبة 100% فيها، كما تعرف الوفد الفلسطيني على كافة التسهيلات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة للمستثمرين في المناطق الصناعية وواحة المعرفة بشكل خاص والسلطنة بشكل عام، ثم قام الوفد بزيارة واحة المعرفة مسقط، حيث اطلع خلال هذه الزيارة على تجربة الواحة وأهدافها ورسالتها التي تتمثل في العمل على تطوير قدرات الفرد والمجتمع من خلال تسخير وتطبيق المعرفة.

سوق مسقط للأوراق المالية

وشملت الزيارة لقاء مجموعة من الوفد مع مدير

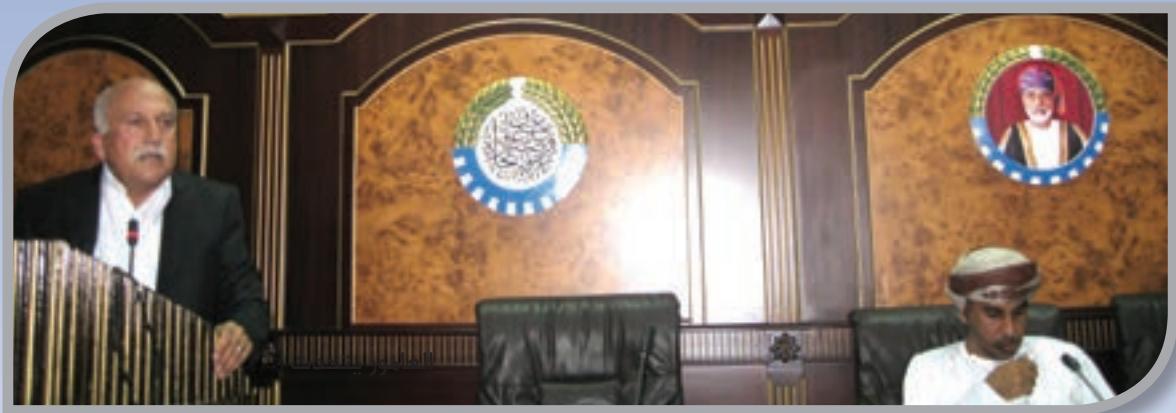
المهندسة نسرين بنت أحمد جعفر المديرة العامة لترويج الاستثمار بالهيئة وعدد من المسؤولين بالهيئة، وذلك في إطار تعزيز صلات التعاون والشراكة بين السلطنة ودولة فلسطين وتنمية فرص الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة في مختلف المجالات، حيث تناول اللقاء العديد من الموضوعات التي تهم الجانبين. كما تم التطرق للتسهيلات والدعم الذي تقدمه الهيئة للمستثمرين في السلطنة، وتسلیط الضوء على أهم المشروعات القائمة والمناطق الاستثمارية الوعادة والمناطق الصناعية في السلطنة.

المناطق الصناعية

كما زار الوفد الهيئة العامة للمناطق الصناعية، حيث قام المدير العام لمنطقة الرسيل الصناعية المهندس محسن بن زهران الهنائي بتقديم نبذة تعريفية عن المؤسسة، واطلع الوفد على مادة فيلمية



المرهون يسلم المسروجي درع سوق مسقط للأوراق المالية



لا زالت حاجة الى الكثير من الاستثمار في مجال الانتاج الزراعي حيث ان الزراعة لا تمثل سوى 1.2% من الناتج المحلي وان السلطنة تعتمد بشكل كبير على استيراد احتياجاتها من الغذاء من الخارج كما ان السلطنة بحاجة الى نوع خاص من الاهتمام كونها تمتاز بنماخ متميز ومتتنوع ناجم عن امتدادها الجغرافي الفسيح ولعل اكبر الفرص المتاحة للاستثمار هي في مجال الاستزراع السمكي حيث تمتاز السلطنة باربعة مناخات وانواع مختلفة بيئية للثروات البحرية.

محمد شراب

وقال محمود شراب رجل اعمال فلسطيني مقيم في ليبيا وله اهتمام في السوق العماني الذي بدأ في اجراءات فتح شركة استيراد وتصدير ان هناك فرص عمل واستثمار جيدة في السلطنة، وقد طلب الامين العام

العجز في التبادل التجاري الفلسطيني مع اسرائيل وقال أنتنتم القادرون على ذلك. وبعدها قام الوفد بزيارة إلى منطقة صحار الصناعية، واستمعت اعضاء الوفد الى شرح حول الخدمات والدعم الذي تقدمه المؤسسة العامة للمناطق الصناعية للصناعيين والمستثمرين.

انطباعات الوفد الفلسطيني

راغب الحاج حسن

فيما اقترح راغب الحاج حسن مسؤول العلاقات الداخلية في إتحاد جمعيات رجال الاعمال انشاء شركة فلسطينية لتسويق المنتجات الفلسطينية في سلطنة عمان. وكان من انطباع المستثمر الفلسطيني احمد العبوشي ايجابيا حيث قال انه وقع عقدا مع شريك عمانى في قطاع الزراعة وتسويق المحاصيل الزراعية الى خارج عمان وخاصة السوق الاوروبى.

زيد عثمان

كذلك وقع زيد عثمان من شركة فليفل عقدا لتصدير منتجاته الى الجانب العماني.

كامل مجاهد

فيما بين كامل مجاهد رئيس مجلس الحليب الفلسطيني بان السلطنة

واللوجستية، من خلال المنطقة الاقتصادية الكبرى، وبعد ذلك قام الوفد الفلسطيني بزيارة الى منطقة ميناء صحار الصناعي تعرف خلالها على ميناء صحار وموقعه الاستراتيجي واهم الخدمات التي يقدمها الميناء للشركات والصناعات الكبرى التي توجد في منطقة الميناء الصناعي، والتي منها الصناعات في مجالات تكرير النفط والطاقة وتحلية المياه والصناعات البتروكيميائية والصناعات الحديدية وغيرها من الصناعات التي تضمها منطقة الميناء الصناعي، كما تعرف الوفد على المنطقة الحرة بصحار والفرص الاستثمارية المتاحة في منطقة الميناء الصناعي والمنطقة الحرة، التي توفر عدم دخول الباورج البحرية مضيق هرمز مما يوفر مبالغ طائلة لشركات التأمين واهم الحوافز الاستثمارية في المنطقتين وانخفاض البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه وتوفير الغاز مجانا، وصحار الاقرب الى الاسواق الخليجية مثل دبي وابو ظبي وجبل علي وبدول مجلس التعاون من خلال طريق بري مدته ساعة ونصف على الأكثـر.

محمد العامور... يقدم الشكر

وشكر محمد العامور الذي ترأس الوفد في هذه الزيارة السلطان قابوس والشعب العماني العريق منذ القدم على تضميدهم الجراح لدى الشعب الفلسطيني وبآياد بيضاء لها بصمات تاريخية على المنطقة من آسيا الى افريقيا، وطلب مؤازرة رجال الاعمال العمانيين اخوانهم الفلسطينيين للمساعدة في سد





حيث اجرينا لقاءات مع مقاولين عمانيين وابدوا الاستعداد لعمل شراكات مع مقاولين فلسطينيين لتنفيذ مشاريع انشائية في عمان.

حسن قاسم

من جهته قال حسن قاسم رئيس مجلس ادارة شركات تقنيات المعلومات الفلسطينية "بيتا" ان الزيارة كانت ناجحة بكل المقاييس وستساهم بفتح اسواق جديدة امام قطاعات اقتصادية واعدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات مشيرا الى انه تم التفاوض لتوقيع اتفاقية بين الحاضنة الفلسطينية وواحة المعرفة في مسقط خلال الفترة القادمة.

عمر العلمي

اما عمر العلمي نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس القابضة فقال ان الزيارة كانت مهمة حيث طرح خلال لقاءاته مع رجال الاعمال العمانيين هموم مدينة القدس مشيرا الى انه بحث مع احمد الخنجر رئيس غرفة تجارة عمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية لمجلس التعاون الخليجي الملتقى الاقتصادي المزمع عقده في القدس نهاية العام الجاري وقد ابدى الخنجر استعداده للمشاركة في هذا الملتقى داعيا رجال الاعمال الخليجيين لدعم صمود المقدسيين من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

السلطنة في مجال الصناعة والانشاءات.

محمد أبو الحسن

وبين محمد أبو الحسن ان زيارته كانت مثمرة حيث وقع اتفاقية مع شركة شل في عمان لاستيراد الزيوت ومنتجاتها الشركة وتسويقهما في فلسطين.

عادل عودة

ووصف عادل عودة نائب اول رئيس اتحاد المقاولين زيارة لعمان بانها كانت جيدة

للإتحاد تضافر الجهد وضرورة تعامل رجال الاعمال في الشتات الفلسطيني مع اخوانهم رجال الاعمال في الداخل، وتفعيل دور اتحاد رجال الاعمال مع رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات وأن يبذل الجهد المطلوب لتوسيع العلاقة بين الإتحاد ورجال الاعمال الفلسطينيين في ليبيا على وجه الخصوص.

أسامة عمرو

في حين عبر أسامة عمرو عضو مجلس ادارة الجمعية عن انطباعه الايجابي للبيئة الايجابية والواعدة في



العامور يسلم الكيوني مطرزة بشعار إتحاد الجمعيات وإلى اليسار أسامة العبيسي الملحق التجاري الفلسطيني في سلطنة عمان

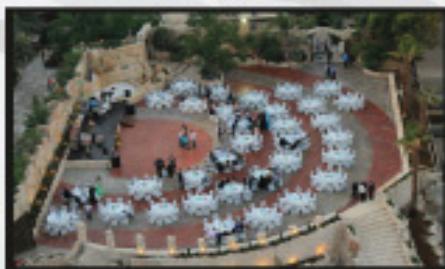


حديقة تروبيكانا

في فضاءات رام الله الواسعة ويعيدا عن صخب الحياة صمنا لليلة العمر
مهرجانا يبدأ على الارض ولا تحده سقوف..... في حديقة
تروبيكانا..... خيمة تتسع لأكثر من خمسمائة شخص على مساحة 1000
متر مربع

للعروسين عرش صخري يحاكي بداية الانسان مع تكنولوجيا تصاهي
افخم دور العرض خصصت لتحفر ليلة العمر في الذاكره كما تحفر
السنين في الصخر تاريخ البدايات .. نطلع في تروبيكانا الى التميز بكم
ومعكم حيث وفرنا لراحتكم كل السبل الممكنه لتشعروا اننا اهل الفرحة
وليس المستضيفين فقط.

و بين الماضي والحاضر تركنا لكم في تروبيكانا مساحة وفضاءا رحبا كي
ترسموا فرحتكم في الهواء الطلق لتبلغ عنان السماء بدون عناء.



للجز والأستفسار أتصلو على الرقم المجاني 1800.303.303



من اليمين يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد القطري والشيخ فيصل آل ثاني وحمدي الطباع والشيخة حصة الصباح في أقصى اليسار

إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين يشارك في الدوحة

«الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي»

يدعو إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي العربي
وبتعزيز دور رجال الأعمال واندماج الاقتصاديات العربية
ومساعدة دول الربيع العربي

شارك وفد من اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين برئاسة د. محمد المسروجي في الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي تحت شعار «الربيع العربي : التحديات والفرص الاستثمارية وسط الواقع الاقتصادي العالمي» والذي عقد في الدولة بدولة قطر تحت رعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بمشاركة نحو 400 رجل أعمال عربي إضافة إلى وزراء وشخصيات اقتصادية عربية.
وضم الوفد كل من خضر القواسمي أمين سر الاتحاد وماجد معالي أمين عام الاتحاد وحسن أبو شبلوك عضو مجلس الإدارة ورجال أعمال من الضفة الغربية وقطاع غزة.

رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين

بدوره شدد الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين على أهمية الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي موضحاً أن العالم العربي يعيش حالياً جملة تحديات اقتصادية واجتماعية في الوقت الذي يشهد فيه تناغماً كبيراً في ظل الربع العربي.

وقال إن تلك التحديات الاقتصادية تزامن في توقيتها مع اضطرابات اجتماعية في أغلب الدول العربية تستهدف بالأساس تأمين فرص العمل الذي سيتحقق من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة وجذب الاستثمار الخارجي من جهة أخرى شريطة تحقيق الاستقرار الأمني والخروج من البيروقراطية التي كانت سائدة.

ولفت إلى أن ذلك سيتمكن القطاع الخاص من العمل في صلب مؤسسات دائمة من خلال خلق صناديق استثمار مشتركة بين القطاع الخاص العربي والحكومات للاستثمار في المناطق الداخلية مهد الحراك العربي.

وأشار إلى أن الملتقى سيعمل على النظر في المشاكل الحقيقة التي تعيق التنمية في البلدان العربية والتي تعترض مجتمع الأعمال العربي واقتراح بعض الحلول ورفع توصيات إلى قادة الدول للاستئناس بها.

ونوه إلى أن دولة قطر شرعت منذ العام 2011 في تطبيق رؤية أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للعام 2030 من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2011 - 2016 الداعية إلى شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص والهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيداً عن قطاعي النفط والغاز.

وأوضح أن قطر وضعت لذلك أهدافاً واضحة المعالم منها أن يساهم قطاع الخدمات مع نهاية الخطة بنحو 38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وأشار إلى ما تطرحه دولة قطر من فرص

الحكومي، بينما يشهد الأداء الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهوراً كبيراً.

وبه وزیر الاقتصاد القطري إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية تفسر هذا التراجع الاقتصادي المذكور، في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع، والتي تعمل على عرقلة النمو في اقتصادات هذه الدول، مع تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا، مما أدى إلى تداعيات سلبية قوية على تلك الدول، حيث يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصادات الأوروبية واقتصادات الدول المستوردة للنفط في شمال أفريقيا ودول المشرق العربي عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين، إضافة إلى ارتكاب الأداء الاقتصادي بسبب التغيرات الناجمة عن الثورات العربية.

وأوضح يوسف حسين كمال أن الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي جراء الثورات العربية بدت واضحة من خلال الأضرار الفادحة في القطاع السياحي في كل من تونس ومصر، والذي وصلت خسائره إلى حوالي 10 مليارات دولار حتى الآن.

وقال وزير الاقتصاد القطري إن أوضاع الدول العربية متفاوتة من حيث التأثر بالثورات العربية، فهي تونس بدأت الأوضاع تميل نحو الاستقرار والهدوء، بينما في دول أخرى لا يزال الطريق طويلاً في الانتقال السياسي، لذلك فإن كلاً من القطاعين المحلي والخاص، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا تزال قيد الانتظار حتى تتأكد من وجود حكومات جديدة أو انتقالية، وما مستفرعه من قرارات.

وأوضح أنه باستثناء صادراتها من النفط، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم حوالي 400 مليون نسمة من السكان، تتصدر الكمية نفسها من السلع والبضائع التي تصدرها سويسرا التي تضم أقل من 8 ملايين نسمة، داعياً إلى إعادة النظر في نمذجة نمو التخطيط الاقتصادي ليكون أكثر شمولًا حتى تضييف كل نقطة مؤوية في النمو الاقتصادي مزيداً من فرص العمل بدلاً من خفضها.

وزير الاقتصاد القطري

واستهل الملتقى بكلمة القاهها يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية القطري بين فيها أن موارد الدول الخليجية المصدرة للنفط بلغت حوالي 800 مليار دولار العام الماضي بسبب ارتفاع أسعار النفط، مؤكداً أن دول الخليج تسعى لاستثمار الكثير في الإنفاق المحلي باستخدام تلك الموارد للحد من الآثار السلبية للمعطيات الاقتصادية الراهنة.

وقال وزير الاقتصاد القطري إن معظم التحديات التي تواجه المنطقة تنشأ من الضغوطات الداخلية الناتجة عن قلة موارد الميزانية وال الحاجة في الوقت نفسه للإنفاق لتخفيف التوترات الاجتماعية، موضحاً أن ملتقى مجتمع الأعمال العربي يعد استثنائياً، حيث يأتي بعد مرور عام على ما شهدته المنطقة من ثورات عربية جاءت نتيجة اختلال في العدالة والمساواة بين فئات المجتمع في دول الربيع العربي.

وأشار الوزير القطري إلى أن هذه الثورات لا تزال حتى الآن تعصف بمنطقة المشهد السياسي وشمال أفريقيا لتغيير المشهد السياسي في المنطقة، بل أفرزت في المقابل مشهداً اقتصادياً جعل المنطقة، التي تضم أهم مصادر النفط في العالم، موضع تقييم واهتمام كبير، كما جعل منها بيئه خصبة للتكلبات، خاصة من قبل المؤسسات المالية العالمية التي تعددت توقعاتها في محاولة لاستشراف آفاق النمو في المنطقة والمخاطر التي تنتظرها مستقبلاً وسبل تجاوزها.

ولفت في هذا الصدد إلى أن صندوق النقد الدولي كان قد خفض توقعاته بشأن النمو المحلي الإجمالي بالسعر الثابت في الدول العربية لعام 2012 من 4,2% إلى 3,6%، مؤكداً وجود مسارين في أداء اقتصادات المنطقة العربية، نشهد في أولهما نمواً سريعاً في اقتصادات الدول المصدرة للنفط، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لارتفاع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم حوالي 400 مليون نسمة من السكان، تصدر الكمية نفسها من السلع والبضائع التي تصدرها سويسرا التي تضم أقل من 8 ملايين نسمة باستثناء الصادرات النفطية.



الطبع: أمام مجتمع الأعمال العربي تحديات ومسؤوليات كبيرة

معدلات النمو في عدد كبير من الدول العربية وتحميم تنفيذ الكثير من المشاريع الهامة للتنمية الاقتصادية إلى جانب تراجع تعاملات أسواق رأس المال في الدول العربية وتباطؤ الإنتاج الصناعي والخدمي وهي نتائج مباشرة للمرحلة الانتقالية، حيث تشير التقديرات إلى أن الدول العربية التي شهدت ثورات تبعت

خسائر اقتصادية تجاوزت 100 مليار دولار.

وقال إن أمام مجتمع الأعمال العربي تحديات ومسؤوليات كبيرة في هذه المرحلة للتعاون في مساعدة الدول التي عانت من الأضطرابات على تجاوز محنتها وتوجيه الجهود لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار فيها، معبرا عن أسفه للأموال العربية التي ما زالت تبحث عن موطن لها في الخارج رغم أزمة الاقتصاد العالمي والوضع المتردي في أوروبا وتأثيرات أزمة اليورو. وشدد على أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والعدالة في توزيع الثروات والمكتسبات بات ضرورة حتمية للجميع، ومن دون ذلك ستشهد الساحة العربية المزيد من الأضطرابات التي تحرّكها بالأساس المعاناة المعيشية للمواطنين وتزايد الفقر والبطالة المنتشرة بين الشباب العربي، والتي تصل إلى 18% أي ما يعادل 17 مليون شخص قادر على العمل، معظمهم من الشباب والخريجين الجامعيين.

وأوضح الطياب أن القطاع الخاص العربي لم يلمس حتى الآن أية نتائج ملموسة لتنفيذ قرار القمة الاقتصادية العربية بالكويت بتأسيس صندوق تمويل المشاريع المتوسطة والمصغيرة برأسمال 2 مليار دولار.

استثمارية كبيرة في جميع المجالات على غرار الصحة والتعليم والتكنولوجيا الحديثة علاوة على مناخ استثماري جيد حيث يعد نظام الضرائب الأفضل في المنطقة ولا يتتجاوز 10 في المائة على أرباح الشركات الأجنبية بقطر.

حمدى الطياب

وقال حمدى الطياب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب أمام الجلسة الافتتاحية للملتقى: إن الملتقى اليوم يأتي والمنطقة على اعتاب مرحلة تاريخية، حيث مر عام ونصف على بداية الربيع العربي وشهدت عدة دول عربية تغييرات سياسية هامة ستفتح صفحة جديدة من حياة شعوبها وتوسيس لبداية جديدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعبر عن أمله في تخفيض الآثار الاقتصادية السلبية التي أعقبت مرحلة التغيير، والتي رأى أنها طبيعية ومنطقية في مرحلة انتقالية على الشعوب، وتحمل مجتمع الأعمال نتائجها المؤقتة في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة وحلول الاستقرار.

وأشار إلى أن مرحلة المخاض الحالية قد تطول فتطورات الأوضاع على الأرض حتى الآن بطيئة باتجاه تحقيق الأهداف والتخوف من أن الربيع العربي قد يعقبه خريف اقتصادي طويل قبل أن تستقر الأوضاع وتحسن قدرة الدول التي شهدت التغييرات على النمو والانطلاق نحو مستقبل جديد.

ونبه إلى أن معظم اقتصادات الدول العربية تتأثر سلبا بحالة عدم الاستقرار السائد سواء في الدول التي شهدت الثورات الشعبية على أرضها أو الدول الأخرى، مشيرا إلى أن قطر التغيير والإصلاح قد انطلق في الوقت الذي ما زالت فيه اقتصادات المنطقة العربية تعاني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة منطقة اليورو.

وقال: إن ذلك واضح من خلال ما نلمسه من تباطؤ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهبوط

الاستثمارات الأجنبية جنبا إلى جنب مع عدد من الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات القوية، ومنها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك نتيجة لما تقدمه من حواجز متميزة وفردية للمستثمرين وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال إجراءات وخطوات عديدة تشمل مجموعة واسعة من السياسات منها تحسين بيئة الأعمال.

وكشف التوبيجي عن خطة إنقاذ عربية تعكف على دراستها جامعة الدول العربية بهدف مساعدة اقتصاد المنطقة العربية على الخروج من الأزمة الحالية التي يمر بها عقب اندلاع الثورات في عدد من الدول العربية، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في

خريف عام 2008.

وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يعد ضعيفاً لأنّه لا توجد حركة تجارة نشيطة بين الدول العربية، معرباً عن أمله أن تنشط الصناعات التحويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين دول المنطقة العربية، خاصة أن العالم العربي مستهلك، والعديد من دول المنطقة اتجهت خلال الفترة الماضية لشراء المنتجات من الخارج وعدم تصنيعها في الداخل، وهو خطأ كبير دمر الصناعة العربية.

وأكّد أهمية التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنّها أساس الصناعة، ومن هنا ينبغي تطوير الزراعة والخدمات، ولا يجب الاهتمام بالعقارات والسياحة على حساب قطاع الصناعة، مشدداً على ضرورة استمرار العمل وزيادة هذه الشركات من أجل عقد اجتماعي جديد وتحقيق نموذج اقتصادي يجتذب الصناعات المختلفة.

التويجري: قطر رائدة دولياً في مجال جذب الاستثمارات

من جانبه قال الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية إن دولة قطر تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في جذب





التكوين السكاني لمجتمعاتنا، فيزيد معدلها عن 23% حسب منظمة العمل الدولية. ويقدر أن 18% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر. وكما كانت هاتان الآفات السبب في اشتعال التحركات الشعبية الواسعة، فلن تنجح الدول العربية بتجاوز محتتها الحالية من دون معالجة أزمتي الفقر والبطالة».

وأكد بدبور على أن الحل يجب أن يبدأ بتجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في المستقبل لتوفير فرص عمل منتجة بما أن معظم سياسات التوظيف السابقة التي تركت بشكل أساسي على القطاع العام قد فشلت في حل هذه المعضلة. وطالب بالتركيز على الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز التنمية والنمو، والاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية والتعليم وتأهيل القوى العاملة في المجالات المعرفية والتحول إلى اقتصادات منتجة ذات نمو مستدام، مع الحفاظ على أساسيات مالية صلبة.

والأهم من ذلك أن يتم تطوير دور القطاع الخاص ضمن ضوابط رقابية ودولة القانون بحيث نضمن المنافسة العادلة بمبدأ عن الانتفاءات السياسية والعائلية. وعلى مجتمع الأعمال أن يطور نفسه وأن يرتقي بمؤسساته ويخلق كوادر مهنية محترفة. ويطبق معايير الحكومة الصحيحة إضافة إلى النهوض بمسؤوليته الاجتماعية.

وقال بدبور إن للدول المصدرة للنفط ثروات وفوائض مالية ضخمة. وفي ظل أسعار النفط

علامات استفهام كبيرة حول آفاق الاقتصاد العالمي. وبدا إبراهيم بدبور متشارئاً من الآثار السلبية لهذه التداعيات العالمية على الدول العربية، مشيراً إلى أنه على الدول العربية الاعتماد على نفسها في معالجة التحديات الكبيرة الماثلة أمامها. وأكد أن التحركات الشعبية التي أشعلتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي سادت طويلاً، ستنتهي بدورها بيئة اجتماعية واقتصادية جديدة. كما أكد أن هذه القيود فرقت في الوقت نفسه تبعات ثقيلة على الاقتصادات العربية تجلت بأشكال عددة، أبرزها تدهور البيئة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحركة التجارة البينية، إلى جانب انكماس عائدات السياحة وغيرها من القطاعات الحيوية بالنسبة للدول التي شهدت اضطرابات سياسية واجتماعية.

وأشار إلى أن النمو في الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية كبيرة قد تباطأ بشكل ملحوظ خلال عام 2011 إلى 1.2% من 4.7% في 2010، ما زاد من نسبة البطالة. مؤكداً على تضرر ميزانيات هذه الدول بشكل حاد من حيث انخفاض الإيرادات المالية أو من حيث ارتفاع تكلفة الدين عليها، ما من شأنه أن ي Kelvin إمكاناتها لتوليد نمو مستدام في المستقبل. وزاد بالقول «إن التحدي الرئيسي الذي يواجه اقتصادتنا اليوم يتمثل بالبطالة والفقر اللذين ينهيان بمجتمعاتنا. فالبطالة في العالم العربي تقدر بـ10%， مقارنة مع 6% عالمياً. أما بين الشباب الذين يمثلون أكثر من نصف

وحول معدلات النمو المرتفعة التي تعلن عنها بعض الدول قال التوبيجي إن الإحصاءات الخاصة بالنموا لدينا ليست دقيقة وتكتذب في بعض الأحيان وتكون غير واقعية. وهذا ما حدث في النمو السابق الذي كان يتم الإعلان عنه ويتراوح بين 6% و7% ولكنها في الواقع نفسه لا تنعكس على الأوضاع الداخلية للدول. وأكد ضرورة أن يتترجم النمو في الدول على هيئة خلق وظائف جديدة على أرض الواقع، فإذا وجدت وظائف وقللت من معدلات الفقر والبطالة نستطيع القول إن لدينا نمواً جيداً، أما إذا لم ينعكس ذلك النمو وأصبح لدينا نمو ورقي مثل أوراق البورصة فإن هذا يعد غير ذات جدوى.

بدبور يدعو الدول النفطية للاستثمار في العالم العربي



وقال إبراهيم بدبور الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إن وضع الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة إثر الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية، مؤكداً على القلق المتزايد في الأسواق المالية، من مشكلة الديون السيادية، والشلل السياسي الذي يصيب قادة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والمجال الضيق أو المعذوم لتبني سياسات مالية أو اقتصادية محفزة. واعتبر بدبور أن هذه عوامل تعد كفيلة بطرح



الصناعة في الدولة وتوفير المواد الازمة في توفير مواد مرادفة في مشاريع قطر للبترول. بدوره قال عبد الله صالح الرئيسي، نائب الرئيس التنفيذي بالبنك التجاري: إن البنوك هي الشريان الرئيسي لعمليات التمويل لأية مشاريع على أي نطاق في مستوى العالم مشيراً إلى أن البنك التجاري دأب منذ تأسيسه على تعزيز الدور الخاص بتمويل المشاريع المحلية وعلى مختلف القطاعات، سواء كانت مشاريع البنية التحتية أو القطاعات الأخرى مثل الصناعة أو التجارة والتعليم والصحة.

الجلسة الثانية : ورشة عمل حول تونس

وقال محمد الأمين الشخاري، وزير الصناعة والتجارة التونسي خلال الجلسة الثانية، التي تناولت التحديات الاقتصادية بعد الثورة في تونس والفرص المتاحة، إن تونس ستتفق نحو 4 إلى 5 مليارات دينار إضافية في السنتين القادمتين من أجل توفير فرص العمل.

وشدد الشخاري على أهمية البنية التحتية المتوفرة في تونس من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة أنه علاوة على شبكات الطرقات والموانئ والمطارات، تتوفر مناطق صناعية ذات مواصفات جيدة، قائلاً: «إن الدولة يوجد بها حالياً أكثر من 100 منطقة صناعية ذات مواصفات جيدة قادرة على استيعاب العدد المتزايد من المستثمرين»، لافتاً في هذا الصدد إلى شروع

مناخ وفرص الاستثمار في دولة قطر

وناقشت الجلسة الأولى للملتقى مناخ وفرص الاستثمار في دولة قطر، والتي شارك فيها على حسن الصديقي مدير المشاريع البتروكيماوية والصناعية بقطر للبترول، والمهندس علي المولوي رئيس هيئة الأشغال العامة وعبد الله صالح الرئيس نائب الرئيس التنفيذي بالبنك التجاري القطري.

وتناول المهندس ناصر علي المولوي رئيس هيئة الأشغال العامة في كلمته خلال الجلسة المقومات الكاملة للاستثمار التي تقدمها هيئة الأشغال العامة من مشروعات للبنية التحتية بجميع عناصرها موضحاً أنه من المنتظر أن يقوّي إنجاز هذه المشروعات مجمل مقومات مناخ الاستثمار في قطر ويحفز المزيد من المستثمرين إلى القدوم إلى قطر للمشاركة في مشاريع تنمية كبيرة.

من جانبه تحدث علي حسن الصديقي مدير شؤون المشاريع البتروكيماوية والصناعية بقطر للبترول عن دور قطر للبترول في تطوير

المرتفعة، سوف تستمر هذه الدول في تحقيق المزيد من الفوائض. وقد حان الوقت لتوجيه بعض من استثماراتها إلى العالم العربي، وقد قدر حجم الفوائض المالية العربية المتراكمة بما لا يقل عن 1500 مليار دولار.

كلمة شباب الأعمال

وبين الشيخ محمد بن فيصل بن قاسم آل ثاني في كلمة عن شباب الأعمال أن الجيل الجديد قد أثبت فعلاً أنه جيل المستقبل وقدر على الابتكار والابداع في شتى المجالات الاقتصادية خاصة التكنولوجية.. لذلك فإنه اتخفيض نسب البطالة المرتفعة خاصة بين حاملي الشهادات العليا في عالمنا العربي والتي تزيد عن 30% ، لابد من تخصيص نسبة 5 % من موازنات الدول العربية بهدف تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على مواصلة العمل الحر، وإنشاء صندوق خاص بدعم استثمارات شباب الأعمال بالمنطقة.

الجلسة الاولى:

الصادرات الإستثمارية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية



ليلي الشايب عريفة الحفل وخضر القواسمي وعلي يوسف

لتصبح قطباً استثمارياً في المنطقة عبر تعزيز استثماراتها مع دول العالم العربي. منوهاً إلى أن الإرادة السياسية في تونس تحرص على الترابط والتكامل مع الدول العربية. وأوضح الطيب أن الحقبة الأخيرة شهدت تقريباً اقتصادياً تونسياً أوروبياً حيث تستحوذ الدول الأوروبية على 80% من إجمالي حجم التجارة التونسية، وتقدر السياحة الوافدة إلى تونس من أوروبا بـ 75%. وتستحوذ أوروبا على 80% من العمالة التونسية في الخارج. وقال: رغم تلك الأرقام التي تربينا اقتصادياً أكثر بأوروبا إلا أن الإرادة الجديدة التي استعادها الشعب التونسي بعد الثورة تتطلب تعميق العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي.



ومن جهته، قال الخبر الاقتصادي الاردني الدكتور جواد العناني إن العالم العربي يحتاج إلى خطة تشبيه مشروع مارشال لبناء مؤسسات اقتصادية عربية قادرة على تلبية احتياجات الشعوب واستغلال الموارد الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي. وأضاف: «يجب تكثيف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية الموظفة للعمالة في العالم العربي وزيادة الاستثمار في قطاع التعليم بالتركيز على نوعية التعليم، وتأهيل أنظمة التدريب المهني والتكنولوجيا بما يساعد على موائمة متطلبات سوق العمل ومنتجاته التعليمي.

لتصنيع مكونات الطائرات وغيرها من الشركات ذات الصيت العالمي.

افق التعاون الاقتصادي في العالم العربي

وتناولت جلسة العمل الأولى في اليوم الخاتمي للملتقى أفاق التعاون الاقتصادي في العالم العربي وتراس الجلسة المهندس حسين صبور رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الذي قال إن الدول العربية تزخر بالاراضي الزراعية الشاسعة خصوصاً في السودان وبفائض في العمالة العربية ولكن لا يتم استغلال هذه الامكانيات بالشكل المطلوب مشدداً على ضرورة أن تستفيد الدول العربية من الخبرات العربية وان يكون هناك تعاون مشترك حقيقي بين الدول العربية والتركيز على تنمية القطاع الخاص بشرط ضمان الاستثمارات.

وتحدث رياض الطيب وزير الاستثمار والتعاون الدولي التونسي عن تفشي البطالة في العالم العربي بسبب ضعف البرامج الاقتصادية وغياب التكامل العربي. مشيراً إلى أن تونس يوجد بها 200 ألف عاطل عن العمل في فئة الشباب الجامعي الذين يمتلكون كفاءات فنية وإدارية كبيرة.

وأضاف أن دولة تونس لديها الإمكانيات

عديد المستثمرين من الدول الغربية خاصة الأوروبية منها في برامج استثمارية وتوسيع أخرى في تونس.

ودعا الشخاري المستثمرين العرب إلى الاستثمار فيها والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها في مختلف المجالات، موضحاً أن كل المشاريع في تونس تحظى بالأهمية وخاصة تلك ذات الطاقة التشغيلية العالية وذات القيمة المضافة العالية.

من جانبه قال سامي الزغل، رئيس العملات الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «مجموعة اليونس غلوبل»، إن الصناديق الاستثمارية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد خاصة أن متطلبات تونس في هذا المجال كبيرة.

وأوضح أن السؤال المطروح في تونس هو قدرة الاقتصاد التونسي على إحداث مليون فرصة عمل في السنوات القليلة القادمة وإعادة هيكلة الاقتصاد الذي لا يستطيع في وضعيته الحالية سوى إنشاء 100 ألف فرصة عمل وهو ما يقتضي مضاعفة حجم الاستثمار في تونس وجعله يتجاوز المستويات التي كان يصل إليها في السنوات القليلة الماضية.

وقال الزغل إن عديد التجارب في العالم خاصة في الدول التي عاشت انتقالاً ديمقراطياً وضحت مدى قدرة هذه الصناديق على لعب دور في دفع نسق المشاريع ومن ثم إحداث فرص عمل جديدة. على صعيد آخر أوضحت روضة بوقديدة، ممثلة البنك المركزي التونسي، أن مناخ الاستثمار في تونس مشجع جداً خاصة أن الدولة التونسية تكفل حرية الاستثمار في مختلف المجالات وأن نسبة التملك لهذه الاستثمارات تصل إلى 100%.

ولفت إلى أن المستثمرين الأجانب يمكنهم تحويل رؤوس أموالهم وأرباحهم للخارج دون قيود.

من جانبه أكد نوردين زكري، رئيس مجلس الأعمال التونسي القطري على الميزات التفاضلية التي يتميز بها الاقتصاد التونسي والبنية الأساسية المتوفرة والقادرة على استقطاب الاستثمارات، مشيراً إلى جملة المشاريع و الشركات العملاقة الموجودة في تونس على غرار شركة ايبراصن العملاقة

د. جواد العناني: العالم العربي يحتاج إلى خطة تشبه مشروع مارشال لبناء مؤسسات إقتصادية عربية

”

الاقتصادي يوسف خطاب وبمشاركة عدد من المسؤولين القطريين في القطاعين الحكومي والخاص، على الفرص الاستثمارية الواعدة التي يقدمها الاقتصاد القطري والدور الذي تقوم به الحكومة القطرية ورجال الأعمال خاصة الشباب في خدمة القطاع الخاص القطري، كما تطرقت الجلسة إلى دور وزارة الأعمال والتجارة في قطر في خدمة المستثمرين القطريين والعرب الذين يدخلون السوق القطرية. وكذلك حرصهم الشديد على خدمة القطاع الخاص القطري، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في دعم القطاع الخاص وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. في البداية تحدث الدكتور خالد الدربيسي مدير إدارة الترويج والاستثمار بوزارة الأعمال والتجارة عن سياسة الدولة نحو تطوير القطاع الخاص القطري لافتاً إلى أن دولة قطر قد شهدت نمواً اقتصادياً جيداً إلا أن القطاع الخاص قد واجه تحديات كبيرة في مواجهة هذا النمو وأن يشارك في عملية التنمية.

وقال إن دولة قطر ومنذ 10 سنوات شهدت نسباً معدومة في البطالة، في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الكلي نمواً متسارعاً وبيزان المدفوعات إيجابي بشكل مستمر، وهو ما شكل تحديات للقطاع الخاص، ولذلك وضعت الدولة على كاهلها هذه القضية وحاولت إيجاد السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع. وأكد الدربيسي أن دولة قطر ملتزمة بتطوير القطاع الخاص لأن لديها قناعة أن الاستثمار مصدره الأساسي هو القطاع الخاص، مشدداً على رغبة الدولة في أن يكون ذلك القطاع قوياً ومنافساً ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما على المستوى الإقليمي والعالمي، ومن هذا المنطلق فإن الدولة تشكل هيئات حكومية لمساعدة القطاع وعلى هذا تم إنشاء وزارة الأعمال والتجارة لجعل ذلك القطاع

المختلفة. أضاف: «السودان يتميز بوجود شبكة من الطرق البرية تربط مناطق الإنتاج الرئيسية بمناطق الاستهلاك وموانئ التصدير، بجانب وجود قاعدة للسكك الحديدية تعمل الدولة جاهدة لإعادتها لسابق عهدها كناقل ممتد وقليل من التكلفة. كما توجد شبكة اتصالات متقدمة». وحول محفزات البيئة الاستثمارية في السودان لاستقطاب رؤوس الأموال العربية، قال هجو إن دولة السودان يوجد بها كواذر بشرية مؤهلة ومدربة ورخيصة التكلفة وبيوجد قطاع خاص مؤهل تأهيلًا عاليًا يتنظم في اتحادات الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية، ولدى عضويتها استعداد تام للدخول في شراكات مع رجال المال والأعمال والمستثمرين من كافة أرجاء العالم وعلى الأخص من الوطن العربي والإسلامي.

وأشار إلى أن دولة السودان عملت على تطوير المناخ الاستثماري في السودان بشكل إيجابي خلال الفترة الماضية، وترتب على ذلك المناخ الإيجابي تزايد عدد الشركات المحلية والأجنبية التي استثمرت رؤوس أموالها في السودان، ولكن نتطلع إلى تفعيل الاستثمارات العربية في السودان خلال الفترة المقبلة.

مشاريع عملاقة وفرص كبيرة أمام القطاع الخاص القطري والعربي

وتناولت الجلسة الثانية من اليوم الثاني من الملتقى التي حملت عنوان «القطاع الخاص القطري: مشاريع عملاقة وفرص كبيرة» هموم القطاع الخاص والمشكلات التي تعيق تحسين أدائه وتحقيق قفزة نوعية في هذا القطاع. كما ركزت الجلسة التي ترأسها الخبرير

وانتقد الدكتور العناني السياسات الاقتصادية العربية خلال الحقيقة الماضية، متسللاً إلى نزع الصحراء ونستهلك الموارد المائية وأمامنا تربة خصبة لا تحتاج إلى تلك الكميات من المياه. مشيراً إلى أن بعض الأنظمة تضيق الخناق على الاستثمارات العربية.

بنك تنمو

واقترح العناني أن يتم تأسيس بنك تنموي بمساهمات عربية يقدمون القروض التي يمكن استغلالها في إقامة مشاريع تحتاجها دولنا العربية لتحقيق التنمية وان يكون داخل البنك نافذة إسلامية وان يكون هناك تعاون فيما بينه وبين صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية.

ومن جانبه، أكد هاشم هجو إبراهيم نائب رئيس اتحاد عام أصحاب العمل السوداني أن السودان يعتبر من أكبر الأقطار العربية والإفريقية

مساحة إذ تبلغ مساحته 1.8 مليون كيلو متر مربع، تتتوفر به إمكانات وموارد طبيعية هائلة إذ تبلغ الأراضي القابلة للزراعة 84 مليون هكتار، تتتوفر فيها مراع طبيعية بمساحة 24 مليون هكتار والغابات بمساحة 61 مليون هكتار، هذا إلى جانب ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي 130 مليون رأس من الإبل والأبقار والماعز واللسان. مشيراً إلى أن تلك المقومات تؤهل السودان لأن يكون سلة غذاء عربية تلبى جميع احتياجاته.

وأضاف أن السودان يتمتع أيضاً بموارد مائية هائلة تتمثل في إبرادات نهر النيل التي تبلغ سنويًا مائة مليار متر مكعب، و المياه الأمطار التي تقدر بألف مليار متر مكعب وكثافات هائلة من المياه الجوفية. منها إلى أن هذه الموارد غير مستغلة بالصورة المثلث حيث تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ما يحفز على ضرورة تحقيق التكامل مع العالم العربي.

وأوضح هجو أن دولة السودان تمتلك بثروة معدنية هائلة لم تستغل بعد تشمل معادن الذهب والفضة والكرום والإسبستوس والمانجنيز والجبس والرصاص والنحاس إلى جانب احتياطيات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي، ويشير ما تقدم إلى تنوع فرص مجالات الاستثمار في قطاعات الاقتصاد



دولة قطر ومنذ 10 سنوات شهدت نسبة معدومة في البطالة

البعض ترددًا من البنوك العالمية في تمويل الشركات والمؤسسات العاملة في الخليج ودول المشرق والمغرب العربي، على خلفية ما يجري من تطورات سياسية في المنطقة.

المطالبة بتفعيل الاستثمارات البينية

وناقشت الجلسة الثالثة مناخ وفرص الاستثمار في الدول العربية ، وقد شدد المتحدثون على أهمية تفعيل الاستثمارات البينية.

واكد محمد المسروجي رئيس اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين في مداخلته حول أهمية الاستثمارات الخاصة العربية للاقتصاد الفلسطيني وقال ان فرص الاستثمار متوفرة في فلسطين حيث يمكن ان يكون هناك تصدير من فلسطين الى الدول المستثمرة مضيًّا انه يمكن الاستفادة من اليد العاملة الماهرة.

واوضح اننا في اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين نطلع للاستثمارات العربية في الاقتصاد الفلسطيني بكل امل وتفاؤل حتى يتحمل معا

مسؤولية التحرير وبناء الدولة المستقلة.

واكد انه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة جدا التي يعيشها الفلسطينيون تنبع أهمية هذه الاستثمارات سواء كانت مباشرة او غير مباشرة على المستويين السياسي والاقتصادي.

وقال من ناحية سياسية أصبح من الضروري فكفة الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي واعادة دمجه بالاقتصاديات العربية لتمكنه من تعويض الاضرار التي ستنتجم عن ذلك ، اما من الناحية الاقتصادية فان هذه الاستثمارات مهمة لزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تنشيط القطاع الخاص.

ورأى المسروجي ان الاستثمارات العربية يمكن

بهدف تمكين الشباب العربي من المساهمة في تحسين مجتمعاتهم المحلية والإسهام في دعم عجلة الاقتصاد، وهناك جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال ملياري دولار لتشجيع الشركات العربية لفتح فروع لها في الدولة معربا عن أمله في تفعيل التعاون المشترك بين الشركات المحلية والعربية.

من جانبه أكد الدكتور ناصر آل شافي مدير إدارة شؤون الطاقة والشؤون الاقتصادية بالمجلس الأعلى للشئون الاقتصادية والاستثمار على ضرورة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، الذي يحتاج بدوره إلى تكوين اقتصاد حر يعمل على فتح المجال للاستثمارات العربية التي بإمكانها فتح مجال للاستثمارات في دولة قطر، وأكد أن الفترة المقبلة سوف تشهد مزيدا من التكامل بين دول الخليج فيما بينها خاصة وأن اقتصادات هذه الدول متشابهة إلى حد كبير وهناك محاولات جدية لدعم هذه الدول في إحداث عملية التكامل الاقتصادي.

فعال بشكل أكبر ومتجاوبا مع احتياجات السوق، لافتا إلى أنه قد تم خلق أربع إدارات خاصة بالوزارة لتفعيل القطاع الخاص وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه.

من جانبه تناول علي خالد الخليفي مثل المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التطورات التي شهدتها سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر موضحا أن بدايات السوق الحقيقة تعود إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي من خلال تأسيس شركة اتصالات قطر في بداية التسعينيات وإنشاء واحة العلوم والتكنولوجيا في العام 2004 ثم تأسيس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمنظم لقطاع الاتصالات في قطر، بهدف دفع قطاع تكنولوجيا المعلومات سواء على المستوى العام أو الخاص، ثم في العام 2007 بدأت بعض المبادرات الخاصة في المجلس الأعلى للاتصالات منها إنشاء الحدائق الإلكترونية وإنشاء شبكة ألياف وخطوط بحرية لربط قطر مع القارة الأوروبية وأميركا الجنوبية وشرق آسيا.

تم أعقاب ذلك فتح سوق الاتصالات في قطر في العام 2008 والذي شهد دخول المشغل الثاني في السوق القطري وهو شركة فودافون قطر، بالإضافة إلى دخول مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر خلال العام 2008 وأهمها شركة ميرزا وشركة معلوماتية وإطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية في قطر «حكومي»

سوق التكنولوجي

وأوضح أنه قد تتابعت التطورات في سوق تكنولوجيا المعلومات في قطر خلال العام 2010 والعام 2011 والذي أدى إلى وصول حجم سوق تكنولوجيا المعلومات في دولة قطر إلى 4 مليارات دولار في العام 2011، متوقعا أن تشهد سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر 6.3 مليار دولار في العام 2016.

بدوره قال زياد محمد الجيدة العضو المنتدب للشركة القططية للأنظمة الإلكترونية «تكنو كيو» إن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد، لافتا إلى أن الدولة دعمت تلك الشركات بعدة طرق مختلفة. وأشار إلى أنه تم تأسيس مؤسسة «صلتك» وهي تابعة لمؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وذلك



للوراق المالية مع باقي الاسواق العربية وبذلك يتتوفر للشركات الفلسطينية فرص افضل للحصول على الرساميل الضرورية للتتوسيع والنمو وقيام البنوك والمصارف العربية باستحداث محافظ استثمارية بنظام الحصص يوظف جزء مهم منها في سوق فلسطين للوراق المالية ، وقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي في تطوير ما يسمى «بالخارطة الاستثمارية» للفلسطينيين في اطار هذه الجهود المبذولة في هذا السياق لصالح عدد من الدول العربية بحيث تقدم هذه الخارطة للرساميل العربية الفرص الاستثمارية المجدية اقتصادياً في المناطق الفلسطينية وتزودهم كذلك بكافة المعلومات التفصيلية عن الاجراءات والتشريعات التي تحكم عملية الاستثمار في هذه المناطق مع التركيز على المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية المرتبطة بالاستثمار الوافد.

واكد نبيل العتاني رئيس مجلس ادارة ايدال مؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان انه توجد سهولة في التواصل مع الاسواق اضافة الى الانفتاح والتواصل مع المواد الاولية والبشرية وكذلك التمويل منها الى ان الموجودات داخل القطاع المصرفي اللبناني يوازي ثلث مرات الناتج المحلي مضيفة ان لبنان تاتي في المرتبة الثالثة على مستوى حجم الاستثمارات الاجنبية

فلسطين انه يمكن الاستفادة من السوق الاستهلاكي الفلسطيني مشيرا الى ان هناك عجزا في الميزان التجاري لصالح اسرائيل يتجاوز 3 مليارات دولار.

ان تشكل علينا كبيرا في حل ازمة البطالة المتفاقمة في المناطق الفلسطينية والتي وصل معدلها الى حوالي 24% حالياً مما رفع معدل الفقر الى ثلثي مواطني هذه المناطق. ومن ناحية اخرى ستساهم هذه الاستثمارات في سد الفجوة المتزايدة بين الطلب على راس المال الاستثماري وحجم المعروض منه.

واضاف ان هذه الاستثمارات ستزيد من القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص المحلي. وأشار الى ان هناك مزايا مهمة للدول العربية للاستثمار في فلسطين ويمكن استغلال العديد من الفرص الاستثمارية الجذابة التي لا زالت غير مستغلة في الاقتصاد الفلسطيني لا سيما في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا والصناعة وتقدر المتطلبات الاستثمارية الازمة حوالي 4.1 مليار دولار.

واوضح المسروجي ان ما يميز الاستثمار في

توصيات لجذب الاستثمارات العربية

وقدم المسروجي في مداخلته عدة توصيات لجذب الاستثمارات العربية : اهمها قيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار باستحداث صندوق الاستثمار العربي في فلسطين وقيام الحكومات العربية بدعم استثمارات مواطنيها في فلسطين من خلال منحهم بعض المزايا الضريبية والسماح بادراج اسهم الشركات الفلسطينية القوية العاملة في الاسواق المالية العربية مما يسهل ربط وتكامل سوق فلسطين

**الاستثمارات العربية يمكن أن تشكل
عوناً كبيراً في حل أزمة البطالة
المتفاقمة في المناطق الفلسطينية**

لا سيما وان ملايين الشباب العربي يتدفعون سنويا الى سوق العمل» مع توقعات بان «يصل عدد المتعطلين عن العمل خلال العام الحالي إلى حوالي 30 مليون عربي يتطلب علاجها استثمارات هائلة لاستحداث 5 ملايين فرصة عمل سنويا».

وأعتبر ان «البطالة في الوطن العربي تسببت في رفع عدد الفقراء إلى أكثر من خمسة وثلاثين مليونا» بالإضافة الى «استيراد الدول العربية ما يزيد على نصف احتياجاتها من السلع الغذائية لتتجاوز فاتورة الغذاء العربي المستورد 70 مليار دولار سنويا».

وعلى ضوء ذلك رأى المشاركون أن الاقتصاد العربي «بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ استراتيجية التعاون الإقتصادي العربي المشترك التي انبثقت عن مؤتمرات القمة العربية».

وطالبوا «بتسريع تنفيذ القرارات التي صدرت عن هذه القمم في اقامة المشاريع الاستراتيجية في البنية التحتية وتطوير التبادل العربي البيني وازالة عوائق النقل والإجراءات البيروقراطية لتنفيذ المشروعات وتوطين الإستثمارات وصولا الى اقامة كيان اقتصادي عربي متين».

كما أكد المشاركون في الملتقى على «ضرورة تبني مشروعات الأمن الغذائي والمخزون الإستراتيجي للحبوب والتمور والأغذية واللحوم والأسمدة والزيوت وتوطينها في الدول العربية ذات الميزة النسبية في الزراعة».

وطالبوا ايضا «بتبني مشروعات الأمن الدوائي وتشجيع الصناعة الدوائية العربية «مؤكدين على «أهمية إنشاء سوق دواء عربي».

ومن أهم توصيات الملتقى «منح رجال الأعمال العرب حرية الحركة والتنقل بين الدول العربية من خلال إصدار بطاقة رجل الأعمال العربي».

«المستثمر العربي»

من جهة أخرى طالب المشاركون الدول العربية بـ «المساعدة على فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي بأدوات تاجعة وفاعلة أهمها فتح الأسواق العربية للمنتجات الفلسطينية وتوطين إستثمارات عربية كافية في فلسطين».

وتقرر ايضا عقد الملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي في عمان- المملكة الأردنية الهاشمية في شهر ديسمبر من عام 2012.

التوصية بمنح رجال الاعمال العرب حرية الحركة والتنقل بين الدول العربية من خلال إصدار بطاقة المستثمر العربي

رغم انها تراجعت من 4.8 مليار ريال في العام 2010 الى 3 مليارات ريال في العام 2011 . وقال الدكتور عوني الرشود الرئيس التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية انه يوجد في الاردن سيادة القانون والتشریعات وعدم تهافون في التعامل مع الفساد مضيقا ان الاردن احتلت المرتبة 40 عالميا على مستوى الملكية الفكرية كما يتم اتفاق 10% من الميزانية على التعليم حيث يوجد في الاردن 26 جامعة منها عشر جامعات حكومية وست عشرة جامعة خاصة مضيقا انه توجد افضل القوانين المتعلقة بالعمل وقطاع مصرفيا الاكثر تطورا في المنطقة واتفاقيات لا تجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية وتركيا مؤكدا انه توجد في الاردن ست مناطق تنمية تختص كل منطقة بنشاط صناعي وخدماتي معين مضيقا ان المناطق الحرة فيها اعفاء منتجات المشاريع الصناعية موضحا ان اهم القطاعات الاقتصادية هي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيرا الى ان إجمالي

الإيرادات في العام 2010 بلغ 1.9 مليار دولار

وأكد أن معدل البطالة بلغ 12.5% كما أن الدين العام انخفض إلى 60%. وأشار إلى أن قطاع السياحة مهم حيث بلغ عدد السياح 4.6 مليون سائح في العام 2010 بنسبة نمو 17%. وأكد محمد الحديشي أمين سر جمعية رجال الأعمال العراقيين أن القوانين المنظمة للاستثمار في العراق مشجعة حيث توجد إعفاءات ضريبية وحوافز للمستثمرين.

وأشار إلى أن جمعية رجال الأعمال العراقيين على استعداد للتعاون مع أي مستثمر يريد الاستثمار في العراق.

وأكد رجب خليل المدير العام للهيئة العامة للتملك والاستثمار أن ليبيا اليوم في مرحلة انتقالية وهناك فرص استثمارية كبيرة على غرار إقامة المستشفيات ومشاريع الطاقة المتعددة. وأشار إلى أن ليبيا تتعلق إلى أن تأخذ مكانتها الطبيعية في الاقتصاد العربي وأضاف أن وأضاف أن هناك مائة وخمسة وعشرون مصنعا معروضا للقطاع الخاص.

وأكد أن ليبيا تسعي إلى تنوع اقتصادها حيث تمثل عائدات النفط أهم مصادر الدخل.



مجالس إدارة جمعية/إتحاد رجال الاعمال يبحثا

السياسات المالية والاقتصادية للحكومة

عقد مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال اجتماعاً في مقر الجمعية بتاريخ 2012/03/28 تناول الاجتماع سير عملية الحوار مع الحكومة ووضع أعضاء مجلس الإدارة في صورة الوضع القائم حول مجريات الحوار مع السلطة. وباتي ذلك ضمن اللقاءات الدورية لاجتماعات مجلس الادارة حول قانون ضريبة الدخل المعدل والسياسات الحكومية وكذلك التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني الذي يتناول عدة مواضيع أهمها قانون ضريبة الدخل الجديد، وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام حيث تم الاتفاق على تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين وعقد اجتماعات دورية ببناء على الإجتماع الذي عقد مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بحيث تم تبني الحوار كوسيلة لحل الأزمات وشكلت الحكومة لجنة تسيير للحوار





اجتماع سابق لمجلس إدارة الإتحاد والجمعيات

كما عقد مجلس ادارة الجمعية بتاريخ 9-2-2012 اجتماعاً بحضور ممثلين عن مؤسسات اتحاد جمعيات رجال الاعمال وانضمام اعضاء المجلس التنسيقي، لبحث قانون ضريبة الدخل المعدل والسياسات المالية والاقتصادية للحكومة الفلسطينية . واهم ما جاء في الاجتماع مطالبة اعضاء مجلس الادارة رئيس الحكومة والمجلس الوزاري بتعليق العمل بالشراائح الضريبية الواردة في قرار مجلس الوزراء وايدوا استعداد القطاع الخاص بالتعليق الطوعي للاستفادة من حافز قانون تشجيع الاستثمار وتأجิلها لستنين دون الحق خسارة لهذا الحق في المستقبل . و تم استعراض مجالات الضرر الفادح لهذا التعديل للقانون على القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى شاملة والتوصية بمتابعة مجموعة القوانين الأخرى التي لها علاقة بالأموال وضريبة الأراضي والرسوم الجمركية وغيرها والتي لها تأثير أيضاً على القطاع الخاص كسياسات مالية واقتصادية شاملة .

ومن المجلس التنسيقي لجنة إدارة الحوار المركزية من ستة أشخاص، وأدار الحوار إتحاد جمعيات رجال الأعمال كأمانة سر للمجلس التنسيقي بشكل مهني عالي وتشكيل لجان قانونية واقتصادية ومالية لمتابعة الدراسات وإعدادها ويتم الاستعانة بالخبراء.

وإتفق الحضور على اعداد ورقة موقف (خارطة طريق) ودراستها بشكل جيد ليتم عرضها على الإتحاد و المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وايضاً على مجلس إدارة المؤسسات مجتمعة لتوحيد المواقف، وتم تشكيل لجنة للقيام بذلك وهم (محمد مسروجي، كمال حسونة، محمد العامور، خضر الجراشي، دنصل عبد الكريم، وماجد معالي) على ان تقدم الى الجهات المعنية وفي حال لم يتم الأخذ بها سيكون هناك خطوات تصعيبية.

وتطرق الاجتماع الى ملف التحكيم التجاري وتقرر تشكيل لجنة تقوم بدراسة الموضوع مشكلة من (كمال حسونة، فؤاد جبر، خضر الجراشي) تقوم بتقديم توصياتها للمجلس في الاجتماع القادم.

وبخصوص إجتماع الهيئة العامة السنوي فال المقترن لعقد الاجتماع في أواخر شهر حزيران 2012 وافقوا على عقد إجتماع قرير لمجلس الإدارة في بيت لحم لمناقشة هموم القطاع الخاص من الضرائب والحد الأدنى للأجور والتقاعد غير الحكومي وغيرها للمساعدة بالخروج بالورقة المقدمة.



وخلال اجتماع لجمعية رجال الاعمال التاكيد على أهمية تنمية العلاقات التجارية الفلسطينية



الحكومة في ظل استلام الحكومة الجديدة لمهامها حيث أكد المجتمعون على ضرورة العمل على تحديد موقف واضح للقطاع الخاص وخطة عمل للمستقبل.

هذا واستقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية شاكر اوزجان تورنلار السفير التركي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وفاتح آلم الملحق التجاري لدى السفارة التركية في فندق الإنتركوتينتل - بيت لحم على غداء عمل ، ورحب محمد مسروجي بالضيوف وقدم نبذة عن الدور المهم لرجال الأعمال في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وإستعرض كذلك بدايات نسج العلاقة الثنائية التركية الفلسطينية وتأسيس مجلس الأعمال التركي الفلسطيني المشترك في إسطنبول في العام 2000 مع شركاء الجمعية في الجانب التركي DeiK و TOBB وبين كذلك دور هذا المجلس في فتح آفاق التجارة بين البلدين وتعزيز علاقات رجال الأعمال الفلسطينيين مع نظرائهم الأتراك والدور الداعم الذي تلعبه تركيا في توطيد العلاقات مع الجانب الفلسطيني وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

ومن جانبه شكر تورنلار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجمعية رجال الأعمال على دعوتهم الكريمة له وأثنى على العلاقات الفلسطينية التركية وخصوصاً بين رجال الأعمال الفلسطينيين ونظرائهم الأتراك والدور الذي يلعبونه في النهوض بالإقتصاد الفلسطيني والتطور الصناعي والإنتاجي المنشود وأشار كذلك إلى دور الحكومة التركية في توفير ميزات لرجال الأعمال وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.

عقد مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين اجتماعه الدوري في فندق الإنتركوتينتل- بيت لحم وترأس الاجتماع محمد مسروجي الذي شكر الأعضاء على الحضور.

وناقش المجتمعون بنود جدول الأعمال وكان من أهمها نتائج زيارة الوفد الفلسطيني لسلطنة عمان في الاول من حزيران حيث قدم المسروجي ملخصاً حول الزيارة مشيداً بالإستقبال الحافل لرجال الأعمال الفلسطينيين والانطباع الذي تركه الوفد المتميز لدى أخوانهم رجال الاعمال في السلطنة .

واشاد بالشعب العماني ورجال الاعمال العمانيين الذين يرغبون في تقديم الدعم المطلوب للشعب الفلسطيني واخوانهم رجال الأعمال الفلسطينيين ، وأشار الى توقيع إتفاقية مجلس الأعمال الفلسطيني العماني المشترك وترتيب لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الفلسطينيين ونظرائهم العمانيين و أن سلطنة عمان توفر بيئة إستثمارية خصبة لرجال الأعمال وتقدم لهم تسهيلات مميزة . كما أكد على أهمية جلب راس المال العماني للإستثمار في فلسطين .

وأشار ماجد معالي مدير عام الجمعية الى أن الجمعية ستتوفر المعلومات الكافية لرجال الأعمال عن طبيعة الإقتصاد العماني وانه يمكن للمهتمين الإطلاع عليها والاستفادة منها .

وراجع مجلس الادارة ايضاً الآليات عمل مجالس الأعمال المشتركة بشكل شامل وتم انتداب رئيس مشارك وأعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس الجديد.

وكان أيضاً على جدول الاجتماع تقييم علاقة القطاع الخاص مع

شركة أبعاد للمقاولات

شركة إستثمارية متخصصة في مجال العقارات قام بتأسيسها المهندس أسامة محمد عمرو والمهندسة ريم عبد الوهاب الخطيب عام 1998 في رام الله - فلسطين الشركة عضو في إتحاد المقاولين وتحمل درجة تصنيف أولى أ في مجال الأبنية ودرجة ثانية في مجال الكهروميكانيك عنوان الشركة : رام الله - عين منجد
هاتف : 02-2989898
فاكس : 02-2989015

info@abaad.ps



فلسطين تشارك في اجتماع مجلس إدارة إتحاد رجال الأعمال العرب في قطر

شارك محمد مسروجي رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين وخضر القواسمة أمين السر وماجد معالي الأمين العام في اجتماع مجلس إدارة اتحاد رجال الاعمال العرب الدوري والذي يعقد لهذه الدورة في الدوحة / قطر وشاركت فيه وفود من الدول العربية والأعضاء ورحبت خالله بالأعضاء الجدد الممثلين لكل من ليبيا وتونس وقد اعتذر عن الحضور ممثلي كل من البحرين وسوريا واليمن. هذا وقد بين حمدي الطياب رئيس الاتحاد شراء مبني جديد كمقر للاتحاد في عمان وتقدير بشكر خاص للشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين على سد العجز في ميزانية الإتحاد العربي فيما يخص المقر الجديد. كما بين أن الإتحاد شارك في القمة الاقتصادية العربية الأخيرة بورقتين اعتمدتا من القمة. كذلك أوضح أن اتحاد رجال الأعمال العرب طالب وزراء الداخلية العرب من خلال المجلس الاقتصادي للجامعة العربية بعدة مذكرات لاعتماد «بطاقة المستثمر العربي» أو جواز سفر تجاري عربي وذلك لتسهيل حركة حاملها وبدون تأشيرة من رجال الأعمال العرب، وأوضح بأن الإتحاد مجدداً رفع كتاب للدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية بخصوصه وأن الدكتور حسين صبور





للتدعيم والتسيير وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الشركات الكبرى في شتى المجالات مثل قطاعات الإتصالات والصناعة والنفط وغيرها.

وقالت نحن ننتظر الشركات العربية التي لها تجارب ناجحة وتنطلع إلى التدريب والدخول في شراكات ونركز على أن تكون هذه التجارب الأولى ناجحة لتجلب الآخرين ونستغل الفرص المتعددة والكثيرة.

ممثل تونس

أما ممثل دولة تونس عمر نجية فقد عبر عن شكره أيضاً لقبول تمثيله لتونس وبدأ بالتنويه بأن عدد سكان تونس يبلغ حوالي 11 مليون نسمة وفيها بطاقة لحوالي 800 ألف عاطل عن العمل وأن تونس بوابة لأوروبا وأفريقيا. مؤكداً أن مجال الاستثمار متاح ونماذج فلدينا 3500 شركة استثمارية عالمية وأوروبية وخاصة في المجال السياسي فسوائل تونس الخضراء طويلة وجميلة وكذلك الجبال والصحراء، كذلك القطاع الزراعي واعد والصناعي حيوي وعليه فإن الحكومة الحالية تعمل من أجل جلب الاستثمارات العربية ولذلك فإن وزير الاستثمار التونسي يشارك في الملتقى الحالي وسيتابع الاتصال والتواصل معكم وسنرتب مع الاتحاد لزيارة تونس والاطلاع ميدانياً على الحاجات والإمكانيات بالنسبة للمشاكل الحالية ليست جذرية في تونس وبسبب ذلك فقد دخلت

دعوة للاستثمار

وفي هذا السياق جدد محمد مسروجي رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين دعوته لمجلس إدارة الاتحاد لدعوة رجال الأعمال العرب للإستثمار في الدول العربية وتوطين استثماراتهم فيها وتشجيع الإستثمارات البيئية فقد أوضحت الأيام أن هذا النهج هو الأسلام والأفضل وكذلك الدعوة لإنشاء صندوق استثمار عربي أو شركة قابضة يساهم فيها رجال الأعمال والحكومات العربية لتطوير العالم العربي وتنميته اقتصادياً.

وفي سياق عقد هذا الاجتماع متزامناً مع حراك الربيع العربي أعطي المجال لممثلي الدول العربية التي عاشت التغييرات في دولهم؛ فقد بدأت السيدة لمياء طرابلسي رئيسة الوفد الليبي ممثل ليبيا بتقديم الشكر لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد على استثمار عضوية ليبيا وتمثيلها بلدها، مستعرضاً الأوضاع الميدانية على الأرض وأن أقوى التحديات هي لثبتت الأمان والآمان والذي يتم العمل عليه بإجماع وطني وكذلك فالتحدي الثاني هو نسب البطالة المرتفعة وخاصة بين الشباب الليبي حيث أن الهرم السكاني للشباب، ثم إعادة اعمار ما تم تدميره من بنية تحتية فإننا سنبدأ من الصفر فالمطلوب بناء جميع القطاعات التعليمية والصحية والإقتصادية وغيرها وتجد في ليبيا أزمة سكن خانقة وهذا حاجة ماسة إلى مناطق صناعية

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين سيتابع تنفيذ ذلك ولو بالبدء بعدد محدود ألف بطاقة أولاً كما استغرقت ترتيبات الملتقى السنوية للاتحاد وأخرها الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي يعقد في الدوحة، قطر.

هذا وقد طالبت الشيف حصة الصباح رئيسة اتحاد سيدات الأعمال العرب عضو مجلس إدارة إتحاد رجال الأعمال العرب بضرورة زيادة التركيز على مشاركة سيدات أعمال عرب في الملتقى القادم وزيادة تنوع قطاعات مشاركتهن.

وقد طلبت دولة الكويت استضافة الملتقى الخامس عشر القادم وإعطائهم الفرصة لتأكيد ذلك.

الترحيب بالضيف

وفي مستهل الاجتماع رحب الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين الذي عقد الاجتماع في مقر الرابطة في الدوحة، بضيفه من أعضاء مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال العرب وخاصة الأعضاء الجدد من دولتي ليبيا وتونس وبين أن اتحاد رجال الأعمال العرب سيدعى إلى لقاءات ثنائية أو ثلاثة أو رباعية أو لمن يختار من أعضاء الاتحاد العربي في الدول المختلفة للقاءات فرعية بدعم من رابطة رجال الأعمال القطريين في دول الربيع العربي مثل ليبيا وتونس واليمن ومصر وفلسطين والعراق وغيرها كنوع من الدعم لبناء هذه الدول المتتجدة النشاط وكذلك فلسطين والعراق.

حيث سيرتicipate زيارات إلى هذه الدول بصورة اختيارية من رجال الأعمال العرب بدءاً من تونس ولبيبا خلال العام 2012 وبتنسيق من الإتحاد مع هذه الدول.

وامتداداً لذلك طلب من الدول الأعضاء في الإتحاد إرسال أي مشاريع خدمية أو صناعية وغيرها لأمانة الإتحاد لإيجاد المستثمرين العرب المناسبين لها كنوع من الدعم بالإضافة إلى الفائدبة الربحية وقد بادرت تونس بتزويد الإتحاد بدراسات لمشاريع سيراميك وطلاء خرفي... الخ

وقد طلب من أمانة الإتحاد العربي في عمان تحديد فرص العمل والإستثمار الممكنة في أي من الدول العربية وايجاد المستثمرين لها.

وقال ان التغيير حدث وبسرعة اصبح الجيش في الحكم، فوجئت أمريكا فيما حدث وهي ترى حالياً المحافظة على الإرث السابق مع أي نظام جديد البقاء على المصالحة مع إسرائيل، نفط رخيص، حيادية التيارات الإسلامية وخروجها من أفغانستان المؤسسات موجودة وبدأت الانتخابات لمجلس الشعب والتحدي الكبير للمسيرة كلها أن الفقر زاد فقرًا وخوفنا أن سكان المناطق الفقيرة من الإنضمام إلى الانظام حتى مجيء رئيس جديد للجمهورية وبيان توجهاته.

فلسطين

وهنا طالب مثل فلسطين محمد مسروجي أخوانه رجال الأعمال العرب على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه في فلسطين من خلال الاستثمار الفردي أو المشترك والذي سيوفر فرص العمل والحياة الكريمة للمواطن وخاصة في القدس الشريف لكي يحافظ على عروبة هذه المدينة التي تتعرض للتهديد السريع.

وحاياً يقوم اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين بدراسة جديدة لإمكانية التحضير خلال العامين القادمين لدعوة عقد الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في فلسطين وذلك بالتنسيق مع القيادة الفلسطينية والأطراف المعنية في داخل الوطن.

أهم التوصيات

وقد طالب المشاركون في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد أن يقوم الاتحاد بجهود حثيثة ومدعومة من جميع الشركاء للتركيز على حل مشكلة البطالة في العالم العربي وخاصة في دول الخليج العربي بالمطالبة بإعطاء نسب أكبر للعملة العربية في المشاريع وتقليل العمالة الأسيوية، وأن يكون للاتحاد والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وجهود الشيخ فيصل بن ثani في هذه الجهود الدور الرئيسي.

كذلك حل مشكلة الأسواق الخليجية وتسيير العمالة في المناقصات حسب سلم الرواتب للعمالة الأسيوية وعدم الأخذ بالحسبان العمالة العربية مما يستبعد الشركات العربية من هذه المناقصات فالمطلوب تغيير ذلك.

مسروجي:

**ضرورة دعم
صمود الشعب
الفلسطيني على
ارضه في فلسطين
من خلال الاستثمار
الفردي او
المشترك والذي
سيوفر فرص
العمل والحياة
الكريمة للمواطن
وخاصة في
القدس الشريف**

أكثر من 250 شركة استثمارية أوروبية وتركية وصينية ويانانية وأمريكية جديدة للسوق التونسي مؤخرًا لأهميتها كمدخل لأوروبا وأفريقيا وداخل الوطن العربي.

ممثل السودان

وبين هاشم هجو ممثل دولة السودان بأن الجميع يعرف أن السودان بأراضيه الخصبة يجب أن تكون سلة الغذاء العربي وأكثر من ذلك، ونعرف بأن المبادرات الأولى تواجه مشاكل دائمةً ونحاول حل هذه المشاكل، وتصدر القوانين الجديدة لتسهيل الاستثمارات في التصنيع وخاصة في القطاع الزراعي - رئيس الجمهورية هو رئيس هيئة تشجيع الاستثمار لحرصه على جلب الاستثمارات للسودان، وحالياً يتم اكتشاف الذهب حيث أن الدراسات تبين توافره بشكل كبير في السودان وقد بدأت بعض الشركات العربية الاستثمار في هذا المعدن الثمين، ولو أنها بدأت تؤثر على التوجه نحو الزراعة ولكن أي استثمارات في السودان هي ضرورية ونحن بحاجة لها ولذلك فإن وزير المعارف السوداني يشارك في هذا الملتقى الحالي.

وقال إنفصال جنوب السودان أنقض تعداد السودان 10 مليون نسمة إذ يبلغ الان 30 مليون نسمة ونقصت مساحته حوالي 700 م² أي حوالي 25% من مساحة السودان الحالي. ونحن في السودان نتطلع إلى دور عربي اقتصادي فاعل وخاصة من أخواتنا في السوق الخليجي فالسودان بحاجة إلى تنمية في شتى القطاعات.

ممثل العراق

وتحدث ممثل دولة العراق محمد الحديشي بأن الجميع يعرف أن العراق ينعم بالخيرات في داخل الأرض وخارجها وعلى أرض خصبة ومياه وافرة للزراعة ومصادر طبيعية متعددة و بتاريخ وارث وموقع أثري وسياسي وغيرها من الخيارات التي خصه بها الله سبحانه وتعالى ولكن المشكلة هي في من يحكم العراق سياسياً فالاقتصاد يحتاج إلى مناخ سياسي واستقرار ملائم.

وقال نعاني للأسف حالياً صراعات سياسية وطائفية وقومية تؤثر على الوضع الحالي برمتها فيما يدهش المتابع حجم الدمار على مستوى البنية التحتية والانسان والعقول العراقية، وأن حجم الواردات يفوق كثيراً

ممثل مصر

من جهته بين حسين صبور رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن مصر قامت بها ثورة للشباب للمطالبة بحقوقه الاجتماعية والتشارقية وقابلتهم الحكومة السابقة لإجراءات مما أدت إلى سقوط النظام والحكومة ولكن ليس للشباب قيادات هم يعملون على ذلك حالياً.

الإجتماع بالدكتور جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني



التقى أعضاء مجلس إدارة إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين والأمين العام للإتحاد بالدكتور جواد ناجي في مكتبه في وزارة الاقتصاد الوطني ونقلوا له التهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه وزيراً للإقتصاد الوطني مثمنين الثقة الموكلة إليه ومقدرین التميز والكفاءة والخبرة الطويلة له في مجال العمل العام وعلاقته الوطيدة في العمل عن قرب مع القطاع الخاص وإطلاعه على تفاصيل وضروريات النهوض بالاقتصاد الوطني بما يخدم حراك التنمية الرئيس القطاع الخاص وكذلك التأكيد على ضرورة وضع آليات فاعلة لتطوير الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل الوصول إلى الشراكة الحقيقية المطلوبة لمواجهة التحديات الجسمان التي

تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الخاص بشكل مباشر.

وقد إستعرض معالي الوزير الخطوط العريضة التي ينوي العمل عليها في المرحلة القادمة وأنه سيلتقي مع ممثلي مؤسسات القطاع الخاص للإستماع لهم والعمل معه للنهوض بالمسؤولية الملقة على عاتق الجميع.

واصل.. حلول لوجستية متكاملة!

وصل فلسطين مع العالم
Connecting PALESTINE

Wassel Distribution and Logistics Services



الاتفاق على تفعيل دور مجلس الأعمال الصيني - الفلسطيني المشترك

إتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين يستقبل وفدا من رجال الأعمال الصينيين

والتكنولوجيا والدخول في شراكات تجارية واستثمارية واحدة في فلسطين .

وفي مستهل اللقاء رحب محمد مسروجي رئيس الإتحاد بالوفد الضيف وسعادة السفير الفلسطيني في بكين أحمد رمضان وكذلك باحد أعضاء الوفد الصيني من أصول فلسطينية رجل الأعمال عصام وهدان الذي يعمل في مدينة شانغهاي في مجال الإنشاءات مستعرضاً مسيرة العلاقات

إدارة جمعيات الإتحاد وماجد معالي أمين عام الإتحاد وأمجد النمر مدير ملتقي رجال الأعمال في نابلس وجهاد عقل منسق العلاقات العامة ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين من القطاعات الرديفة لتشكيل الوفد الزائر الذين التقوا بنظرائهم الصينيين وأطلعوهم على الظروف الاقتصادية والاستثمارية في فلسطين آملين في التعاون ونقل الخبرات

إستقبل إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين وفدا من رجال الأعمال الصينيين والأكاديميين في فندق موفنبيك برام الله يرافقهم السفير الفلسطيني في بكين أحمد رمضان وبرئاسة لو كانغ البروفسور في الدراسات الإستراتيجية، وكان في الإستقبال رئيس الإتحاد محمد مسروجي وحسن أبو شلبا وناصر العسيلي وبسام جبر من مجالس





رجال الأعمال الفلسطينيين والملتقىات والجمعيات المنضوية تحت لواءه وأهداف الإتحاد والجمعيات ونشاطاتهم، وقد أشاد الأمين العام بدور سفير دولة الصين الشعبية في فلسطين وانه تشيانغ وكذلك الملحق التجاري ساو مينشوان على تقديمهم التسهيلات والخدمات المميزة لرجال الأعمال وأعضاء الإتحاد وكذلك توفير العديد من الدورات والزيارات الإستطلاعية الميدانية لرجال الأعمال في مختلف القطاعات إلى دولة الصين الشعبية الصديقة.

وقد شكر لو كانغ رئيس الوفد الصيني مستقبليه وعبر عن سروره وإعجابه للجانب الحضاري والتنموي الموجود في فلسطين وتعاطفه مع تجربة رجال الأعمال العاصمية والتاجة بالرغم من الظروف القاهرة التي يعيشونها.

وقد إتفق مع السفير الفلسطيني في بكين أحمد رمضان على ضرورة تنظيم لقاء أوسع لرجال الأعمال الفلسطينيين والصينيين في الصين والعمل على تفعيل دور المجلس المشترك في المستقبل القريب.



ماجد عالي

وفي سياق اللقاء قدم ماجد عالي أمين عام الإتحاد ملخصاً عن إتحاد جمعيات

الإقتصادية والتجارية والتعاون بين فلسطين ودولة الصين الشعبية الصديقة ودعا إلى تفعيل إتفاقية مجلس الأعمال الصيني الفلسطيني المشترك الموقعة في العام 2007 ونوه إلى مجموعة من الفعاليات والنشاطات والزيارات لرجال الأعمال من البلدين وإستقبال الإتحاد لوفدين من رجال الأعمال الصينيين الذين شاركوا في مؤتمر الإستثمار في بيت لحم في العامين 2008. 2010 زيارة رجال الأعمال الفلسطينيين إلى مؤتمر الإستثمار في شيان في الصين والمعارض الصينية المختلفة في الصين والإردن وقبرص وغيرها.





التاكيد على أهمية التعاون
بناءً على مبدأ المواطنة والمسؤولية

وفد من المجلس التشسيقي
لمؤسسات القطاع الخاص
يلتقي رئيس هيئة
مكافحة الفساد

الخاص ومن غيره للتحقيق في قضية ضمن اختصاصها.

من جانبه قال محمد المسروجي رئيس اتحاد رجال الأعمال أن الفساد الإداري أخطر من الفساد المالي، ومهمة الهيئة في هذا الأمر ستكون غاية في الصعوبة. لكن لا بد من الاعتراف بأن وجود الهيئة هو بمثابة رادع لمن تؤول له نفسه. كما وان المواطن بدأ يشعر بان هناك جهة تأخذ حقه الذي قد ينتهي من قبل المفسدين. معربا عن أمله في أن تكون الإجراءات شديدة ورادعة وجادة وقصيرة الأمد.

من جانبه تحدث عادل عودة رئيس اتحاد المقاولين عن ضرورة التدخل لتنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام، معربا عن أهمية العمل على تنقيف وتوسيعية المجتمع الفلسطيني بالفساد حيث ان التركيز على طرق الوقاية من الفساد تأخذ نفس الأهمية.

واكد عمر شبيب من البنك العربي على أهمية الوقاية في محاربة الفساد، مقترحا أهمية وجود دليل إرشادي في كل مؤسسة يعرف الجميع بالفساد وكيف يمكن الوقاية منه ومتى وكيف يمكن الإبلاغ بشأنه، من جهتها أكدت الهيئة على أنها بقصد العمل على ذلك حسب خطط العمل المصممة من قبل الدوائر المختلفة في الهيئة وحسب ما ورد في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد..

دراسة تحليلية

فيما طالبت منال سعد مدير عام مجلس الشاحنين الهيئة بوجود دراسة تحليلية تشخيصية تبين أوجه الفساد في فلسطين تكون بمثابة الخطوة الأولى نحو معالجة الفساد..

في نهاية اللقاء ثمن رئيس الهيئة مقتراحات واستعداد القطاع الخاص للتعاون في تطبيق قانون مكافحة الفساد، معربا عن أن الهيئة ملزمة بتطبيق القانون فقط دون فرض نفسها خارج إطاره، وسوف تباشر الهيئة بأنشطة واسعة بهدف التوعية وذلك بالتعاون مع باقي أعضاء منظومة مكافحة الفساد، مبينا أن معظم الملفات التي تعالجها الهيئة هي ملفات قديمة وتتعهد الهيئة بأنه لا يوجد احد فوق القانون.

اجتمع رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة بوفد ممثلي المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص والذي يضم في عضويته العديد من المؤسسات الاقتصادية الهامة في فلسطين حيث تحدث عن ان قانون مكافحة الفساد اثبت تميزه في المحافل الدولية لما فيه من شمولية واستقلالية، منوها إلى أن دور الهيئة يقف عند رفع لائحة الاتهام، ومحكمة جرائم الفساد هي التي تبت في القضية دون تدخل من الهيئة. وقال النتشة: «إن المجتمع الفلسطيني يجب أن يكون رافضا للفساد بكل أشكاله، حيث لا يعقل أن يكون المجتمع الذي قدم دماء الشهداء في سبيل الوطن يحوي الفاسدين. إن المجتمع الذي يقدم الأسرى وتدمير فيه البيوت لا يرضى بالفاسدين».

وأوضح النتشة في حديثه للمجلس آليات عمل الهيئة واحتياصاتها كما تحدث عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي وضع她 بأيدي وعقول فلسطينية والتي تم وضعها بحضور 300 من المختصين والمستشارين المحليين من حملة الدرجات العليا في التخطيط الاستراتيجي ورؤساء مؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين من مختلف الجامعات وزراء ووكلاً ومدراء من مختلف الوزارات، ومن ثم تشكلت لجان لمناقشة محاور الإستراتيجية وكانت النتائج تتلخص في بعض التعديلات والمقررات لمضمونها. وجاء وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتعمل على تنسيق وتضافر جهود المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمسائلة وإنفاذ القانون.

علاقة الهيئة بالقطاع الخاص

وعن علاقة الهيئة مع شركائها وخصوصا القطاع الخاص أكد النتشة على أهمية التعاون بينهما بناء على مبدأ المواطنة والمسؤولية تجاه الوطن وقال إن مراقبة القطاع الخاص هي ليست من اختصاص الهيئة إلا عندما يكون هناك علاقة مباشرة بين القطاع الخاص وإحدى جهات القطاع العام (الحكومي)، لكن حسب القانون يحق للهيئة استدعاء أشخاص من القطاع

المجلس التنسيقي يؤكد على أهمية الإهتمام بملف بطاقة رجال الأعمال BMC وتنظيمه



اجتماع لجنة المنظمة للملف

واستعرض المشاركون خلال الاجتماع الأسباب التي توجب الإهتمام بهذا الملف وتنظيمه وضوره مشاركة مؤسسات المجلس التنسيقي في ذلك لمساعدة وزارتي الاقتصاد والشؤون المدنية في هذا الجانب لوقف توجه التجار ورجال الأعمال إلى وزارة الشؤون المدنية أو إلى الجانب الإسرائيلي مباشرة للحصول على بطاقة BMC لتسهيل حركتهم. وأوصى الاجتماع بمحاولة طلب قائمة الأسماء المرفوعة إلى الشؤون المدنية بناءً على المعايير التي اتفق عليها سابقاً حوالي 2200 اسم، في حين يبلغ عدد البطاقات المجددة والتي بيد رجال الأعمال الفلسطينيين عدداً محدوداً لا يزيد عن 600 بطاقة.

وصدر عن الاجتماع عدة قرارات: أهمها انتداب علي برهم مقرراً للجنة وان يتم البدء بوضع أولويات للأسماء التي تحتاج إلى بطاقة BMC من قبل المؤسسات نفسها. وان يعاد النظر في الأسماء من يقييمون خارج البلاد. وأن يتم نقاش تحسين شروط وظروف حامل البطاقة.

هناك تكرار بحيث تكون قائمة كل مؤسسة مكونة من ثلاثة قوائم ورفع كتاب تغطية من أمين سر المجلس التنسيقي للشؤون المدنية مرفق به قائمة الأسماء لل BMC كما عقد اجتماع سابق بتاريخ 18/3/2012 في مقر اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين

تناولت لجنة مركزية لملف بطاقات رجال الأعمال وتحديد القوائم والمستحقين لها بمشاركة جميع مؤسسات القطاع الخاص العشرة بما فيه الغرف التجارية ومقرر هذه اللجنة على برهم عضو مجلس ادارة اتحاد رجال الاعمال بشكل دائم من أجل الثبات على المعايير والاداء مع الجهة الحكومية المسؤولة عن الملف وهي وزارة الشؤون المدنية التي تم اللقاء الدوري معها حول ذلك.

وقد عقد ثالث اجتماع لها بتاريخ 18-4-2012 تمت فيه مراجعة الاسماء الموضوعة للقائمة الاولى حوالي 420 اسماً ختمت من جميع مؤسسات القطاع الخاص ووافقت من امين سر المجلس وسلمت لوزير الشؤون المدنية حسين الشيخ. هذا وعقدت لجنة BMC لمؤسسات القطاع الخاص في المجلس التنسيقي اجتماعاً بتاريخ 12/4/2012 في مقر اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين.

وإستعرض الحضور آخر مستجدات ملف BMC وتمت التوصية بفلترة الأسماء المناسبة من كافة مؤسسات القطاع الخاص بحيث لا يكون



المجلس التنسيقي يلتقي حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية

وزير العدل :

وزارة العدل تواصل دعمها لموضوع التحكيم التجاري بفلسطين



**الجهات المعنية الرسمية والقطاع الخاص لدعم
جهود الجمعية.**

وأعرب باسل طه مدير عام معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية عن سروره لتخريج هذه الدورة وقال أن المعهد يقوم بتنظيم دورات ونشاطات تثقيفية عديدة وأنه على استعداد للمواصلة التعاون مع الوزارة والجمعية مستقبلاً في تنظيم دورات تدريبية لتأهيل محكمين ومدربين في مجال التحكيم وشくる وزير العدل على دعمه لهذا الموضوع وخلق كواذر متمنكة بمجال التحكيم التجاري.

وفي اختتام الاحتفال بتخريج هذه الدورة التي ادارها استاذ التحكيم محمد أبو رميله وقدم خلالها محاضرات تدريبات حول أساس وإجراءات واتفاقات وقرارات التحكيم والطعن فيه قام وزير العدل بتسليم الشهادات للمشاركين في الدورة وتعتبر لهم مواصلة تثقيف أنفسهم بعلم التحكيم الواسع لخدمة الاقتصاد الوطني .

ووصل خبراتها وإعدادها لخدمة القطاع الخاص
والاقتصاد الفلسطيني.

وصرح جبر عقب الاحتفال أن الجمعية تضع ضمن خطتها برنامجاً تثقيفياً للتوعية بموضوع التحكيم التجاري وتنطع إلى تعاون واسع في هذا المجال مع وزارة العدل ومعهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية ومؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني وأنها تقوم بإجراء اتصالات مع جهات عربية وأجنبية لدعم مساعيها للمساهمة بتطوير فكرة فض المنازعات التجارية بالوسائل البديلة ، وتشتمل خطة الجمعية على تنظيم دورة شاملة قريباً - 75 ساعة دراسية - بالتعاون مع الوزارة والمعهد لمنح شهادة محكم فلسطيني معتمد بعد اجتياز المشاركين فيها امتحاناً بموضوع التحكيم، هذا إلى جانب ورشة عمل بهدف نشروعي التحكيم في المجتمع الفلسطيني ودورات تمهيدية في هذا المجال معرباً عن أمله بتعاون

اعلن الدكتور علي خشنان وزير العدل تأييده
ودعمه للتوجه الرامي الى خلق كواذر من
المحاكمين الفلسطينيين لفض المنازعات
التجارية بالوسائل البديلة محلياً وعربياً دولياً
وأن وزارة العدل تعمل على دعم موضوع التحكيم
، وتقوم حالياً بتنظيم دورة في العاصمة الأردنية
تضمن 25 فلسطينياً ويهاضر فيها نخبة من
خبراء التحكيم العرب وفي مقدمتهم وزير العدل
الأستاذ الدكتور محمد حداد رئيس معهد

التحكيم والتسويات البديلة الأردني الذي يتعاون معها في تنظيم الدورة ، ونطلع الى تنظيم دورات أخرى لدعم مسيرة حل المنازعات التجارية بالوسائل البديلة بالتعاون مع الجمعية ومراكز تحكيم عربية وغيرها .

وأعرب الدكتور خشان الذي كان يتحدث في حفل تخريج الدورة الأولى في أسس وإجراءات التحكيم التجاري التي نظمتها جمعية المحكمين الفلسطينيين بالتعاون مع وزارة العدل ومعهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية والتي شارك فيها 27 متدرب عن تقديره للجهود التي تقوم بها الجمعية الناشئة لمساهمة بتنظيم عملية حل المنازعات التجارية بالوسائل البديلة التوفيق والتحكيم وقال أن الوزارة تعمل حالياً على تعديل وتطوير قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000 لدعم هذا الموضوع الحيوي . من جانبه رحب فؤاد جبر رئيس جمعية المحكمين الفلسطينيين بالوزير وشكره باسم الجمعية وأعضائها على دعمه لموضوع التحكيم منذ عدة سنوات بداعياً بتدشينه لمركز تحكيم

فلسطين ومروراً بالعمل على قيام الوزارة باعداد دراسات وأبحاث لتعديل وتطوير قانون التحكيم الفلسطيني والمشاركة بفعاليات مجال التحكيم والتعاون مع جمعية المحكمين ومعهد فلسطين في هذه الدورة التي تختلف اليوم بتخرج فوج من الكوادر التي سيساهم تأهيلها

**خريج أول دورة تحكيم لجمعية
المحاكمين الفلسطينيين بالتعاون
مع وزارة العدل ومعهد فلسطين
للدراسات المالية والمصرفية**

هديب يعلن عن خارطة طريق اقتصادية لتطوير العلاقات المشتركة مع سيرلانكا

في القطاع السياحي.

وأكيد هدبيب انه سيتم العمل من خلال سفيرنا في سيرلانكا والسفير السيرلانكي في الاراضي الفلسطينية لتبادل كل المعلومات المهمة لتطوير العلاقة اقتصادياً وبين اجسام القطاع الخاص.

بدوره دعا وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوفل، المبعوث الرئاسي الخاص السيرلانكي نامال راجباكسه، بتأسيس وتفعيل عمل اللجنة الاقتصادية الثنائية المشتركة بين البلدين، وتأسيس وتفعيل ما يسمى بمجالس الاعمال بين سيرلانكا وفلسطين، وبالتالي تعزيز وتعزيز العلاقة الثنائية بما يختص بال المجال الاقتصادي.

ورحب نوفل بالوفد السيرلانكي، مبينا ان الاقتصاد الوطني الفلسطيني صغير ونعداد سكاني صغير، متطرقا الى مؤشرات البنك الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني.

من جهته أشاد سفير فلسطين لدى سيرلانكا دانور الأغا، بالدعم الذي يقدمه الرئيس السيرلانكي للقضية الفلسطينية ودوره الفعال في مجال تعزيز الصداقية الفلسطينية السيرلانكية على وجه الخصوص، مقدما اعضاء الوفد السيرلانكي والغرض من زيارتهم لفلسطين، مطالبا الجانبين بالتعرف المتبادل.

وأشار الى انه من المؤكد سيتخرج عن هذه اللقاءات والمشاركة في معرض الصناعات السيرلانكي الدولي في شهر آذار المقبل التوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة، ويعثرون على الاستثمار وعقد الشراكات، معربين عن رغبتهم ببناء فنادق في بيت لحم ضمن المشاريع المشتركة.

وأكدد. الأغا أن زيارة المبعوث الخاص السيرلانكي والوفد المرافق، تأتي تتويا للعلاقات التاريخية بين فلسطين وسيرلانكا، ولبحث التعاون المشترك في مجالات عدة خلال المرحلة القادمة، وسبل تعزيز العلاقة بين البلدين.

بدورها ركزت المديرة التنفيذية لمركز التجارة الفلسطيني «بال تري» على جودة المنتجات التي من الممكن استيرادها أو تصديرها وتتكلفتها ان كانت تنافسية ام لا، مبينة ان الجانب الفلسطيني يمكنه تصدير الادوية ومنتجات التنظيف والورق، كما يمكننا الاستفادة من خبراتهم في مدارس التدريب السياحي.

فيما اقترح مدير عام اتحاد الغرف التجارية جمال جوابره، توقيع اتفاقية ما بين الغرف التجارية الفلسطينية ونظيرتها السيرلانكية والتي من المحتمل ابرامها في المستقبل على هامش المشاركة الفلسطينية في المعرض الدولي السيرلانكي، الذي يشكل بداية تعاون ما بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره السيرلانكي من خلال زيادة حجم النشاط التجاري وعمليات التصدير، وبناء علاقات تعتمد على تصدير المعرفة ما بين البلدين وبخاصة في القطاعين السياحي والتكنولوجي.

من جهته ابدي رجل الاعمال داود الوزير اهتمامه بالتعاون في العمل التجاري والتنمية والتطوير المشترك، ودعا الى انشاء مجلس اعمال مشترك بين رجال الاعمال في البلدين، مستوضحا عن التسهيلات الممكنة التي يمكن لرجل الاعمال الفلسطيني الحصول عليها.

أعلن الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المهندس جعفر هدبيب، عن خارطة طريق اقتصادية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة مع سيرلانكا، تدعو الى تأسيس وتفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

جاء ذلك خلال اجتماع المبعوث الرئاسي الخاص السيرلانكي نامال راجباكسه على رأس وفد رسمي وبرلماني مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوفل، والرئيس التنفيذي لهيئة تشجيع الاستثمار المهندس جعفر هدبيب، ومحثان طه المدير التنفيذي لمراكز التجارة الفلسطينية داود الوزير وجهاز عقل عن جمعية رجال الاعمال، وسفير فلسطين لدى سيرلانكا والماليديف د. أنور الأغا، ومدير عام اتحاد الغرف التجارية جمال جوابره، ورئيس غرفة تجارة رام الله والبيرة خليل ررق، وممثلين عن وزارة السياحة ومجموعة من رجال الاعمال، وعن الجانب السيرلانكي، وكيل وزارة التكنولوجيا فايزل مصطفى، وكيل وزارة الخارجية امنو غاما، وبوشوكو مايا عضو البرلمان وممثل سيرلانكا في فلسطين ثيروماندورا جاياسينغ وذلك في مقر هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية برام الله.

وطالب الخارطة بتشكيل وفد من رجال الاعمال الفلسطينيين لزيارة سيرلانكا، تتوج بذكرات وبروتوكولات للتوقيع بين ممثلي ومؤسسات القطاع الخاص في البلدين، والتي من شأنها تأسيس الارضية وتهيئة لها للقطاع الخاص الذي سيخلق على عاته تعزيز العلاقات المشتركة بين الجانبين، اضافة الى مشاركة وفد رجال الاعمال السيرلانكي في مؤتمر الاستثمار القادم.

وقال م. هدبيب، من خلال ما نقدم أصبحت هنالك خارطة طريق لرفع مستوى العلاقة الثنائية في الجانب الاقتصادي لتحاكي نظيرتها في الجانب السياسي، متطرقا الى زيارة الرئيس محمود عباس «ابو مازن» الاخيرة الى سيرلانكا وايجابية النتائج المترتبة عليها من خلال العمل المشترك لتقوية العلاقات على كافة المستويات.

وقدم م. هدبيب ملخصا للمنتج الفلسطيني في عدة قطاعات والميزات التنافسية لهذه المنتجات، مشيرا الى فكرة العمل المباشر بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره السيرلانكي ومواجهة كافة المعوقات المباشرة وبالاخص



ملتقى رجال أعمال نابلس يشارك في لقاء السياسات المالية والضريبية الأخيرة للحكومة



شارك مجلس إدارة ملتقى رجال أعمال نابلس وعدد من أعضاء الهيئة العامة للملتقى في اللقاء الموسع الذي نظمته المفوضية المالية الاقتصادية لحركة فتح والذي تم خلاله مناقشة السياسات المالية والضريبية الأخيرة للحكومة الفلسطينية وانعكاساتها على واقع الاقتصاد الفلسطيني وتأثيراتها على عمل مؤسسات القطاع الخاص، وأشار المشاركون في هذا اللقاء إلى انه سيكون هناك الكثير من الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على الاقتصاد الفلسطيني، مطالبين الحكومة بضرورة إعادة النظر بهذه السياسات وضرورة اعتماد سياسة الحوار من أجل الخروج بتصور مشترك يساهم بالنهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني. كما شارك علي برهم رئيس مجلس إدارة الملتقى في اللقاء الذي عقد بين ممثلي مؤسسات القطاع الخاص ورئيس الوزراء الدكتور سلام فياض والذي تم التباحث خلاله بمنتهى الجدية والصراحة بمسألة قانون الضريبة الجديد والأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، وإزاء القلق الدائري بين أوساط الشعب الفلسطيني بمختلف قطاعاته تم التوافق مع رئيس الوزراء على أن يتم إيقاف الإجراءات بالقانون الجديد لحين الانتهاء من الحوار الوطني، والذي ستكون نتائجه ملزمة للحكومة والقطاع الخاص.

The Oriental Experience



Ticketing . Hotels Reservations . Business & V.I.P Services . Incoming Tours (Pilgrimage & Incentive) and Outgoing Tours
Visa Services , Travel Insurance , Car Rentals , Railways , Transfer Services

Head Office: Alkarkafa Street , Bethlehem – Holy Land . Tel: +972 2 276 1124 . Telfax: +972 2 276 1125
U.S.A Office: 4711 Storm CoveView , Humble, TX 77396 . Telefax +1 281-812-5273
info@thenativitytours.com . www.thenativitytours.com

انتخاب هيئة إدارية جديدة لملتقى رجال الأعمال الفلسطيني/ الخليل



ويسعى مجلس الإدارة جاهداً على تبني وتنفيذ إستراتيجية حديثة للدورة الانتخابية الحالية تتماشى مع الواقع الاقتصادي الحالي والمستقبلوي وتهدف بمجملها إلى تعزيز التшибيك مع كافة المؤسسات المحلية والأهلية والدولية لتنفيذ أهداف الملتقى.

جرت في ملتقى رجال الأعمال في الخليل انتخابات الدورة الخامسة للهيئة الإدارية للملتقى بحضور مندوبين عن وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية وأعضاء الهيئة العامة للملتقى وممثلين عن المؤسسات المحلية.

وبعد إكمال النصاب القانوني لجولة الجمعية العمومية تم مناقشة التقريرين المالي والإداري لفترة الهيئة الإدارية السابقة ثم قدمت استقالتها وفتح الباب لانتخاب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة والبالغ عددها أحد عشر مقعداً تنافس خالها خمسة عشر مرشح.

وبعد انتهاء عملية التصويت أسفرت عن فوز كل من السادة محمد نافذ الحرباوي رئيساً للملتقى، وناصر العسيلي وجودي أبو اسنينة نائبين للرئيس، وأيمان نيروح أميناً للسر، وزهير القصراوي أميناً للصندوق، ومعاوية القواسمي مدير العلاقات العامة وعضوية كاظم حسونة وجمال الوراسنة وسليمان العملة ود. اسماعيل الجبريني ورباح أبو اسنينة.

زيارة الملحق التجاري التركي في مكتبه في رام الله



التقى الأمين العام لإتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين فاتح آلدم الملحق التجاري التركي في مكتبه في رام الله وتناولو الجوانب المتعددة التي من شأنها تعزيز النشاطات الاقتصادية بين البلدين وأليات والتسهيلات الممنوحة لرجال الأعمال الفلسطينيين والعلاقات الوطيدة مع الجانب التركي منذ تأسيس مجلس الأعمال التركي الفلسطيني المشترك في العام 2000 وركز الاجتماع على آليات وشروط الحصول على الفيزا لحاملي الجوازات الفلسطينية وإمكانية إصدار تأشيرات متعددة السفرات وكذلك الجهود المطلوبة لعقد إجتماع الدورة القادمة من إجتماعات المجلس المشترك والعقبات أمام تنفيذ بعض توصيات الدورة السابقة.

إجتماعات مختلفة مع ممثلي مؤسسات دولية تنوي العمل في فلسطين



ولقد تناولت الإجتماعات موضوع التجارة المحلية والخارجية الفلسطينية من كافة جوانبها. وقد ركز المجتمعون على إيجاد السبل الكفالة لتنمية التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات وتسهيل نفاذ السلع الفلسطينية للأسواق الخارجية ووضع آليات وتصورات لزيادة حصة المنتج الفلسطيني للأسواق المحلية.

وتأتي هذه الإجتماعات في إطار تحضير هذه الشركات مثل Deloites للعرض الفني الذي ستقدمه للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تنوي تنفيذ مشاريع جديدة إستكمالاً للمشاريع السابقة لتسهيل التجارة الفلسطينية محلياً وخارجياً.

وقد إنفتقت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين والشركات على مواصلة التنسيق والتعاون في المستقبل وأن تكون الجمعية ومركز تطوير القطاع الخاص التابع للجمعية إحدى الشركات الأساسية للشركات في حال فازت بالمشاريع وبدأت بتنفيذها.



المؤسسة العامة لملتقي رجال أعمال نابلس

تعقد اجتماعها السنوي

الهيئة الإدارية. وفيما يتعلق بالبند الخاص والمتعلق بإجراء الانتخابات أعلن بدر دويكات مثل وزارة الداخلية عن استلامه رئاسة الجلسة، حيث أشار إلى أنه قد تقدم 21 عضواً لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الادارة انسحب منهم 12 عضواً وبقي تسعة أعضاء وحسب النظام الداخلي للملتقى فان مجلس الادارة يتكون من تسعة أعضاء وبما أن عدد المرشحين هو تسعة فإننا نعلن فوز المرشحين التسعة بالتذكرة بعضوية المجلس وهم السادة زاهي عودة وجمال حسيبيا ونضال البزرة وأمجد الشكعة وعمر أبو حمادة وعماد البنا وعفيف بليبلة ورضا العسود وفرح براهمة. وعقب انتهاء اجتماع الهيئة العامة للملتقى عقدت الهيئة الإدارية السابقة والجديدة اجتماعاً مشتركاً تمت خلاله إجراءات التسلیم والاستلام في أجواء أخوية وودية.

وقد عقدت الهيئة الإدارية الجديدة اجتماعها الأول والذي تم خلاله توزيع المناصب الإدارية وذلك على النحو التالي : أمجد الشكعة رئيساً، نضال البزرة نائباً للرئيس، زاهي عودة أميناً للسر، جمال حسيبيا أميناً للصندوق، عماد البنا عضواً، عمر أبو حمادة عضواً، عفيف بليبلة عضواً، رضا العسود عضواً، فرح براهمة عضواً، كذلك ناقشت الهيئة الإدارية عدداً من القضايا التي تهم تطوير العمل والأداء والنہوض بملتقى رجال أعمال نابلس.

للهيئة العامة، وقام حسب جدول الأعمال بتلاوة التقرير الإداري والذي تناول أهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال العام السابق على صعيد تقديم الخدمات لأعضاء الهيئة العامة ومتابعة وحل العديد من المشاكل الخاصة بهم مع مختلف الدوائر والجهات وبشكل خاص وزارة المالية وأيضاً عقد الدوارات واللقاءات وورش العمل والدورات التدريبية والمشاركة في العديد من النشاطات والفعاليات والمؤتمرات واستقبال الوفود الرسمية مشيراً إلى عضوية الملتقى في العديد من اللجان على مستوى محافظة نابلس وكذلك العضوية في اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين. بعد ذلك تم طرح التقرير الإداري للتصويت حيث تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل أعضاء الهيئة الإدارية، بعد ذلك طلب بدر دويكات مثل وزارة الداخلية من أعضاء الهيئة العامة طرح ملاحظاتهم حول التقرير المالي ولم تكن هناك أية ملاحظات حيث تم طرح التقرير للتصويت وتمت الموافقة عليه بالإجماع.

يلي ذلك تمت مناقشة العديد من النقاط الواردة في جدول أعمال الاجتماع بعد ذلك رئيس مجلس الادارة من أعضاء مجلس الادارة الحضور إلى المنصة حيث طلب تبرئة ذمة المجلس من قبل أعضاء الهيئة العامة حيث تمت الموافقة بالإجماع، بعد ذلك أعلن برهم استقالة المجلس مقدماً شكره لأعضاء مجلس الادارة ولكل من ساهم في عمل

عقد في مقر ملتقي رجال أعمال نابلس اجتماع الهيئة العامة السنوي بمشاركة أعضاء مجلس إدارة الملتقى والعشرات من رجال الأعمال من أعضاء الهيئة العامة وبحضور عمر هاشم رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس وبشار الصيفي مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس وبدر دويكات مثل عن وزارة الداخلية في المحافظة، وبعد إعلان اكمال النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة افتتح الجلسة علي برهם رئيس مجلس إدارة الملتقى مرحباً بالحضور من ممثلي الوزارات والمؤسسات وأعضاء الهيئة العامة مؤكداً على أهمية مثل هذا الاجتماع للحفاظ على التواصل المستمر والتعاون مع أعضاء الهيئة العامة وتبادل الأفكار بما يخدم النہوض بهذه المؤسسة والتي تمثل شريحة من كبرى مؤسسات القطاع الخاص على مستوى محافظة نابلس، بعد ذلك تحدث رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس والذي عبر عن سعادته لتواجده في الملتقى في هذا الاجتماع مشدداً على المسؤولية التي تحملها مؤسسات القطاع الخاص على عاتقها ومنها الملتقى لتنمية الاقتصاد المحلي والوطني مشيراً بعد ذلك تحدث مدير عام مديرية وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس مقدماً تهنئته إلى الملتقى بمناسبة انعقاد اجتماع الهيئة العامة.

بعد ذلك تحدث رئيس مجلس إدارة الملتقى والذي أعلن عن بدء انعقاد الاجتماع العادي





International Distributions Services

Pionex Company provides its Palestinian customers International Distributions Services through its agents and allies abroad, in order to save our companies and institutions the costs calculated as e-international. For the high quality services we track all distributions through the shipments tracking program, where the company works to develop a distributed policy based on the short period of time, Pionex need to work 72 hours to end the distribution of the amount for any state.



Express Packaging

Six types of specially designed branded PionEx packaging are available for customer to use and included in the



Also we offer:

- International Express
- Parcel Express
- Economy Transport Services
- COD Services
- Palestine & Jordan
- Domestic Services
- Clearing Solutions
- Solutions for multiple branches
- Domestic service for parcels
- Distributions (PionEx Media)
- Heavy Shipment (Trucking)
- Transport & Distribution ATM machine
- Transport of goods to Gaza
- Delivery within same Day
- Safety Solutions

المسروجي ينتقد السياسات الاقتصادية...



ومجلاني يؤكد ضرورة الشراكة

كبيرة بل وكبيرة جدا، فلن يمكنه أن يشغل أو يبني مؤسسات تعوض العمال.

وأضاف، "المشكلة في هذا المضمار تكمن بضرورة إيجاد قرار سياسي يحظر العمل في المستوطنات، والأهم حظر المنتجات الإسرائيلية الاحتلالية كلها، وليس منتجات المستوطنات فقط". وتتابع، 'هل يوجد مقاومة شعبية أكثر فاعلية من هذه المقاطعة والتي تكلف إسرائيل المليارات سنويا'.

ومن جانبه، أكد وزير العمل أحمد مجلاني أهمية دور الشراكة بين الحكومة والنقابات والقطاع الخاص، والأهلي والمدني، لحل إشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها معالجة مشكلة الفقر والبطالة والمساهمة في بناء مقومات الدولة المستقلة.

وأشار المجلاني إلى أن الهدف من إنشاء صندوق التشغيل والذي جاء بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين من نقابات وقطاع خاص، هو التخفيف من هذه المشكلة، والأهم وهو الهدف الوطني المتعلق بإيجاد بديل لعمال المستوطنات.

ولفت وزير العمل إلى أن هذا الصندوق هو جزء من منظومة استراتيجيات وضعتها الحكومة، لمعالجة هذا الواقع.

وقدم توفيق نصار ورقة عمل حول رؤية القطاع الخاص لدعم وحشد الأموال لهذا الصندوق.

انتقد أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص محمد المسروجي، السياسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي تشكل الخدمات والتجارة فيها أكبر القطاعات من حيث القيمة، بدلاً من ركيزتين أساسيتين (الصناعة والزراعة). وتساءل المسروجي، خلال ورشة عمل عقدت في مدينة رام الله، بحضور وزير العمل أحمد مجلاني بعنوان 'دور الشراكة الوطنية والاجتماعية في تعزيز جهود صندوق التشغيل لدمج عمال المستوطنات في سوق العمل الفلسطينية'، عن دور الحكومة في دعم الزراعة والصناعة والسياحة وتشجيع المنتج المحلي، وهل يوجد اقتصاد حقيقي دون ذلك؟ وهل الاعتماد على التجارة اقتصاد؟.

واستشهد المسروجي برواتب الموظفين الحكوميين التي يخصم ثلثاها على شكل قروض، فيما يصرف الباقى في السوق، مجدداً تساؤله 'كيف ستدور عجلة الاقتصاد إذا؟ ولماذا لا يدعم مشاريع صناعية كمشروع إنتاج الجرارات الزراعية، والذي يشكل في الوقت ذاته فرصه لدعم الزراعة في الأغوار؟ فالصناعات تكميل بعضها'.

وعن فعالية صندوق التشغيل ودوره في حل مشكلة عمال المستوطنات ودمجهم في سوق العمل الفلسطيني، قال المسروجي، 'إن الصندوق متواضع جداً، وإذا لم توفر له مبالغ

حفل إطلاق وتأسيس إتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي



ارشاد هرموزلو راعي الحفل كبير مستشاري
الرئيس عبد الله غول

الأعمال كجسم مركزي في فلسطين وشمول هذه
المؤسسات لرجال الأعمال في الدول المختلفة
تحت مظلته.

هذا ويشجع إتحاد جمعيات رجال الأعمال
الفلسطينيين أخوانهم رجال الأعمال
الفلسطينيين في الدول المختلفة من
تنظيم انفسهم تحت مظلة مؤسسة ليتم
التواصل معهم من خلالها لتطوير العلاقات
بين رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل
وخارج فلسطين. وقد تم عقد جلسة خاصة مع
المشاركين وممثلي الجاليات الفلسطينية ورجال
الأعمال الفلسطينيين في مختلف المناطق حول
وضع تصور شامل لتنمية اتحاد جمعيات رجال

شارك كل من رئيس اتحاد جمعيات رجال الأعمال
الفلسطينيين والأمين العام ومحافظ سلطة
النقد الفلسطينية بدعوة كريمة في حفل إطلاق
وتأسيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي
في مدينة استنبول في 26/5/2012.

إذ استعرض مازن حساسنة رئيس الإتحاد
الجديد بأن رجال الأعمال الفلسطيني الذي يعيش
على التراب التركي استطاع إنشاء الشركات
والمؤسسات التجارية في تركيا واستطاع أن يتبوأ
مناصب عليا لدى مؤسسات ومجموعات اقتصادية
تركية فلقد أصبح عنواناً للكفاءة والمقدرة العالية.
وايماناً بالمصلحة المشتركة بين رجال الأعمال
في الوطن وفي خارج فلسطين، تمت المشاركة في
فعاليات إطلاق هذا التكتل الهام في دولة تركيا
والذي يضم حوالي 150 رجل أعمال فلسطيني
في تركيا. و شارك أيضاً رئيس مجلس العمل
الفلسطيني في أبو ظبي والعديد من ممثلي
الجاليات الفلسطينية في كندا وأوروبا ودول
مختلفة . وكان حفل التأسيس تحت رعاية ارشاد
هرموزلو كبير مستشاري خاتمة الرئيس التركي
عبد الله غول وسعادة السفير الفلسطيني في
تركيا نبيل معروف .





خلال اجتماعه مع المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص

نوفل يؤكد مساعي وزارة الاقتصاد في تطوير وتحسين ملف الشراكة مع القطاع الخاص

حقيقة في هذا المجال من خلال تشكيل عدد من اللجان تضم كافة القطاعات، تبحث في القضايا والمشاكل التي تعترض ذلك، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما رحب أمين سر المجلس التنسيقي بدعوة رئيس الوزراء د. سلام فياض إلى عقد مؤتمر حوار وطني لمناقشة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية، بمشاركة جميع الأطراف لوضع الحلول العملية لإنها كافة القضايا العالقة ورسم استراتيجية مستقبلية تؤمن للجميع الوصول إلى بر الأمان وتسهم في تحقيق الهدف المشترك للوصول إلى عدالة اجتماعية وتعزيز البيئة الاستثمارية.

الاجتماعات بين الوزارة والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص وكذلك تفعيل ملف الشراكة تحضيراً للحوار الوطني، ودعم برامج ومشاريع القطاع الخاص المختلفة. وتناول الاجتماع سبل تأهيل وتحسين العلاقة بين القطاع العام والخاص، والتغلب على العقبات والمشاكل التي تعترضه، واستعدادات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية، والذي دعا إليه دولة رئيس الوزراء مؤخراً.

بدوره شدد أمين سر المجلس محمد مسروجي في الاجتماع على ضرورة تفعيل العلاقة بين القطاعين العام والخاص وصولاً إلى شراكة

اتفاق المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني على تشكيل لجنة لمراجعة ما تم إنجازه في ملف الشراكة، ووضع التصورات حول القضايا العالقة لتذليلها، والتغلب عليها وصولاً إلى شراكة حقيقة متكاملة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تفعيل ملف الشراكة فوراً. جاء ذلك خلال اجتماع عقد في مقر الوزارة برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوفل لبحث سبل تطوير وتفعيل العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

وأكد نوفل خلال الاجتماع الذي جرى بحضور وفد من المجلس التنسيقي برئاسة أمين المجلس محمد مسروجي، على أهمية دورية



50
عاماً من التميز
Years Of Excellence



مجموعة عبدالحفيظ شاهين
Abed Elhay Shaheen Group

الادارة العامة ارباحا : تلفون 022327576 , فاكس 022320076 , الخليل : تلفون 022217374
استراحة بلدية ارباحا : تلفون 022323661 , فاكس 022228323

TOLL FREE: 1800100 200 - WWW.SHAHEEN.PS - INFO@SHAHEEN.PS



مشاركة فلسطين في اجتماعات برشلونة لدول منطقة اليورو متوسطية لتنمية جمعيات الأعمال

تحت مظلة مدونة اليورو ومتروسطية للأعمال وتنمية العلاقات بين الدول وتحت شعار تطوير آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص لهذه الورشة. شارك وفد فلسطين الذي ضم من القطاع العام جعفر هديب المدير العام لهيئة تشجيع الإستثمار مثل المدونة في فلسطين ود. حازم الشناور الوكيل المساعد في وزارة الاقتصاد المسؤول للحوار بين القطاعين العام والخاص ومن القطاع الخاص ماجد معالي أمين عام اتحاد جمعيات رجال الأعمال مقرر المجلس التنسيقي في حينه والمواكب لعملية الحوار بين القطاعين العام والخاص عبر السنوات الماضية والمطلع بحسب موقعه على مجريات الحوار الوطني بين الحكومة الثالثة عشر والقطاع الخاص وخاصة حول قانون ضريبة الدخل، وطارق الصوص رئيس اتحاد الصناعات النسيجية.

وقد عقدت ورشة العمل في مدينة برشلونة، إسبانيا في اليومين 16-17 أبريل 2012 تناولت الورشة عناوين هامة حول هيكليات الحوار بين القطاعين العام والخاص ومدى الإنفتاح والشفافية في الحوارات على جميع الشركاء وكذلك مراعاة إجراءات المناصرة وقواعد الحكم الرشيد في الأداء وأهمية التقييم المستقل للسياسات والبرامج التي يتم العمل عليها.

هذا وقد تحدث في الورشة جعفر هديب حول تقييمه لأداء عمل فريق المدونة واستراتيجياتهم المستقبلية لتطوير عملها في منطقة اليورو ومتروسط.

وقدمت فلسطين ورقة موحدة من قبل القطاعين العام والخاص أعدها وقدمها مناصفة الدكتور حازم الشناور وماجد معالي وكان عنوانها الحوار بين القطاعين العام والخاص في فلسطين وتأثيرها على الأعمال الريادية.

حيث استعرض ماجد معالي خلفيات الحوار منذ العام 1997 التي مرت في ثلاثة مراحل أساسية والتي شاركت جمعية رجال الأعمال في بدايتها وفي العام 1999 ومنذ بدء الحوار مع الحكومة حول السياسات التجارية الوطنية والعمل على تأسيس نقطة تجارة فلسطين ومن ثم التوصية بتأسيس مركز مستقل لترويج التجارة في فلسطين. وفي العام 2000 تم تأسيس المجلس التنسيقي للمؤسسات في القطاع الخاص وأيضاً اللجنة الاقتصادية المشتركة من الحكومة والقطاع الخاص.



من تشكيل لجنة المستشارين للأعمال المتوسطة والصغرى في نوفمبر 2010 وأهدافها كذلك توجه السلطة الوطنية بالتعاون مع القطاع الخاص على وضع برامج للقطاعات العنقودية. وكذلك عرض بعض الخطوات لتطوير وتوسيع مفهوم الحوار والشراكة في المستقبل. وعرض أمثلة لتوسيع الشراكة في مجالات الاستثمار حيث يقوم القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع العامة. والتعاون في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

القرارات بخصوص المواضيع التي تحتاج للمستوى السياسي لإقرارها. وجاءت بعدها حقبة امتدت سنتين تقريباً أدت إلى انقطاع كامل للحوار وأالياته. وتمت الإشارة إلى بدء حوار في نهاية العام 2010 وتركزت حول قانون ضريبة الدخل المعدل والسياسات المالية والإقتصادية للحكومات السابقة والحكومة الثالثة عشرة على وجه الخصوص والوعود بمباسسة الحوار وديمومته للوصول إلى الشراكة المنشودة.

وفي العام 2003 بدء الحوار الوطني الثاني حول بيئه الأعمال والإستراتيجيات والسياسات والتحديات أمامها وفي عام 2008 حيثتناول الحوار تعريف أجندة القطاع الخاص وإقتراح آليات للحوار. هذا وتم الاشارة إلى المؤتمرات الثلاث للحوار في أيار عام 2000 وحزيران عام 2002 وابril 2008

واستعراض لأهم نتائج مؤتمر خلوة أريحا من تبني أجندـة مشتركة وتنظيم للبيئة القانونية وتحديد لإطار العلاقة الإقتصادية مع إسرائيل والتخطيط والخدمات في القطاع العام ووضع خطة عمل تكميلية للإنعاش والتطوير الاقتصادي والإجتماعي. كذلك تأسيس اللجنة الفنية في القطاعين العام والخاص والوحدة الفنية في القطاع الخاص وتصميم آليات للحوار. هذا في جانب الإنجازات ولكن أيضاً في جوانب الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة بسبب الإنقطاع المفاجئ والعمل الموسمي لهذا الحوار وعدم انتهاء تأسيس النظام والهيكلية وإعتمادها بشكل دائم، وعدم الإستقرار تفاقم المعيقات في بيئه الأعمال وعدم قدرة الحكومات الفلسطينية على تلبية مطالب القطاع الخاص وحاجاته وتدھور فشل العملية السياسية وتناقص إيرادات السلطة كل ذلك ضغط بإتجاه عدم عقد أجتماع للجنة الحوارات الوزارية العليا لاعتمادها ما حققته اللجنتين الفنيتين من نتائج واتخاذ

قدمت فلسطين
ورقة موددة من
قبل القطاعين العام
والخاص أعدها وقدمها
مناصفة الدكتور حازم
الشناور وماجد معالي
 وكان عنوانها الحوار بين
القطاعين العام والخاص
في فلسطين وتأثيرها
على الأعمال الريادية





إستقبال وفد ياباني متنوع التخصصات في هيئة تشجيع الاستثمار

شارك المدراء العامون والتنفيذيون لمؤسسات القطاع الخاص في إستقبال وفداً تجارياً ومهنياً من مختلف التخصصات شارك وزير الخارجية الياباني زيارته إلى البلاد في شهر أيار الماضي، هذا وقد ترأس فريق المستقبليين حسن قاسم رئيس اتحاد شركات أنظمة المعلومات الذي رحب بالوفد الضيف منوهاً لعراقة الشعب الياباني ومثمناً لصياقته ودعمه للشعب الفلسطيني عبر السنين، وأشار إلى تجربة اليابان الفريدة بعد الحرب العالمية الثانية ونهوضها السريع من الآثار المدمرة للحرب والتميز الذي تتمتع به حالياً على الساحة الدولية وخاصة تطورها في مجالات التكنولوجيا العالية والتصنيع والزراعة وغيرها. وأشار إلى رغبة



وأصدقاء للشعب الفلسطيني. وأنهم في اليابان يعلمون على بناء تكنولوجيا القرن الثاني والعشرين وليس الواحد والعشرين حالياً.

وقد استعرض أعضاء الوفد الياباني المتنوع التخصصات من شركات صغيرة ومتعددة ويتعلمون للتعاون مع الجانب الفلسطيني في الجوانب التي يمثلونها وأهمها في قطاع الزراعة حيث أن لديهم تكنولوجيا تزيد من عدد مرات الحصاد للمحاصيل في السنة والجودة مما مستزيد حجم المبيعات وتشغيل العمالة.

ذلك نقل تكنولوجيا رش مادة تحلل الأملام وتختفيصها إلى أدنى مستوى في التربة وتساعد الأمطار في الشفاء من اختراق الأرض إلى حوالي عشرة أمتار حيث أنها في الأوضاع الحالية لا تزيد عن 30-50 سم.

وأنهم يجربون هذه التكنولوجيا حالياً في أبو ظبي. وعبروا عن رغبتهم في تغيير المشهد الزراعي في منطقة الأغوار والمناطق الأخرى في فلسطين.



ورد رئيس الوفد الياباني الذي فاجأ المستقبليين الفلسطينيين بطلب عزف النشيدين الوطنيين الفلسطينيين والياباني سوياً حيث أن أعضاء الوفد الياباني يحفظون النشيد الوطني الفلسطيني. وأشار إلى أن علاقتهم مع السفير الفلسطيني في طوكيو جيدة وأنهم وفد بناؤون للسلام

القطاع الخاص الفلسطيني من الإستفادة من التجربة والمعرفة اليابانية وخاصة في مجال عمله قطاع تكنولوجيا المعلومات والدخول في شراكات مع شركات يابانية وبين الوفد الضيف ان الإنسان الفلسطيني علي المعرفة والمستوى التعليمي ويمكّنهم الإستفادة والإعتماد على المهارات الفلسطينية.

وزارة الاقتصاد الوطني تبحث مع وزارة خارجية بيرو سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما



اللامة لدخول أسواق بيرو. وشدد نوبل خلال الاجتماع على مساعي الوزارة في تعزيز الاستثمارات المشتركة والبناء على الميزة التنافسية التي يتمتع بها قطاعنا الخاص الفلسطيني، وفتح أسواق جديدة امام منتجاتنا الوطنية، وتحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمار، لافتًا إلى أهمية تعزيز التعاون بين الجامعات الفلسطينية ونظيرتها في

بيرو من أجل إعداد دراسات اقتصادية متخصصة. بدوره، أعرب خوسئي بيرو عن رغبة حكومة بيرو في تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين، مؤكداً على موقف حكومة بلاده الداعم لحل الدولتين، والالتزام باستمرار تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. وتمكينها من تنفيذ خطتها في بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية. وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان على دعوة وفد فلسطيني من القطاعين العام والخاص لزيارة بيرو للاطلاع على التجربة وبحث سبل التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية المختلفة.

اجتمع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوبل، مع وفد من بيرو برئاسة نائب وزير خارجية بيرو خوسئي بيرو، لبحث سبل تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية، وإمكانية تنظيم ملتقيات استثمارية في البلدين، ودعم وتطوير القطاع الخاص الفلسطيني.

واستهل نوبل الاجتماع، الذي جرى بحضور سفير فلسطين لدى بيرو وليد عبد الرحيم، وممثلين عن وزارة خارجية بيرو، ووزارة الاقتصاد الوطني وممثلين عن القطاع الخاص ماجد معالي أمين عام اتحاد جمعيات رجال الاعمال، وعادل عودة نائب رئيس اتحاد المقاولين، وجمال جوابه أمين عام اتحاد الغرف التجارية وحنان طه مدير عام بالتزيد بالتأكيد على أهمية نقل تجربة بيرو في مجال دعم المصادرات وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى فلسطين، من خلال إيفاد الخبراء لتقديم استشارتهم وخبراتهم للمصانع المحلية. وعقد لقاءات ثنائية لرجال الأعمال من كلا البلدين، والتزويد بالمعلومات الأساسية والتعليمات والقوانين



الفريقان الوطني والفني يعتمدان الوثائق الفنية لطلب إنضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب

الوطنية الفلسطينية بتسهيل عمل الفريقين الوطني والفني والمضي قدماً في العمل على موائمة القوانين الفلسطينية مع متطلبات النظام التجاري العالمي مثمناً في الوقت ذاته الجهد الذي بذلها الفريقان في الاعداد والتحضير للانضمام خاصة المتعلقة بالقضايا الفنية.

وبين الوزير ان مشاورات وتفاهمات اجريت مع وزارة الشؤون الخارجية على الخطوات المراد القيام بها في المرحلة القادمة، وبذل مزيداً من الجهد لحشد تأييد الدول الاعضاء، بالتنسيق التام مع سيادة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء د. سلام فياض، لافتاً الى ان الفريقين وبالتعاون مع مشروع تطوير

والسبت 22-6-2012 لمناقشة خطة عمل الفريقين الوطني والفني للمرحلة القادمة” والتي جرت بمشاركة وزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي، وبحضور وكيل الوزارة عبد الحفيظ نوبل، وممثلي عن القطاعين العام والخاص، ومشروع تطوير المناخ الاستثماري، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وافتتح وزير الاقتصاد الوطني، د. جواد ناجي، الورشة بالتأكيد على ان السلطة الوطنية الفلسطينية تبذل جهود كبيرة في حشد التأييد الدولي الداعم والمساند لجهودها الرامية الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وشدد د. جواد ناجي على اهتمام السلطة

اعتمد الفريقان الوطني والفني الاستشاري المختصان في انجاز التحضيرات الفنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية الوثائق الفنية المطلوبة للتقدم بطلب انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب، تمهدياً لرفعه الى المستوى السياسي لاتخاذ القرار في الوقت والظروف المناسبة لتقديم الطلب لمنظمة التجارة العالمية.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها وزارة الاقتصاد الوطني، بالتعاون مع مشروع تطوير المناخ الاستثماري الفلسطيني الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، على مدار يومين في مدينة اريحا يومي الجمعة

الشأن الخارجية بشكل رئيسي بهدف معرفة مواقف الدول بشأن طلب انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، وحثهم على تأييد الطلب. واتباع الدبلوماسية الهادئة، وخاصة مع الأطراف المعنية والمؤثرة، من أجل تأمين الإجماع المطلوب. وتعزيز التواصل مع الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق الهدف المنشود.

كما وضع الفريق الوطني توصيات بما يتعلق بتطوير وتطبيق نظام تجارة خارجية متوازن مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: اولا التحضيرات المؤسساتية بهدف التهيئة لنظام تجارة خارجية متوازن مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تقوية ودعم وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني. رفد بعثة فلسطين في جنيف بكادر فني متخصص بهدف المتابعة الفنية للأمور المتعلقة بقضايا منظمة التجارة العالمية. تطوير قدرات أعضاء الفريق الوطني والفريق الفني الاستشاري من أجل إنجاز المهام المناطة بهم بالقضايا المتعلقة في منظمة التجارة العالمية. إعادة تقييم تشكيلة الفريق الوطني بهدف الحصول على مستوى ملائم للتمثيل والقدرة على اتخاذ القرار، اعتماد لائحة داخلية لعمل الفريق الوطني.

ثانيا تطوير وتطبيق نظام تجارة خارجية متوازن مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تزويد وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر من موعد اللقاء بأول جولة وتحديث يتعلق بالمساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة الخارجية لجميع مبادرات المؤسسات الشريكية في القطاعين العام والخاص. على أن يتم تزويد الوحدة بتحديث للجدة كل ثلاثة أشهر، بهدف تنسيق الجهود وتلافي للازدواجية.

تشكيل فرق عمل قطاعية متخصصة في المجالات التالية بهدف تطوير نظام تجارة خارجية متوازن مع اتفاقيات منظمة التجارة: التجارة بالسلع. التجارة بالخدمات. القضايا التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية. الشفافية (تم تشكيل لجنة) تسهيل التجارة.

اولويات المرحلة القادمة للتحضيرات الفنية الخاصة بالانضمام.

وبين د. محمد ابوکوش الذي ترأس الجلسة الفنية على ان نص طلب الانضمام قد استوفى المتطلبات الدبلوماسية والقانونية والفنية، وان مذكرة النظام التجاري الخارجي للفلسطين تم اعتمادها بعد مناقشتها لترفق مع الطلب.

المتاح الاستثماري والخبرير لويس ابوغطاس تمكنا من اعداد مذكرة النظام التجاري الخارجي لفلسطين التي يتم ارفاقها مع طلب فلسطين للانضمام.

و أكد الوزير على دور الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في تمويل مشروع تطوير المخاخ الاستثماري، وعدد من البرامج الموجهة الى القطاع الخاص التي تساهمن في تطوير وتحسين قدراته الذاتية داعياً لاستمرار وتعزيز ذلك الدعم.

وتأتي هذه الورشة في ظل الجهود التي تقودها وزارة الاقتصاد الوطني من خلال الفريقين الوطني والفنى لاستكمال المتطلبات الفنية في القطاعين العام والخاص بما يشمل الزراعة والمواصفات وبيئة الاستثمار وكذلك استكمال منظومة القوانين والأنظمة والتشريعات الاقتصادية لتتواءم مع قواعد النظام التجاري وبما يعزز من جاهزية فلسطين لهذا المطلب الدولي الهام. بدوره أكد فادي عبد اللطيف مدير مشاريع القطاع الخاص في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على حرص الوكالة في دعم الخطط اللازمة لتحسين البيئة الممكنة للأعمال، كي يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاندماج مع منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. من جهته أكد مدير مشروع تحسين المناخ الاستثماري (ICA) ماهر حمدان ان المشروع يعمل وبالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني لإتمام التحضيرات الفنية والسياسية والإجرائية وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية بما يتوازن مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، كما يعمل المشروع على دعم جهود الوزارة الرامية الى النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحسين بيئة الاعمال في فلسطين.

وبينت سها عوض الله من وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني ان اللقاء يهدف الى توعية الفريقين الوطني والفنى حول مصفوقة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ووضع خطة عمل للفريقين بما ينسجم مع الجهد الفلسطيني الراية الى الانضمام لمنظمة التجارة بصفة مراقب، وتطوير وتطبيق نظام تجاري متوازن مع اتفاقيات المنظمة لافته الى ان اللقاء سيحدد

شدد د. جواد ناجي على اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بتسهيل عمل الفريقين الوطني والفنى والمضي قدماً في العمل على موائمة القوانين الفلسطينية مع متطلبات النظام التجارى العالمي مثمناً في الوقت ذاته الجهد الذى بذلها الفريقان في الاعداد والتحضير للانضمام خاصة المتعلقة بالقضايا الفنية.

توصيات الفريق الوطني

وكان الفريق الوطني بشأن طلب العضوية المراقبة لفلسطين في منظمة التجارة العالمية قد وضع توصياته وهي: إقرار وثيقة طلب عضوية فلسطين المراقبة في منظمة التجارة العالمية ومرفقها "مذكرة نظام التجارة الخارجي لفلسطين".

رفع الوثيقة والمذكرة إلى المستوى السياسي لاتخاذ القرار في الوقت المناسب. خطة حشد الدعم والتأييد: بحيث يتم إتباع العرف الدبلوماسي بالتنسيق مع وزارة



ورشة عمل حول

«تأثير التعديلات الأخيرة لقانون ضريبة الدخل على القطاع الخاص»

المطروحة انهاء الانقسام من ما يزيد من حجم الجباية الضريبية خصوصاً من قطاع غزة.

الدكتور عاطف علاونة

ثم قدم الدكتور عاطف علاونة المستشار في بنك فلسطين، مداخلة حول التعديلات التي تمت على القانون واثارها الاقتصادية والاجتماعية مؤكداً اعتماد الحكومة منذ 2002 على سياسة انفاق موسعة وتوسيعية بامتياز اتفاقاً مع اشار اليه الدكتور نصر عبد الكريم.

واشار الى اعتماد الحكومة على المعونات والهبات بشكل كبير والتي كانت في 2002 حوالي 470 مليون دولار ارتفعت الى 1132 مليون دولار في عام 2010.

واكَدَ الدَّكْتُورُ عَلَوَنَةَ أَنَّ التَّخُوفَ يَزِدُّ دَادَ فِي الْمَجَمِعِ بِوَصْولِ الْمَكَلِفِينَ إِلَى مَرْحَلَةِ فَقْدَانِ الثَّقَةِ بِالْحُكُومَةِ مُمَثَّلَةً بِبُوزَارِيَّةِ الْمَالِيَّةِ بِمَا يَخْصُّ قَوَانِينِ ضَرِيبَةِ الدَّخْلِ وَازْدِيَادِ الْجَدَلِ الشَّعْبِيِّ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَمِثَالُ ذَلِكِ انتِشَارُ مَقْوِلَةِ فِي الْقَطَاعِ الْخَاصِ بِأَنَّ وزَارَةَ الْمَالِيَّةِ تَقُولُ مَا تَرِيدُ وَاتَّا افْعَلُ مَا أَرِيدُ وَهَذِهِ مرحلة خطيرة جداً في فقدان الثقة.

واشار الى تصريح رئيس الوزراء سلام فياض بان عجز الموازنة 2012 سيكون اكبر منه لعام 2011 بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة من تكشف وزيادة الضرائب ، مؤكداً استحالة تحقيق توزان في الموازنة العامة لعام 2013 في ظل وجود عجز يزيد عن 1.2 مليار دولار للعام 2012.

وراي الدكتور عبد الكريم ان خيار زيادة ضريبة الدخل لن يحل مشكلة عجز الموازنة نظراً لاسباب اهمها : زيادة التهرب الضريبي نتيجة لفقدان الثقة مع المكلفين ، تباطؤ الدولة الاقتصادية مما يؤدي الى تراجع الطاقة الضريبية . وانه على فرض زيادة الضرائب في الاجل القصير فإنه وبشكل حتمي سيكون له اثر سلبي على المدى المتوسط والطويل.

وتتسائل هل قامت السلطة بفحص الخيارات الأخرى مقابل خيار زيادة ضريبة الدخل ، هل تم فحص اثر التعديلات على فحص العدالة الاجتماعية على الطبقات الفقيرة والمهمشة ومنها القطاع الزراعي. مشدداً ان على الحكومة اولاً وضع خطة تكشف ثم تترجم الى موازنة وليس العكس ومن اهم الحلول

نظم مركز تطوير القطاع الخاص / جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين وجمعية الاقتصاديين الفلسطينيين في قاعة جمعية الهلال الاحمر - البييره ورشة عمل حول "تأثير التعديلات الأخيرة لقانون ضريبة الدخل على نشاط القطاع الخاص

" بتاريخ 2012/1/15.

وافتتح رئيس الجلسة الدكتور محمد غضية، رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، الورشة بالترحيب بالحضور موضحاً أهمية موضوع ورشة العمل واثره الكبير على القطاع الخاص و إعادة توزيع الدخل القومي في فلسطين.

الدكتور نصر عبد الكريم

ثم قدم الدكتور نصر عبد الكريم، مدير مركز تطوير القطاع الخاص مداخلة بعنوان علاقة القانون بالسياسات المالية والاقتصادية أكد فيها على أهمية موضوع ضريبة الدخل واثرها على المجتمع في ظل غياب المجلس التشريعي كمشروع أصيل لقانون ضريبة الدخل موضحاً ان الاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال وهو من اهم ساحات المواجهة مع الاحتلال.



الوصيات

وفي نهاية الجلسة تم طرح التوصيات والملحوظات الختامية التالية:
أولاً: في ظل تبريرات حمزة زلوم ان التعديلات لا تزيد الشيء الكثير على المكلفين فانه من الضرورة سحب المذكرة الموجه للسيد الرئيس والتي تشير الى ان هذه التعديلات سوف تزيد من الابرادات في الميزانية.
ثانياً: ضرورة اعادة النظر في المرجعية الاقتصادية للسياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بشكل شامل. ثالثاً: وقف العمل بهذا القانون المعدل فوراً، وان القانون مقر بقانون رئاسي وان الادارة العامة لضريبة الدخل ليس لديها القدرة على تغيير اي شيء فيه، وان المشاكل التيواجهت الدائرة خلال السنوات السابقة تم معالجتها بموجب تعليمات ولوائح وانظمة وتفاصيل للقانون، وان هناك تنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية بخصوص هذه التعليمات ، وتم التاكيد بان الدائرة لن تستهدف القطاع الزراعي بشكل فعلي على ارض الواقع.

على الاستثمار الخارجي.

كما اكد وجود مشكلة مالية حقيقة في الميزانية ولكن يجب وضع حلول متوسطة و طويلة الاجل وليس قصيرة الاجل لمشكلة الميزانية من خلال الحوار والمشاركة من جميع الاطراف.

بسام ولويل

قدم بسام ولويل عضو الهيئة الادارية لجمعية رجال الاعمال عن مداخلة عن التعديلات الضريبية فيها: شدد على عدم جدوى التفكير في التخلي والاستغناء عن المساعدات في ظل وجود الاحتلال كون هذه المساعدات نتيجة لوجود خسائر من وجود الاحتلال. موضحا انه لا يجوز ان يكون المنصب وهو الحكومة هو نفسه المشرع وهو اخطر مافي الموضوع.

يليه تحدث مدير عام ضريبة الدخل في وزارة المالية حمزة زلوم والذي ناقش ما تم طرحه في ورشة العمل وفصل التعديلات الضريبية الاخيرة. تم بذلك فتح باب النقاش مع الحضور والاستماع للأسئلة والمناقشة من الحضور.

كما اكد ايضا على عدم وضوح القانون بخصوص شرائح ونوعيه ومن هم المكلفين في القطاع الزراعي وهل التصنيع الغذائي من ضمنها ام لا والعديد من النقاط الاخرى، كذلك لم يتم الاخذ بعين الاعتبار الاعتبارات السياسية والاجتماعية لهذا القطاع في مواجهة الاحتلال.

واعترف ان توسيع القاعدة الضريبية وتوزيع العبء الضريبي كمالية عامة هو مبدأ مالي سليم في تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن يجب ان يكون مدروس بشكل حقيقي للوقوف على انعاكسته الايجابية والسلبية مثل ذلك : الضريبية على فوائد الودائع واحتمالات هروبها للخارج ، التأمين على الحياة ، الجواز العينية والنقدية ، المكافآت وغيرها.

وانتقد ما نصت عليه الاعفاءات الضريبية للأفراد من حيث عدم النظر الى الوضع الاجتماعي للمكلف وقال هل يعقل اعطاء اعزب اعفاء ضريبي 30 الف شيكل سنوي في حين ان المتزوج ولديه 9 افراد يعطى نفس الاعفاء!!.

كما انتقد الدكتور علاونة الشرائح الجديدة ذات النسب التي تصل الى 30% والتي من الواضح انها لم تتم على اسس مدروسة ومن هو الذي يقرر من من هم اصحاب الدخل المرتفع ?? وقال لا يجوز اعطاء مأمور الضرائب ومدير ضريبة الدخل صلاحيات ادارية وقضائية بدل المحاكم وهذا غير جائز قانوناً، في نفس الوقت لا يجوز اعطاء مجلس الوزراء الحق ان يكون مشرع في وضع الشرائح والنسب والرسوم وغيرها فان اي رسوم او ضرائب هي فقط من صلاحيات المشرع الفلسطيني وهو المجلس التشريعي الفلسطيني.

واكد ان هذا التعديل نفسه على القانون فيه مشكلة قانونية اصلاً. مشيرا الى ان هذه التعديلات الجديدة على القانون سوف تؤدي الى زيادة التهرب الضريبي بشكل اوسع كما انه سيؤثر





ورشة عمل حول

الاستثمارات الفلسطينية في الخارج

الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية والإدارية في جامعة القدس - أبو ديس عرض وحل أداء الاقتصاد الكلي الفلسطيني منذ عام 1995 وحتى 2010 والذي شهد انخفاض ملحوظ في حصة القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي مثل الصناعة ، ، الإنشاءات والزراعة ، في حين تزداد أهمية وحصة قطاع الخدمات ، ولكن يجب أن يكون من المعلوم بأن نمو هذا القطاع ليس نمو ذو اثر فعلي تقدمي على الاقتصاد الكلي أئما هو قطاع خدمي يعتمد على الكثافة العمالية مما أدى إلى توسيع اقتصاد الدخل وليس نمو ناتج محلي حقيقي .

وبين انه وبالرغم من كافة الاتفاقيات التجارية التي يتم عقدها مع دول العالم فان إسرائيل هي المورد الأكبر للسوق الفلسطيني الذي يصل إلى حوالي 3 مليار دولار من أحجمالي الواردات البالغة 4 مليار دولار سنوياً.

كما وأشار إلى انه منذ عام 2000 وحتى 2010 فان الفجوة تزداد باضطراد بين العجز في الميزان التجاري وبين الناتج المحلي الإجمالي فمن أين يتم تمويل هذا الحجم من الواردات ، لذا فان الاقتصاد يضع نفسه رهينة للأخرين ويتم تمويل هذا العجز من إيرادات المقاومة مع إسرائيل وبالاعتماد على المنح الخارجية . وفي الخلاصة إن عدم وجود سياسات اقتصاد

والسياسية التي تؤثر في بيئة الاستثمار في أي بلد .
وذكر بأن الاستثمارات الفلسطينية المباشرة وغير المباشرة في الخارج بلغت حوالي 5.3 مليار دولار بما فيها إيداعات القطاع المصرفي في الخارج التي تبلغ حوالي 3.2 مليار دولار، بينما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والاستثمارات الأخرى في فلسطين حوالي 2.3 مليار دولار ، ومنذ عام 2006 نقل العديد من القطاع الخاص الفلسطيني نشاطه إلى دول مجاورة مثل الأردن ومصر نتيجة تردي الوضع الاقتصادي العام ونتيجة الإغلاق والتقييد على النشاطات الاقتصادية . وقد بدأت بالعودة جزئياً بعد عام 2008 .
كما وأشار إلى إن القطاع الخاص تحمل الكثير من المعاناة والعبء على مدى السنوات السابقة .

خصائص وج姆 الاستثمارات الفلسطينية في الخارج

وفي الكلمة الثانية حول(خصائص وجهم الاستثمارات الفلسطينية في الخارج) تحدث الدكتور محمود الجعفرى عميد معهد

عقد مركز تطوير القطاع الخاص التابع لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بالتعاون مع الملتقى الفكرى العربى ندوة بعنوان الاستثمارات الفلسطينية في الخارج وذلك في قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ، وقد تم في الندوة استعراض عام لبيئة الاستثمار الفلسطيني وسبل تحسينها كما تناولت خصائص وجهم الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بالإضافة إلى وجهه نظر القطاع الخاص بالاستثمارات بالخارج والبيئة الاستثمارية .

أدار الندوة عبد الرحمن أبو عرفة رئيس الملتقى الفكرى العربى وقدم الكلمة الأولى حول (بيئة الاستثمار الفلسطينية وسبل تحسينها) الدكتور سمير عبد الله مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية «ماس» وقد أشار إلى مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على جذب الاستثمارات الخارجية ، إلى أهم العوامل المنفرة لهذه الاستثمارات وفي مقدمتها وجود الاحتلال الإسرائيلي وما يتعلق به من مخاطر سياسية مرتفعة ، وفي مواجهة ذلك بذلت السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الكثير من الجهد في جذب الاستثمار الخارجي ، وبالرغم من هذا الجهد الكبير إلا أن النتائج كانت محدودة كما تحدث عن العوامل الاقتصادية

نشاطات مركز تطوير القطاع الخاص

مسؤولياتها في توفير هذه البنية التحتية التي من شأنها بذاتها جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المستثمر الفلسطيني.

دراسة أكاديمية

هذا وقد عرض عيسى سميرات معد الدراسة الأكاديمية التي تناولت حجم الاستثمار الفلسطيني في إسرائيل ابرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها دراسته وقد أقر الجميع له الفضل في تسليط الضوء على هذا الجانب من العلاقة مع إسرائيل حيث أن معظم الدراسات السابقة عن العلاقة مع إسرائيل عبرت عن العلاقة العمالية والتجارية وكان الموضوع الاستثماري مغيب.

وفي نهاية الندوة أوصى المجتمعون بما يلي: العمل على تدقيق وتصويب الدراسة التي تمت مناقشتها مع عيسى سميرات واستبعادها بتطوير دراسة جديدة واسعة واستبعادها بتطوير دراسة جديدة واسعة عن موضوع الاستثمارات الفلسطينية في الخارج ومنها إسرائيل بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني . والمطلوب من السلطة الفلسطينية خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتقليل قوى الطرد لها. وقيام وزارة الاقتصاد وهيئة تشجيع الاستثمار بإنشاء إدارات خاصة قادرة على رصد الاستثمارات الفلسطينية بالخارج والعمل على توطينها مرة أخرى في فلسطين.

لبضائعهم دون أن يلفت نظرهم بخطأ هذه الممارسات. ويجب التوضيح للعالم الخارجي أنهم ليسوا رجال أعمال بل في الغالب من التجار الصغار وبعض السائقين والمواطنين العاديين الذين يقعون فريسة لهذه المغريات التجارية .

وأشار أنتا كسلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي لا يجوز أن تتعامل معها معاملة باقي الدول ، وأيضا لا يجوز أخذ الأمور كعمل تجاري بحت بدون وجود وازع أخلاقي ووطني.

وأشار إلى الدراسة التي قام بها عيسى سميرات والتي استخدمها البعض في الإساءة إلى سمعة رجال الأعمال الفلسطينيين وأنه لا يجوز تعديها على كافة رجال الأعمال والقطاع الخاص الفلسطيني، بالرغم من الاعتراف بوجود مثل هذا النوع من الاستثمارات.

وفي كلمته أكد أن رجال الأعمال الفلسطينيين يواجهون مشاكل عديدة ومعقدة في مناطق السلطة لفلسطينية مثل ذلك عند البدء في إقامة مشروع ما فان ذلك يتطلب العمل على إعداد البنية التحتية وتمويلها حيث تكلف مبالغ كبيرة قبل البدء في بناء المشروع نفسه، وان ذلك لدليل حقيقي على مصداقية وطنية رجال الأعمال والمستثمرين المتواجددين حالياً في دعم الاقتصاد الوطني، ودعا إلى التفاتات السلطة والجهات المعنية إلى

كلي وعدم وجود سياسات مالية واضحة في فلسطين يعني تحكم إسرائيل بشكل كامل بمقاييس ومقومات الاقتصاد الفلسطيني.

وجهة نظر القطاع الخاص بالاستثمارات في الخارج والبيئة الاستثمارية

وفي الكلمة الثالثة (وجهة نظر القطاع الخاص بالاستثمارات في الخارج والبيئة الاستثمارية) أكد الدكتور محمد مسروجي أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص ورئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين، في بداية كلمته بأن رأس المال الفلسطيني شجاع ومناضل وليس جبان وقد استثمر في هذا البلد الأموال والجهود في سبيل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وعدم الهروب إلى الخارج .

وأوضح أن إلقاء اللوم على رجال الأعمال كل فيه ظلم كبير والدفاع عنهم أيضا بالعلوم فيه ظلم كبير، وأن حملة مكافحة العمل في المستوطنات لم تنجح تماماً سواء في بناء المستوطنات أو التعامل معها. وأوضح أن الاستثمار في إسرائيل لم يكن جميعه استثمار حقيقي وإنما في بعض الأحيان مقاولات وأن الذين يستثمرون في إسرائيل في الغالب هم مواطنون عاديون يعملون مع الإسرائيليين ويأخذوا وکالاتهم ويرجعون



ورشة عمل حول

مشروع نظام التقاعد غير الحكومي



عملية الإنقال بشكل لا يضر بالمشترك الجديد وبخاصة في حالة تحويل مكافأة نهاية الخدمة عن السنوات السابقة إلى النظام في الوقت الذي تشكل فيه هذه المكافأة كفالة وضمانة لقروض الآلاف من الموظفين والعاملين.

وبالرغم من وجاهة هذه النقطة إلا أن المجلس يعتقد بان ترك الموضوع ليعالج من قبل صاحب العمل والمشترك كلا حسب ظروفه الخاصة هو أفضل بكثير من فرض حل يطبق على الجميع ولا يتواافق مع ظروف وإحتياجات العديد من العاملين والشركات.

4. بما أن قانون التقاعد العام هو المرجعية الأساسية لهذا النظام ومن أجل إزالة أي لبس له علاقة بالعديد من المسائل الهامة عند التطبيق مثل تحديد سن التقاعد حماية أموال المشتركين وعدم جواز التحفظ عليها أو التنفيذ عليها وغيرها من الأمور، يوصي المجلس بإضافة مادة جديدة تنص صراحة على أن مرجعية النظام في جميع المسائل غير الواردة في النظام، وبما يتناسب مع فلسفة ونصوص ونظام المساهمات المحددة هو قانون التقاعد العام.

السياسة الإستثمارية المقترحة، الامر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه النسبة بالتزامن مع تحديد معايير السياسة الإستثمارية للصندوق وتخفيفها إلى 4% أو إعادة النظر في السياسة الإستثمارية التي تنص على إستثمار 70% من الإشتراكات في الاقتصاد الفلسطيني المحاصر والذي سوف يصعب عليه إستيعاب المبالغ المتراكمة من هذا النظام في الوقت الحاضر، وبالتالي إعادة تحديد هذه النسبة بـ 50:50 لكل من الداخل والخارج مثلاً، وذلك لخلق توازن بين العائد على إستثمارات المشتركين من جهه وتوفير التمويل طويل الأجل المطلوب للإقتصاد الفلسطيني من جهة ثانية وقدرة الإقتصاد الفلسطيني على إستيعاب هذه الإستثمارات من جهة ثالثة.

ويعتقد المجلس أن ترك نسبة العوائد المضمونة لكي تحدد من قبل الجهات الرقابية وفقاً لتطور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وسعر الفائدة بشكل خاص هو الحل الأنسب إسوة بما هو معمول به في القطاع المصرفى. 3. لم يشتمل النظام على نصوص تعالج المرحلة الإنقالية وتضع آليات لتسهيل وضمان

عقد المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص ورشة عمل حول مشروع القانون الخاص بالتقاعد غير الحكومي ، بحضور ممثلين عن مختلف مؤسسات القطاع الخاص .

وبعد الورشة بعرض الدكتور عاطف علاونة بصفته رئيساً لجنة التأسيسية لنظام التقاعد غير الحكومي ومستشار لبناء فلسطين ابرز عناصر هذا المشروع.

وقد ناقش الحضور المشروع وابدى العديد منهم ملاحظات وطرح استفسارات حول ما سيترتب عليه من حقوق وواجبات على الموظفين وارباب العمل عند تطبيقه.

واتفق الحاضرون على صياغة نسخة جديدة من المشروع قبل رفعه لمجلس الوزراء لقراره. وقد شكلت لجنة من د. عاطف علاونة ود. نصر عبد الكرييم والاستاذ المحامي راسم كمال لادخال التعديلات على المشروع ليصبح متوافقاً مع رؤية القطاع الخاص.

وكان من ابرز التعديلات المقترحة على المشروع من قبل المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص:

1. ضرورة تحديد المساهمات الواردة في المادة رقم (11) من مشروع النظام وعدم ترك خيارات يمكن أن تؤدي إلى مشاكل وخلافات عند التطبيق، بحيث تكون نسب الإشتراكات هي نفس النسب الأجمالية الواردة في قانون التقاعد العام أي 10% من العامل 12% من أصحاب العمل وعدم الاكتفاء بنسب عمود المنافع المحددة (7%) (9% DB) على أن يعاد النظر في هذه النسب على ضوء نتائج الحوار الوطني الخاص بالضمان الاجتماعي.

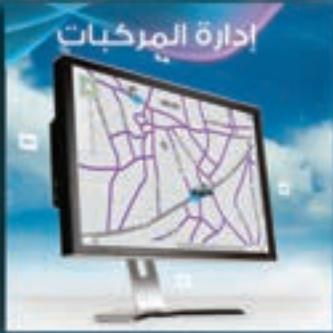
2. ضرورة الاتفاق على نسبة العائد السنوي المضمون على أموال المشتركين والتي حدّدت في النظام بـ 2% وفي المذكرة التفسيرية بـ 6%. كما وان هناك اعتقاد بأن نسبة العائد 6% هي نسبة عالية جداً في ظل الظروف التي يعيشها الإقتصاد الفلسطيني والقيود المفروضة عليه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومعايير

ثَدْلَل

أحدث الخدمات العالمية فقط مع
جوال نقدمها لقطاع الأعمال بأسعار
منافذة

لتكونوا على تواصل مع أكبر قاعدة
مشتركين تتجاوز 2400.000 مشترك
في الصيف

الخدمات المقدمة من جوال هي خدمات مقدمة من جوال للعملاء من خلال شركائهم التجاريين. جوال لا يتحمل المسؤولية عن الأداء أو الأداء المقدم من قبل شركائهم التجاريين. جوال لا يتحمل المسؤولية عن الأداء أو الأداء المقدم من قبل شركائهم التجاريين.



يثير صراعاً بين الحكومة والقطاع الخاص

قانون ضريبة الدخل المعدل

مع بداية عام 2012 اعلنت الحكومة الفلسطينية عن مجموعة من الادوات السياسية المالية الفلسطينية بهدف معالجة العجز المتوقع في موازنة عام 2012 والبالغ 1.1 مليار دولار ، وجاءت هذه الادوات على جانبي النفقات والابيرادات ، ويشكل قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 اهم هذه الادوات والذي تهدف الحكومة من تطبيقه الى رفع نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الابيرادات المحلية من 6% الى 30% اي من 150 مليون دولار الى حوالي 600 مليون دولار سنويا.

و اسفر الحوار الوطني الاقتصادي بعد سلسلة من اللقاءات والمناقشات عن موافقة الحكومة على تعديل قانون ضريبة الدخل ومناقشة السياسات المالية والاقتصادية واتفق الاطراف على تشكيل لجان فنية لهذه الغاية تقوم بتقديم توصياتها حول تعديل قانون ضريبة الدخل ومواضيع اخرى.

وانطلاقاً من ذلك فأن مجلة "رجل الأعمال" تود عبر هذا الملف تسليط الضوء على ما دار من حراك بين القطاع العام والخاص ومن مجمل السياسات المالية والاقتصادية اضافة الى المشاورات والاجتماعات التي عقدت مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وجلسات الحوار الوطني.

لقد كان في رفع الشرائح الضريبية الشارة التي أثارت الصراع وكانت دافعاً لمؤسسات القطاع الخاص بضرورة التنسيق فيما بينها للرد على اجراء الحكومة هذا حيث بادرت هذه المؤسسات الى عقد عدة اجتماعات بينها لتحديد موقفها من السياسة المالية الجديدة وتقرير وجهات النظر فيما بينها وتقرر نتيجة ذلك ان يبقى

وعلى ضوء ذلك يشهد الشارع الفلسطيني ازمة من خلال ما تنوی الحكومة تطبيقه من قانون ضريبة الدخل وتبعته ذلك على المواطن الفلسطيني بشكل عام في حين سبب هذا القانون صراعاً كبيراً بين القطاع الخاص الذي رفض القانون والحكومة، وحضرت مؤسسات القطاع الخاص من ان هذا القانون سيلحقضرراً بالاقتصاد الفلسطيني وسيؤدي الى مزيد من التهرب الضريبي وتراجع في ايرادات ضريبة الدخل بدلما من زيادتها، ودعت المؤسسات الحكومية لاعادة النظر في تطبيق هذا القانون والى الشروع في حوار وطني شامل لمجابهة التحديات المالية والتمويلية التي تواجهها السلطة الفلسطينية وقد وافقت الحكومة لعقد مؤتمر وطني يناقش الازمة المالية التي تعاني منها السلطة بمشاركة جميع الاطراف ذات العلاقة من مؤسسات المجتمع المدني والمجلس التشريعي والنقابات وغيرها لوضع الحلول العملية لانهاء كافة القضايا العالقة ورسم استراتيجية مستقبلية تسهم في تحقيق الهدف المشترك للوصول الى عدالة اجتماعية .



اللقاء مع ممثلي الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي

الافضل للوصول الى سياسة مالية متوازنة ضمن الظروف الحالية . وفي اطار الرفض الصريح نشرت امانة سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بياناً صحفياً في الصحف المحلية الثلاثة «القدس» و«الايمام» و«الحياة الجديدة» ووسائل الإعلام الأخرى المسموعة والمرئية، حول رفض المجلس لقانون ضريبة الدخل المعدل وعدم الامتثال للشراائح الصادرة عنه .

وفي ظل الجدل الدائر حول القانون عقدت اللجنة المصغرة أكثر من تسعة اجتماعات في مقر الاتحاد للتحضير واعداد الملاحظات حول القانون والسياسات المالية والاقتصادية للحكومة.

بدء حوار وطني

وفي اعقاب هذا التحرك الذي قاده المجلس التنسيقي ممثلاً بأمانة السر في إتحاد جمعيات رجال الأعمال على جميع المستويات والاصعدة والاجتماع مع ممثلي الكتل الناعية في المجلس التشريعي وكان الاجتماع الثالث مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض منعطفاً حاسماً للخروج من الأزمة حيث اعلن أنه سيتوجه باقتراح لمجلس الوزراء لتعليق العمل بالإجراءات الضريبية الجديدة، من أجل تهدئة الأجواء بدءاً حوار وطني وتشكيل لجنة تسيير الحوار المؤلفة من الدكتور سمير عبد الله والدكتور نبيل قسيس والدكتور عزمي الشعبي.

وقد سارع المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الى الترحيب باعلان



اللقاء الثاني مع دولة د. سلام فياض في مجلس الوزراء

المجلس التنسيقي في حالة انعقاد دائم وتشكيل لجنة مصغرة مكونة من محمد العامور وابراهيم برهمن وخليل رزق وتوفيق نصار واياض جودة لمتابعة الأزمة.

لقد اتفقت مؤسسات المجلس خلال اجتماعها قبل اسبوعين من رفع الشرائح مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض الى عقد اجتماعات دورية معه من أجل تنشيط الحوار ما بين الحكومة والقطاع الخاص للوصول الى الشراكة المنشودة بين الأطراف.

وضع النقاط على الحروف

وقد كان الاجتماع الثاني برئيس الوزراء رمياً بعدد محدود من المشاركين كنوع من الاحتجاج ومفصلياً بخصوص الأزمة حيث جرى تسلیمه رسالة احتجاج من مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص تشرح فيها موقفها من السياسة المالية الجديدة للسلطة الوطنية ومجمل نتائجها من قوانين وانظمة وتعليمات وقرارات مجلس الوزراء وبينت أنها مجحفة بحق الفئات المختلفة للشعب الفلسطيني بما فيها القطاع الخاص وقررت رفض هذه الاجراءات وطالبت باعادة النظر في هذه السياسة المالية التي ستؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وطالبت الرسالة ايضاً باطلاق حوار وطني بين القطاع العام والخاص والمكونات الأخرى للمجتمع المدني لخدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ولمساهمة في تطويره وتنميته نحو

”اتفقت مؤسسات المجلس خلال اجتماعها الأول مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض قبل الأزمة - وبعد إنقطاع دام قرابة عامين - إلى عقد اجتماعات دورية معه من أجل إعادة تنشيط الحوار ما بين الحكومة والقطاع الخاص“



جانب من اجتماعات مع لجنة تسيير الحوار



اجتماع موسع لممثلي المجلس التنسيقي

MAS بتاريخ 6-2-2012 تم الاتفاق على النقاط الرئيسية التالية:
 اولاً: التوافق على ان تكون هذه الحاضنة دائمة الانعقاد وعلى التزام الحكومة والآخرين لما يخرج عن هذه الحاضنة من توصيات ومن سياسات اجتماعية ومالية واقتصادية اي مجلس سياسات اقتصادية واجتماعية موسعة.

ثانياً: ان هناك قضية حقيقة وازمة مالية يجب التصدي لها.
 ثالثاً: احكام قانون ضريبة المعدل بحاجة الى مراجعة وان يتشكل فريق عمل يمثل توجهات اصحاب الاراء المختلفة لايجاد التوازن بين مصالح الاطراف.

رابعاً: وضع ورقة عمل لوضع اسس واسكال الاصلاح في ترشيد مصاريف السلطة.

خامساً: تفعيل القوانين وتطبيق قانون العمل واحكامه، والحد الادني للاجر، وضع اطار زمني لرفع توصية لتحديد الحد الادني للاجر من قبل اللجنة وادا فشلت تكون مسؤولية السلطة في تحديد ذلك.

سادساً: قانون الضمان الاجتماعي : الحكومة تستعد لتشكيل فريق وطني واعطاء المجلس سقف زمني لاقرار التشريع القانوني لذلك وهذا يسري على قانون التأمين الصحي الازامي.

سابعاً: دراسة الحكومة للاعبين التي سيتحملها القطاع الخاص الناتجة لسد العجز في الموازنة القادمة الواردة في ورقتهم والجلوس

الدكتور فياض للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني وجاء على لسان أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الدكتور محمد المسروجي، إن القطاع الخاص أبدى ارتياحه من هذا الاجتماع الإيجابي الذي هدف إلى بحث كيفية تهيئة الأجواء لحوار وطني بما في ذلك تجميد الإجراءات الجديدة كحافظ لمشاركة كافة الأطراف». مضيفاً ان إعلان رئيس الوزراء سينجح الحوار، «سيمكننا من تقديم اقتراحات وحلول لمساعدة السلطة الوطنية على تجاوز الأزمة».

وقال المجلس إن القطاع الخاص يركز على أربعة محاور رئيسية في حواره مع الحكومة، هي: إنجاز التعديلات على قانون ضريبة الدخل بالتوافق، وإنجاز قانون الضمان الاجتماعي من خلال لجنة منفصلة، وإنجاز الحد الأدنى من الأجر من خلال لجنة منفصلة، والاتفاق على توجيهات عامة للسياسات الاقتصادية والمالية للحكومة.

على ضوء ذلك عقدت لجنة تسيير الحوار خمسة اجتماعات تحضيرية مع اللجنة المصغرة بحضور أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الدكتور محمد المسروجي للتتوافق على اليات الحوار.

نقاط متفق عليها

وفي اولى جلسات الحوار الوطني مع رئيس الوزراء في مقر معهد



جانب من الاجتماعات التشاورية



اجتماع آخر موسع للمجلس التنسيقي والمؤسسات الأخرى خارجه



بحث صناديق التقاعد غير الحكومية



اللجنة المركزية

ومأمور التقدير وفي موضوع القطاع الزراعي حيث اكد القطاع الخاص على ضرورة اعفاء هذا القطاع بالكامل.

واكد القطاع الخاص في ورقته على ضرورة ان يكون فرض ضريبة الدخل نتيجة لابولويات السياسات الاقتصادية والتشغيلية والاجتماعية وليس فقط من منطلق مالي كما جاء في مقدمة القانون اضافة الى العدالة في الجباية مشددا على ضرورة الدخول في تفاصيل بعض النقاط في القانون وعدم تركها لتعليمات مأمور التقدير لخطورتها وتعقيباتها الفنية.

وبخصوص الشرائح الضريبية التي يعانيها القطاع الخاص من الضغوط الضريبية وانعكاسه الايجابي على متدنيي ومتواسطي الدخل كما ان القطاع الخاص يحتاج الى معلومات اضافية لبيان اذا كان من الضرورة فصل شرائح الشركات عن الافراد.

التحدى بلغة مشتركة

وبتاريخ 13-3-2012 عقد المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص اجتماعا مع لجنة تسيير الحوار حيث بدأ فيه الاطراف بما فيها الحكومة التحدي بلغة مشتركة وقال حمزة زلوم مدير ضريبة الدخل لدينا توجه لتصحيح الجوانب لمعظم الملاحظات التي قدمت اليانا وان ما يطرح تقريرا مقبولا ولاحقا ستنستكم رودوننا.

مع ممثليهم. ثامنا: دعم المنتج المحلي.

تشكيل ثلاث لجان

وفي الاجتماع الرابع مع رئيس الوزراء ولجنة تسيير الحوار في مقر مجلس الوزراء تم الاتفاق على تنزيل الشرائح الضريبية وبث ونشر الخبر على تلفزيون فلسطين وفي وسائل الإعلام الأخرى. وقرر رؤساء وممثلي المجلس التنسيقي تشكيل ثلاث لجان اقتصادية ومالية وقانونية لمساعدة اللجنة المركزية للحوار.

عقد الاجتماع الموسع الاول للجنة تسيير الحوار مع ممثلي الجهات العمالية والقطاع الخاص وبقية الشركاء ووضعت فيه الية واضحة بتمديد الحوار حول تعديل القانون حتى 15-4-2012 وضرورة تزويد لجنة تسيير الحوار بملحوظات الجهات المختلفة حول متطلبات تعديل القانون والسياسة المالية والاقتصادية قبل 22-2-2012 .

ورقة موقف القطاع الخاص

وقدم القطاع الخاص ورقة موقف بخصوص قانون ضريبة الدخل اهمها حول دستورية بعض جوانب القانون والتي جاءت مخالفة للمادة 88 من القانون الاساسي وكذلك حول صلاحيات مدير الضريبة



إحدى جلسات الحوار الوطني في مقر معهد ماس



حوارات جانبية على هامش الحوار الوطني



اجتماع للمجلس التنسيقي حول مشكلة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة



لجنة تحديد الحد الأدنى للأجور وممثلي المجلس التنسيقي

بنتائجها. وتقدم التعديلات الى جهة الاختصاص لتعديل القانون بعد استكمال النقاش بشأن هذه التعديلات مع اعضاء المجلس التشريعي.

ثانيا يقوم وزير المالية بالتوصية الى مجلس الوزراء لتعديل قراره (131116/01) لعام 2012 الصادر بتاريخ 1-1-2012 بشأن تعديل الشراائح كمالي: الغاء الشريحة العليا (30%) لضريبة الدخل

للشركات والافراد وتخفض الشريحة الرابعة من 22.5% الى 20%.

ثالثا تشكر الحكومة المجلس التنسيقي للقطاع الخاص على مبادرته ودعمه لتأجيل العمل بالحوافز المالية لقانون تشجيع الاستثمار لمدة سنتين طواعية مع ضمان حقوق الشركات المستفيدة بموجب القانون بعد فترة التعليق.

رابعا تضمن وزارة المالية تنفيذ القوانين ذات الصلة بالضرائب بكل احتراف ومهنية.

خامسا مضاعفة الجهد في مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة المكلفين افقيا وحل اشكال التقاضي الضريبي بين اسرائيل والسلطة الوطنية.

سادسا مكافحة التلاعب في الاسعار وتشديد خفض النفقات العامة بما لا يمس بالخدمات الاساسية او احتياجات ذوي الدخل المحدود.

سابعا اعتبار هذا الاطار اطارا مستمرا للحوار بين الحكومة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية المختلفة والتزام الجميع بمواصلته واستكماله حول قضايا السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

وبعد سلسلة جلسات الحوار الاقتصادي الذي دعا اليه وشارك فيه رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور سلام فياض مع اعضاء المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص ورؤساء وممثلي النقابات العمالية والمهنية ونقاية الموظفين العموميين واتحاد المعلمين ورئيس ممثلي اتحاد البلديات ورؤساء وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ورؤساء مؤسسات القطاع الزراعي ومؤسسات حقوق الانسان والتي عقدت بدعوة من لجنة تسخير الحوار الاقتصادي وتقديم وزارة المالية ردها بخصوص التعديلات المقترحة على القانون من الاطراف المختلفة.

تم الاتفاق على عدد من الخطوات الهامة للخروج من الازمة واطلاق مراجعة مسؤولة لقضايا السياسات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة والوصول الى توافق حولها بمشاركة جميع الاطراف بدون استثناء بهدف تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين المناخ الاستثماري وتقاسم العبء وتحقيق العدالة في تحمل المسؤوليات الوطنية وقد اجمع المشاركون في الحوار على اهمية تحمل المسؤلية المشتركة.

وتتضمن تلك الخطوات اولا : مراجعة وتعديل قانون ضريبة الدخل بحيث تشكل لجنة فنية تتضم كافة الاطراف ذات العلاقة بقانون ضريبة الدخل مهمتها ادخال التعديلات المقترحة على القانون بمشاركة وزارة المالية ولجنة تسهيل الحوار لمراجعة احكام القانون وتعد اللجنة توصياتها الى مؤتمر الحوار الاقتصادي حتى تاريخ 15-4-2012 وتلتزم جميع اطراف الحوار

تم الاتفاق على عدد من الخطوات الهامة للخروج من
الازمة واطلاق مراجعة مسؤولة لقضايا السياسات
الاجتماعية والاقتصادية المطروحة والوصول الى توافق
دولها بمشاركة جميع الاطراف بدون استثناء



إجراءات تصعيدية

هذا وفي الاجتماع الأخير للمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بتاريخ 19/6/2012 في مقر أمانة السر الجديدة للمجلس في مركز التجارة الفلسطيني بالتربيد وبسبب توقف الحوار الوطني بين الأطراف فقد اتخذ المجلس عدة قرارات أهمها تبني إجراءات تصعيدية في بيان نشر في وسائل الاعلام المقرئية المحلية:

نظراً لتوقف الحوار الاقتصادي مع الحكومة لعدم استجابتها لمطالب القطاع الخاص وخاصة دفع مستحقاته المالية وعدم وفائتها بالتزاماتها ووعودها المتكررة الامر الذي ادى الى انهيار الكثير من الشركات الفلسطينية وافلاسها ووضعها على اللائحة السوداء لدى الكثير من البنوك بالإضافة الى عدم وجود خطة مطمئنة لدى الحكومة باليقأن بالتزاماتها فقد قرر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 19-6 ما يلي اولاً : مقاطعة كافة العطاءات الحكومية المملوكة منها من قبل كافة مؤسسات القطاع الخاص حيث يتم دفع كافة مستحقاتهم المالية. ثانياً: في حال عدم الاستجابة لمطالب مؤسسات القطاع الخاص سوف نضطر لاتخاذ اجراءات تصعيدية أخرى . ثالثاً: يعتبر المجلس التنسيقي نفسه في حالة انعقاد دائم لمتابعة كافة الخطوات والإجراءات الالزمة بهذا الخصوص.

التوافق على معظم الملاحظات

وفي اللقاء مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض بتاريخ 3-4-2012 بدأ أنه هناك توافقاً على نسبة كبيرة من الملاحظات المقدمة من القطاع الخاص واتفق على وضع مشروع مسودة للقانون تعرض للنقاش من قبل لجنة حيادية كما اتفق سابقاً.

ولكن خيبة أمل المجلس التنسيقي جاءت حين تسلم صيغة مقترحة لتعديل القانون وضعت من قبل طرف واحد هو وزارة المالية وكانت مخيبة للأمال بشكل كبير وكان فيها تراجعاً واضحاً عن ما اتفق عليه، مع تزامن لإجراءات تعسفية ضد بعض الشركات ميدانياً. وبعدها توقف الحوار، بعد ذلك مباشرة جاءت التعديلات الجديدة على تشكيلاً الحكومة وبقيت الأمور تراوح مكانها.



حفل تسليم أمانة سر المجلس التنسيقي

اعلان المطبعة النصر جاوي



ممثّل بولندا لدى السلطة الفلسطينية أوخدويك

في لقاء بـ «رجل الأعمال»:

هناك آفاق جيدة لتطوير التعاون الاقتصادي بين بولندا وفلسطين

س: ما هي أهم المفاصل في التعاون في العلاقات الفلسطينية البولندية في السنوات الأخيرة؟

ج: قبل كل شيء أريد أنأشكر رئاسة التحرير في مجلة رجل الأعمال الفلسطيني لمبادرتها في إجراء هذا الحوار، وهذه ليست المرة الأولى التي يجيب فيها الممثل البولندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية على أسئلة مجلتكم ونحن نقدر تقديرًا عاليًا دوركم المهم في مجال وسائل الإعلام الفلسطينية وخاصة الاقتصادية منها، وإهتمامكم المتميز في دفع العلاقات التجارية والاقتصادية مع بولندا إلى الأمام.

أود أن أشير إلى أن العلاقات الفلسطينية البولندية تتميز بالصداقة المبنية على�احترام

ورجال الأعمال من كلا الطرفين. ويذكر ان الممثل البولندي اوخدويك ولد في عام 1955 في بولندا وتخرج من معهد العلاقات الدولي في موسكو في عام 1981، ومن ثم درس في معهد الشؤون الدولي البولندي في وارسو. وإنضم إلى وزارة الخارجية البولندية في عام 1981، حيث كان يعمل في البعثات الدبلوماسية البولندية في ليبيا، سوريا (مرتان) ومصر. قبل أن تعينه ممثلاً لبولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كان رئيساً لقسم الدول العربية وإيران في إدارة الشرق الأوسط وإفريقيا في وزارة الخارجية. وهو متزوج ولها إبنتين. ويجيد أربع لغات أجنبية (الروسي، العربي، الفرنسي والإنجليزي). وفيما يلي أهم ما جاء في اللقاء:

أكد ممثّل بولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بوجسلاف أوخدويك على ان العلاقات الفلسطينية البولندية تتميز بالصداقة المبنية على الإحترام المتبادل والتعاون المثمر في مختلف المجالات مشدداً على ان الشعب والسلطات البولندية أيدت ولا تزال تؤيد نضال الشعب الفلسطيني من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. وأشار الممثل البولندي في لقاء خاص بـ مجلة «رجل الأعمال» إلى ان باب الاستثمار مفتوح وواسع لرجال الأعمال من الجانبين لتحقيق المنفعة من تطوير التبادل التجاري وإقامة العلاقات المباشرة بينهم مؤكداً استعداده لدعم جميع المبادرات الجدية الرامية إلى إقامة الاتصالات والعلاقات بين الشركات والجمعيات



ننوي فتح قنصلية بولندية فخرية لدعم السياحة الفلسطينية نشعر بالقلق من تدهور الوضع الاقتصادي في أوروبا

الإسرائييلي ذو الإنعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني بما فيه العلاقات الاقتصادية مع الخارج. إن هذا التقييم لا يكون ممكناً إلا في حالة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وأنا على قناعة بأنه سيكون أمام بولندا والدولة الفلسطينية آفاق جيدة لتطوير التعاون الاقتصادي متباينة المصالح. والميوم، والأراضي الفلسطينية لا تزال واقعة تحت الاحتلال فإن التعاون في هذا المجال لا يتطور بشكل مرضي، وحسب الإحصاءات البولندية بلغ التبادل التجاري الثنائي في العام الماضي حوالي 1.1 مليون دولار فقط والغالبية منه اعتمدت على الإستيراد من بولندا كالمواد الزراعية، والغذائية، بالإضافة إلى الآلات والمنتجات الميثالوجية. وأعتقد بأنكم ستشاركوني الرأي بأن حجم هذا التبادل محدود ورمزي وللأسف فهو على هذا المستوى المتدني منذ عدة سنوات.

وبالنسبة للإستثمارات البولندية وحسب علمي فليس لها أي وجود في الأراضي الفلسطينية كما لم أسمع عن إستثمارات فلسطينية في بولندا. أتمنى لو كان لدى العصا السحرية لتغيير هذا الوضع. أعتقد أن باب الإستثمار مفتوح وواسع لرجال الأعمال من الجانبين لتحقيق المنفعة من تطوير التبادل التجاري وإقامة العلاقات المباشرة بينهم. هناك جمعيات رجال الأعمال وغرف تجارية متخصصة، وجهات إقتصادية أخرى يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال. وفي هذا الصدد أجد من المفيد العودة إلى إقامة مجلس أعمال مشترك وبالتالي تأكيد سوف أو يدأية مبادرة في هذا الموضوع. وكما عرفت أن هناك مبادرة كنتيجية

المتبادل والتعاون المثمر في مختلف المجالات، والجدير بالذكر أن الشعب البولندي والسلطات البولندية المتالية أيدت ولا تزال تؤيد نضال الشعب الفلسطيني من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة بجانب دولة إسرائيل. حيث اعترفت بولندا بإعلان إستقلال فلسطين في عام 1988 ومنذ ذلك الوقت توجد في وارسو سفارة دولة فلسطين وفي عام 2005 فتحنا مكتب الممثل البولندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ومقره رام الله.

هناك الحوار السياسي الناجح والمتواصل على كافة المستويات بما فيه المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية وفقاً للاتفاقية الموقعة بينهما في عام 2010. أضيف إلى ذلك التعاون والإتصالات في المجالات الأخرى منها المجال الاقتصادي والذي سوف أتحدث عنه لاحقاً.

يعتبر المجال الثقافي أكثر نشاطاً ونولي له أهمية كبيرة، ويُسرنا أن الفعاليات الثقافية التي تنظمها الممثلية البولندية تحظى بإهتمام واسع وحضور كبير، وعلى سبيل المثال نظمنا في رام الله وبينما لحم فعاليات لإحياء الذكرى الـ 200 لولادة فيديريك شوبان الموسيقار البولندي المشهور، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة وجمعية فيديريك شوبان في بيت لحم. كما نساهم سنوياً في تنظيم مسابقة شوبان الفلسطينية، حيث يشارك فائزها في ورشات خاصة في بولندا بدعوة من مكتباً كاما نظم زيارات مختصة إلى بولندا (Study Tour) لممثلي الصحافة والمؤسسات مثل "Passia".

والجدير بالذكر أن المساعدات التي تقدمها بولندا للشعب الفلسطيني من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والدعم المالي للأجئين الفلسطينيين، وتمويل وزارة الخارجية البولندية المشاريع التنموية في أراضي "ج" تنفذها المنظمات البولندية غير الحكومية، وفي العام الماضي أكملنا المشروع الخاص بتدريب عناصر حراسة الحدود، هناك التوأمة بين مدینتي رام الله ولوبلين البولندية، وكذلك في النشاط الرياضي كحال المبارزة، والعديد من الأمثلة الأخرى من التعاون لداعي الحديث عنها في هذا الحوار.

س: كيف تقيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية البولندية في السنوات الأخيرة مع التركيز على الجانب الاقتصادي؟

ج: مستوى التعاون والتبادل التجاري يعكس بشكل كبير مستوى العلاقات بين الدول واهتمامها لتطويرها. ومن الصعب أن نقيّم العلاقات البولندية الفلسطينية من هذه الناحية مقارنة بتقييمها مع الدول الأخرى في وجود الاحتلال

ج: بصراحة لا أرى للأسف إهتمام كبير من جانب رجال الأعمال البولنديين بتطوير التعاون مع نظرائهم الفلسطينيين بإستثناء قطاع السياحة. كما أن إهتمام وتوجه رجال الأعمال الفلسطينيين بإتجاه بولندا بدأ منذ أواخر التسعينيات ولكن ليس متواصلاً.. إنعتقادي أن عالم الاقتصاد والتجارة هو عالم حر ومستقل وبالطبع لا يمكننا إيجار رجال الأعمال والشركات بإقامة التعاون والتبادل التجاري الذي لا يريدونه فالـ "برنس" دائمًا يجد الشريك المناسب إذا رأى أن هناك منفعة وأرباح، وأظن أن قارئ مجلتكم مدرك تماماً لهذه الحقيقة ودورنا كمكتب الممثلية البولندية تقديم يد المساعدة الممكنة لمن يبحث عن شريك أو معلومات أو نصيحة وأود أن أؤكد إستعدادي لدعم جميع المبادرات الجدية الرامية إلى إقامة الاتصالات وال العلاقات بين الشركات والجمعيات ورجال الأعمال من كلا الطرفين.

س: ما هي توقعاتكم للوضع الاقتصادي في أوروبا بشكل وبولندا على وجه الخصوص لعام 2012؟

ج: كمتعلّم فأنا مستخّبِرًا في مجال الاقتصاد العالمي وحسب اعتقادى الشخصي من المستحيل إيجاد اليوم الخبر الذي يستطيع أن يضع لنا صورة صحيحة ورؤية مستقبلية للوضع الاقتصادي في أوروبا في زمن الأزمات المالية التي تشهدها وتعيشها والتي هزت بعض الدول الأوروبية مثل اليونان، فلا أحد هنا كان يتوقع مثل هذا السيتاريو الدرامي الذي لا أزيد أن أكون متنبئاً سوءً ولكن أخشى أننا في بداية موسم الأزمات والعلاج المر المستخدم لا يعمل كما كان مفترضًا لكن في النهاية أوروبا ستتجاوز المشاكل بغض النظر عن الثمن.

لحسن الحظ الوضع الاقتصادي البولندي أحسن بكثير بالمقارنة مع أغلبية الدول الأوروبية وفي العام الماضي بلغ نمو الناتج المحلي مستوى 4-3 %، بينما استقرت في حدود 10%، التضخم المالي لم يتجاوز 4%. العملة البولندية "زلوتي" ثابتة.

هذا يعني أنه ليس لدينا مشاكل اقتصادية ولا نزال نشعر بالقلق من تدهور الوضع الاقتصادي في أوروبا ومن تأثير انعكاساته السلبية علينا. فنحن جزء لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي الأوروبي الموحد.

س: كلمة أخيرة لقراء مجلة "رجل الأعمال"؟

ج: أتمنى أن يكون لدى قراء مجلتكم (أنا واحد منهم)، أن يكون المزيد من الفرص لقراءة الأخبار والمقالات التي تبعث فينا التفاؤل والتي تتحدث عن التعاون البولندي الفلسطيني في مجال الاقتصاد والتجارة والإستثمار وأود أنأشكركم مره أخرى لإعطائي فرصة اللقاء مع قراء مجلتكم الكريمة. أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح والإستمارارية في حيواتكم العملية.



لاجتماعات السفير الفلسطيني في وارسو. د. عزمي الدقه ولقاءه مع السيدة أيلونا انتونيشن كليك نائب وزير الاقتصاد البولندي لتوقيع اتفاقية مجلس أعمال مشترك في سبتمبر العام الحالي من قبل اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين والجانب البولندي وإقامة معرض للمنتجات الفلسطينية من قبل مركز التجارة الفلسطيني بالتزيد ايضاً في نفس الوقت وعقد الملتقى الاقتصادي البولندي الفلسطيني الاول في وارسو لرجال الاعمال من الطرفين.

س: ماذا بخصوص السياحة بين البلدين فلسطين وبولندا؟

ج: شكراً للسؤال عن السياحة وهو المجال الذي يتتطور بشكل مستمر ووافي وحسب معلومات وزارة السياحة الفلسطينية فإن السياح البولنديين يحتلون المرتبة الثالثة (بعد روسيا وأمريكا) بين السياح الأجانب الذين زاروا فلسطين في العام الماضي ويبلغ عددهم أكثر من 115 ألف سائح، وفي نفس الوقت يحتلون المرتبة الثانية (بعد روسيا) بين السياح الذين نزلوا في الفنادق الفلسطينية. خاصة في بيت لحم ونظراً لهذا الإقبال السياحي البولندي قررنا فتح القنصلية البولندية الفخرية في بيت لحم الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات البولندية الفلسطينية مهمتها الأساسية دعم التبادل السياحي والعلاقات الثنائية الأخرى بما فيها العلاقات الاقتصادية.أتمنى أن يتم فتح هذه القنصلية في الشهور القادمة.

كما نذكر بعدم السياحة الفلسطينية من خلال تنظيم دورات اللغة البولندية لموظفي القطاع السياحي والذين يتعاملون بشكل مباشر مع السياح البولنديين في الفنادق والمنتجعات السياحية والمراافق الأخرى.

س: كيف تقيّم نشاط قطاع رجال الأعمال البولندي مع نظيره الفلسطيني، وهل هناك خطة لتطوير هذا النشاط؟

”
بناءً على جهود المسؤولين من الطرفين في وارسو وفي رام الله فإن العمل جار من أجل عقد الملتقى الاقتصادي البولندي الفلسطيني الأول في وارسو وتوقيع إتفاقية مجلس أعمال بولندي فلسطيني مشترك
”

الشركة التجارية لسيارات
02 2998 14 74



غريبه .. عصرية .. رياضية
أودي Q5 .. عالم من الفاخرات والتكنولوجيا
فخامة عصرية تلبى كل متطلباتك، اين تذهبه أودي Q5 يذهب بين
السيارات الفاخرة، بمحرك قوي 2.0 TFSI بـ 200 حصان، يسرع من الصفر
إلى 100 كم/س في 7.9 ثانية، وتحت غطاء المحرك ينبع طاقة
من محرك فوري 7-gear DSG، مع نظام Audi virtual cockpit،
S-tronic 7-gear DSG، Audi drive select system،
أو تجربة القيادة الجديدة Audi Q5 من خلال زرارة أحد معارضنا
أون من التجدد والابتكار، أودي Q5 من خلال زرارة أحد معارضنا



غريبه .. عصرية .. رياضية
أودي Q5 .. عالم من الفاخرات والتكنولوجيا

شركة أربتك جرданه

شركة متخصصة في الاستشارات الهندسية تقدم خدمات هندسية وفق معايير عالمية للبيئة المحلية، العربية والإقليمية.

صنفت ضمن أفضل (200) شركة عالمية والسادسة عربياً في مجالات التصميم والاستشارات الهندسية

المكتب الرئيسي في عمان ولها اربع مكاتب في بلدان اخرى

إدارة أربتك جردانه

المهندس إبراهيم أبو عياش / رئيس مجلس الإدارة

حاصل على الماجستير في الهندسة المدنية من معهد جورجيا للتكنولوجيا عام 1960، خبرات فاقت الخمسين عاماً شغل خلالها مناصب رياضية عديدة، كنقيب المهندسين الأردنيين والعرب لعدة دورات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة المهندسين الاتحاديين العالمية (WFEO) 1982-1983، عضو اللجنة التنفيذية لمجلس المحكمين الأردنيين (JAS) منذ شهر حزيران 1999، من أواخر الإنجازات للمهندس إبراهيم أبو عياش دخول فلسطين (نقابة المهندسين الفلسطيني) إلى إتحاد المهندسين الاستشاريين العالمي (FIDIC) في سبتمبر عام 2011.



المهندس حسن أبو شلبة / مدير العام



حاصل على البكالوريوس في هندسة تخطيط المدن من جامعة الأزهر في مصر عام 1972، خبرات فاقت الأربعين عاماً من العمل الهندسي في فلسطين و خاصة في مجال تخطيط المدن وهناك العديد من المشاريع الهيكيلية و التفصيلية للمدن و القرى في قطاع غزة و الضفة الغربية.

المهندس بشر جرданه / مدير تنفيذي / عضو مجلس الإدارة



حاصل على الماجستير في إدارة الإنشاء عام 1985 من الولايات المتحدة الأمريكية، خبرات فاقت 25 عاماً من العمل المتواصل ومواكبة التطورات العالمية للوصول إلى عضوية إتحاد المهندسين الاستشاريين العالمي (FIDIC).

من خلال هؤلاء المهندسين ذوو الخبرات العالمية تأتي التوجيهات بمهنية عالية نابعة من خبرات متنوعة ومتقدمة في العمل الهندسي، وقد حرص مجلس الإدارة على استمرارية التطوير لبناء قدرات إدارية وهندسية لطاقم الشركة من خلال مواكبة كل ما هو جديد وتوفير الدورات في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى تحفيز الطاقم العامل لدى الشركة نحو الإبداع كل في مجال اختصاصه.

المناطق الفلسطينية إلى استشاريون محترفون، قادرون على مواكبة التطور والنمو المتزايد في مجال العمل الهندسي المتكامل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خصوصاً مع دخول الممولون من الدول المانحة واتساع دائرة المشاريع.

في عام 1996 تم الإتحاد مع شركة أربتك جرданه-مهندسوں استشاريون في عمان-الأردن، وفي العام 1998، أصبحت الشركة تعرف باسم أربتك جرданه-فلسطين، حيث عملت في مجال الاستشارات الهندسية، وتطورت استجابة للحاجة المتزايدة في

نبذة عن الشركة، تاريخها وتطورها

أربتك جرданه فلسطين

كانت البدايات بالتحالف بين شركة أربتك جرданه وشركة بابل في فلسطين وذلك عام 1993 تحت اسم أربتك جرданه/ بابل، ثم



وخلال الفترة الماضية تم استخدام مجموعة من الشعارات كانت على النحو التالي:



هذا الفرع متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات الهندسية والمعمارية المتميزة في السوق الأردني ومقره عمان - الأردن.



هذا الفرع متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات الهندسية والمعمارية المتميزة إلى خارج السوق الأردني ومقره عمان - الأردن.



هذا الفرع متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات الهندسية والمعمارية المتميزة في فلسطين، ومقره رام الله.

- (4) -

AJWE

ت شركة متخصصة لتقديم الخدمات الهندسية المتعلقة بقطاع المياه والمياه العادمة والمشاريع البيئية في الأردن والإقليم.

- (5) -



هذا الفرع متخصص في تقديم الخدمات الهندسية المتعلقة بالقطاع الصحي (مستشفيات ومرافق صحية) ومقره عمان - الأردن.

نتيجة للتوسيع وزيادة حجم المشاريع فقد بلغ عدد العاملين في شركة أربتك جرданه ما يقرب من 550 ما بين إداريين ومهندسين من ذوي الكفاءة والخبرات النوعية، كما يوجد لشركة أربتك جرданه فروع في ليبيا وسوريا حيث تعكف الشركة على دراسة آلية تشغيل هذين الفرعين في ظل الظروف الراهنة.

أنشأت أصلاً لتوفير الخدمات الاستشارية الهندسية في مجال هندسة الميكانيك، فقد توسيعت في عام 1974 لتشمل الهندسة المعمارية والمدنية والإنشائية، والكهرباء، والطرق، وكذلك خدمات التصميم، والإشراف، في نفس العام، حيث شكلت الشركة شبكة من العلاقات مع شركاء من مكاتب هندسية ومؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة.

من حيث الحجم، النوعية والخبرات العالمية التي صاحبت تلك المشاريع، وقد بز دور أربتك جردانه بتميز في مجال التخطيط والتطوير الحضري، البنية التحتية من مياه، مجاري وطرق، من حيث التصميم والإشراف، أمام الاستشاريون الدوليون الذين عملوا في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام 1995. منذ ذلك الحين والشركة تواكب التطور والنمو في مجال الاستشارات الهندسية، حيث توسيع دائرة المشاريع لتشمل الضواحي السكنية المتكاملة، المستشفيات، المصانع والفنادق، ولا تزال الشركة تعمل بجهد ومهنية عالية على تطوير وتأهيل الكوادر الهندسية المتميزة والقادرة على تقديم الخدمات الهندسية على أكمل وجه، وضمن المعايير المهنية العالمية لدارة العمل الهندسي.

رؤية الشركة وأهدافها

نظراً لتغير حاجات ومتطلبات العمل الهندسي في المناطق الفلسطينية، كسوق محلي، والمناطق الإقليمية المجاورة، فإن الشركة تهدف إلى مواجهة التحديات المحلية وتوسيع نطاق العمل نحوأفاق إقليمية مما يكسبها مكانة لتلعب دوراً ريادياً في السوق التنافسية في المنطقة وذلك من خلال تقديم خدمات الاستشارات الهندسية بمستوى عالي الجودة والدقة عن طريق، تحديد، تصميم، تخطيط وتنفيذ الحلول الهندسية والإدارية المتكاملة بمستوى تنافسي متميز وتكلفة فعالة وعملية.

من خلال العمل المتواصل ومواكبة كل جديد، تهدف أربتك جرданه / فلسطين لتقديم خدمة الاستشارات الهندسية المتكاملة وفي مختلف التخصصات بمهنية عالية من خلال المهندسين الأكفاء ذوي الخبرات النوعية والعالية في مجالات العمل من حيث التصميم، والإشراف أو إدارة المشاريع، وذلك وفقاً لاحتياجات ومتطلبات أصحاب العمل، وليس بعيداً عن ذلك المحافظة على البيئة المحيطة بالعمل من خلال مواكبة كل مل هو جيد في عالم المواد والمواصفات عالية الجودة بما يتاسب وحجم المشروع وميزانية التنفيذ.

فروع الشركة وموظفيها- الخدمات

التي تقدمها وموظفيها

تتوزع فروع ومكاتب مجموعة شركة أربتك جردانه على خمسة فروع رئيسية، حيث تم توحيد الشعار لجميع الشركات وذلك بعد مرور خمسون عاماً على إنشاء الشركة

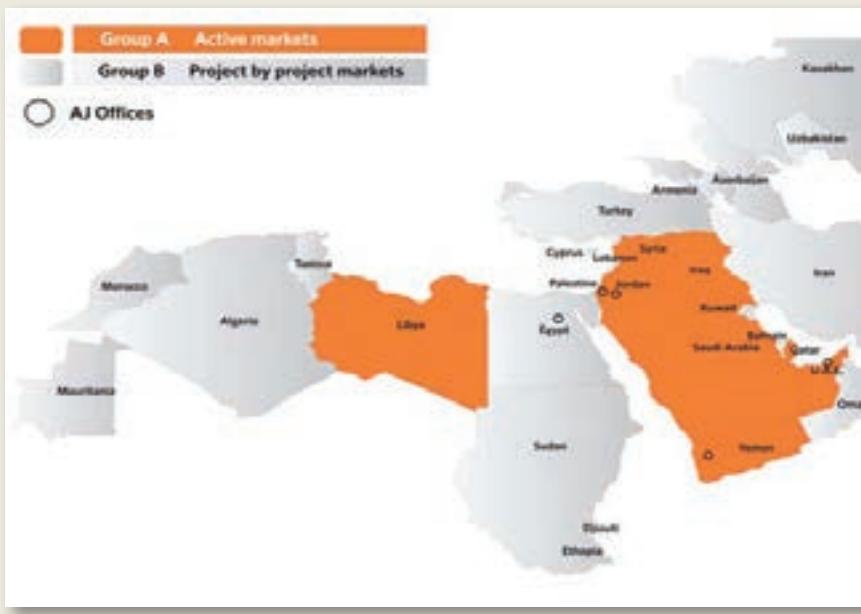
أربتك جرданه

وعن أربتك جردانه يقول المهندس حسن أبوشبلوك المدير العام للشركة «أنشأت شركة أربتك جردانه عام 1992 من اندماج اثنتين من أكبر الشركات الاستشارية في الأردن، أربتك للاستشارات الهندسية (تأسست في 1966) وجرданه وشركاه للاستشارات الهندسية (تأسست في 1964)، مما أدى إلى تكوين واحدة من أكبر الشركات الهندسية الاستشارية في الأردن والمنطقة. اندماج أربتك جردانه يتوجه لأصحاب العمل الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات الهندسية والاستشارية من خلال خبراء مختصين في العمل والإبداع الهندسي».

أربتك للاستشارات الهندسية: هي شركة من المعماريين والمهندسين، التي أنشأت في عمان -الأردن في العام 1966 . والتي تهدف إلى تقديم الخدمات الهندسية والاستشارية لأصحاب العمل في كل من الأردن والشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين، تطورت أربتك للاستشارات الهندسية إلى خدمة استشارية مهنية تعمل في مجال التخطيط والتصميم، وتمكن من انجاز مجموعة من المشاريع في معظم مجالات التخصصات الهندسية.

جردانه وشركاه: هي شركة استشارات هندسية تأسست في عام 1964 في عمان-الأردن. وعلى الرغم من أن الشركة قد

تقديم الخدمات الهندسية و مجالات العمل



هذا المجال على مستوى الوطن لكونه احد المبادرين في مجال التخطيط من خلال العمل على مجموعة من الدراسات والمخططات والتي تتراوح من تقييم البديل، إعداد دراسات، إعداد مخططات هيكلية، إعداد مخططات تفصيلية، ومخططات استخدامات الأرض.

ويؤكد أن أرباتك جرданه فلسطين قامت بادخال تقنيات حديثة للاستفادة منها في مجال التخطيط الحضري بما يشمل تقييم أفضل للبدائل وتحليل الموقع على أساس علمية وهندسية واضحة وتنماشى مع المعايير الدولية والقوانين المعمول بها في حدود السلطة الوطنية الفلسطينية ومن أهمها نظم المعلومات الجغرافية التي أصبحت من أهم الركائز المستخدمة في التخطيط وإنتاج المخططات.

ويشير إلى أن ظاقم من الخبراء يقوم بإعداد الدراسات الاجتماعية، والاقتصادية وتصميم احتياجات البنية التحتية بشكل مراافق للمخطط الهيكلي، كما قد يتضمن ذلك دراسات الجدوى ويشمل :

- المسح الميدانية وتحليلها
- تقييم الموقع
- تقديم البديل وتحليلها
- تقييم التدفق النقدي
- تقدیرات التكاليف الأولية
- دراسات التكلفة / المنفعة
- التنظيم والإدارة

وشبكات توزيعها وشبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية، وشملت تلك المشاريع تقييم موارد المياه الجوفية والسطحية، وتصميم واختبار حقول الآبار والسدود ونظم جمع ومعالجة المياه ومحطات الضخ والخزانات وشبكات توزيع المياه، والحمائية من الفيضانات ونظم شبكة المياه على المستوى الوطني . كذلك شملت الاستشارات خدمات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة في هذا المجال كذلك شملت خدمات التصميم والإشراف على أعمال البناء للمنشآت الصناعية في مياه المجاري ومعالجة المياه . وترأحت تلك المشاريع من الدراسات والتخطيط الرئيسي الذي يغطي مساحات واسعة الى المخططات الهندسية التفصيلية التي تغطي شبكات المجاري والوصلات المنزليه، والمعالجة الابتدائية والثانوية والمعالجة بالكلور، والمياه العادمة وإعادة استخدامها في الري.

- الموارد المائية
- معالجة المياه العادمة
- شبكات توزيع المياه
- شبكات الصرف الصحي

التخطيط الحضري

ويضيف المهندس أبومؤيد أن التخطيط الحضري والعمري أحد أهم الفروع الهندسية في أرباتك جردانه-فلسطين والتي تتميز في

تميز شركة أرباتك جردانه بتقديم الخدمات والاستشارات الهندسية والمعمارية في المجالات التالية:

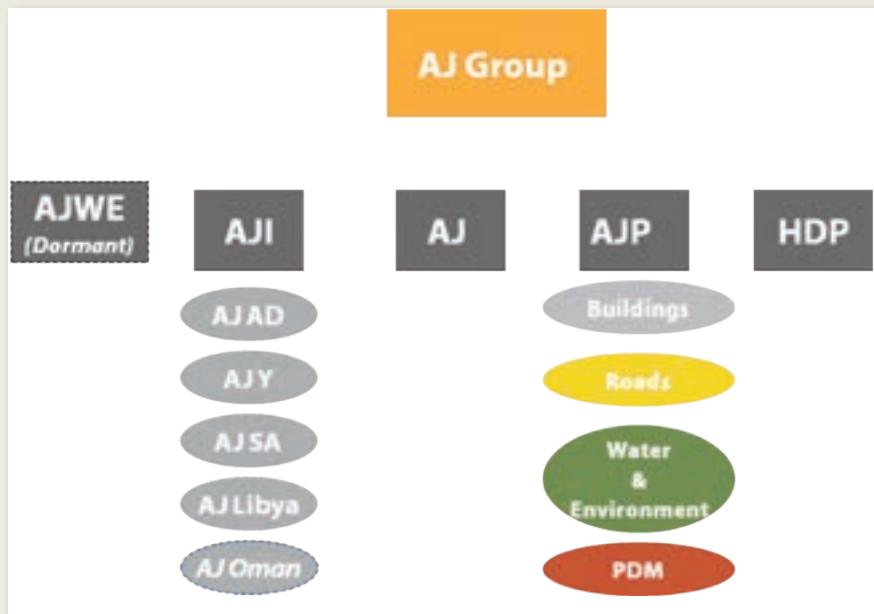
- دراسات الجدوى الاقتصادية
- التخطيط الصحي والدوائي
- التخطيط والدراسات الحضرية الرئيسية
- خدمات التصميم والإشراف المتكاملة (المعماري، الإنثائي، الإلكترونيكاينيك)
- تصميم مشاريع البنية التحتية (شبكات المياه، الخطوط الناقلة والخزانات، شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية ومعالجة المياه بالإضافة إلى الطرق)
- تقييم الاحتياجات
- الاستشارات المتعلقة بالتكلفة
- الإشراف على المقاولات
- إدارة المشاريع والعقود
- الاستشارات في مجال الأعمال
- التنمية المؤسسية
- شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية
- تحضير وثائق العطاء المتكاملة
- التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات
- تقييم الأصول الثابتة في المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة
- القيمة الهندسية للمشاريع
- Engineering

مجالات عمل الشركة

وبخصوص مجالات عمل الشركة أفاد المدير العام المهندس حسن أبوشبلة (أبومؤيد) أن أرباتك جردانه تقدم مجموعة من الخدمات الاستشارية الهندسية في مجالات متعددة ومن أهمها الآتي:

المياه والصرف الصحي

تملك أرباتك جردانه قدر كبير من الخبرة المكتسبة على مدى سنوات من العمل في مشاريع في المناطق الحضرية والريفية والإقليمية الرئيسية، وتشمل مجموعة واسعة من المشاريع التي تختص بالمياه مصادرها



الشهيد ياسر عرفات / تحت التنفيذ
الإشراف على تنفيذ حديقة ومتاحف
الشاعر الراحل محمود درويش، افتتح
شهر 2012/3
توسيعة وتحديث فندق جراند بارك /
تحت التنفيذ
تصميم والإشراف على تنفيذ
مستشفى ابن سينا التخصصي/ جنين،
تم التصميم، ابتدأ الإشراف
تصميم مستشفى الشفاء/ غزة/
2011-كهروميكانيك
الإشراف على تحديث مصنع
المستحضرات الطبية/ البيرة، تحت
التنفيذ
الإشراف على تنفيذ ضاحية الغدير
السكنية / تحت التنفيذ
تقييم الأصول الثابتة للبلديات / تحت
التنفيذ
تحديث مدارس القدس- مشروع
مدرستي فلسطين- مؤسسة الملكة
رانية العبدالله / 2010-2011.
إنشاء شبكة للمجاري في قرى تجمع
وادي الزمر-محافظة طولكرم-تصميم
وإشراف
مشروع برنامج احتياجات البنية التحتية-
المرحلة الأولى - مع شركة MWH
مشروع برنامج احتياجات البنية التحتية-
المرحلة الثانية- مع شركة B&V

- مثل إمدادات الكهرباء والإنارة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسباكية والأدوات الصحية والتدفئة وتكييف الهواء، كما توفر أرباتك جرданه/ فلسطين الخدمات المتخصصة الكهروميكانيكية اللازمة للمراافق الصحية، والمجمعات الصناعية والمجمعات السكنية. هذه الخدمات المتخصصة وتشمل محطات البخار وغرف البوiler، والمولدات، والتجهيزات الطبية، وأنظمة كشف الحرائق ونظم الإنذار، وأنظمة مخاطبة الجمهور، ومخازن التبريد والمطبخ وغرف الغسيل وأنظمة الحماية وكمرات المراقبة، ومراافق للرصد الدوائي المغلقة بالاشتراك مع شركات دولية أخرى.
-

مشاريع نوعية تحت التنفيذ

- تقوم أرباتك جردانه بالإشراف على تنفيذ مجموعة من المشاريع النوعية خلال العاينين الماضيين 2010 - 2011، ولا زال حتى الآن 2012. وهذه المشاريع:

- الإشراف على تنفيذ ضاحية الريحان السكنية، أول ضاحية نموذجية في فلسطين/تحت التنفيذ
- تصميم بعض الأجزاء من ضاحية الريحان السكنية، أول ضاحية نموذجية في فلسطين
- الإشراف على تنفيذ متحف الرئيس الراحل

- دراسات جدوی والتحليل الاقتصادي
- دراسات اجتماعية واقتصادية وتقدير
- الأثر البيئي

الهندسة المعمارية

ويقول المهندس أبومؤيد أن الهندسة المعمارية هي أحد المحاور الرئيسية لشركة أرباتك جردانه، والتي تغطي مجموعة واسعة من مشاريع القطاع العام والخاص، ومجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية في هذا المجال تبدأ بتحليل الموقع واختيار أفضل البدائل، واستخدام الأرضي، الأفكار التصميمية الأولية، والتصاميم الأولية، والمخططات الرئيسية، والتفاصيل وتحضير وثائق العطاء والإشراف على أعمال البناء، بالإضافة إلى إدارة العقود. خبراء في تخصصات الهندسية المعمارية الميكانيكية، الكهربائية، والهندسة الإنشائية، وخدمات البنية التحتية هي كل ما هو متاح في أرباتك لضمان إعداد مخططات متكاملة ومنسقة بالإضافة إلى وثائق العطاء.

ويضيف أن أرباتك جردانه تملك تجربة واسعة تغطي طائفة من المشاريع ومجموعة متنوعة من المباني، من وحدات سكنية صغيرة متعددة الاستخدامات لمجمعات ضخمة تتكون من العديد من المبني والبني التحتية ذات الصلة، ومراافق الدعم والخدمات الأساسية.

- المباني العامة والتجارية
- مشاريع الإسكان
- المدارس والمراافق التعليمية
- المرافق الصحية
- المنشآت الصناعية
- التصميم الداخلي والديكور

الهندسة الالكتروميكانيكية

ويوفر أرباتك جردانه/ فلسطين الخدمات الهندسية اللازمة الكهربائية والميكانيكية لجميع أنواع المبني والمجمعات والعقارات، من الدراسة الأولية إلى التصاميم التفصيلية والإشراف على التركيب، والمعايرة، والاستلام النهائي. بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية للمبني،

والاستشارات الهندسية.

فرص نجاح

و حول فرص النجاح يقول المهندس حسن ابوشبلك اننا نسعى الى تنفيذ مشاريع خدمة وممولة من الخارج من مشاريع بنية تحتية ومدارس والمساهمة في تطوير القطاعات الاقتصادية والعمل على تطوير عدد من المصانع(ادوية البان واجبان) المستشفى مثل ابن سينا التخصصي والمعابر(الجلمة وطلوكرم والمنطار) من الجدير ذكره ان اربتك جرданة / فلسطين هي شركة مسجلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في فلسطين كشركة ذات مسؤولية محدودة، وكذلك في نقابة المهندسين الاردنيين، فرع القدس وهي تتلزم وتتوافق مع قواعد وأنظمة هذه الهيئات.

وبصري الشريك الدائم الى تطوير كواردها والحرص على الجودة العالمية في عملها ومهنيتها والحصول على ثقة زبائنهما كان ولا يزال للشركة الفرص المتاحة لزيادة مساهمتها في السوق المحلي والإقليمي وعلى أعلى المستويات من الابداع والنجاح.

(إتحاد الدول المستقلة) بحيث شملت الفنادق والمستشفيات والمباني الحكومية ومصانع الأدوية والمستودعات، البنوك، المشاريع السكنية، الطرق، المياه والمياه العادمة:

- 5,000 غرفة في مشاريع سياحية وفنادق
- 8,000 سرير في مستشفيات مختلفة
- 2 مدارس ومرافق تعليمية
- 2 مباني حكومية وتجارية
- 2 مصانع
- 2 مصانع ومستودعات أدوية
- 2 مشاريع سكنية
- 2 بنوك
- 2 طرق
- 2 جسور
- وخدمة أكثر من 10 ملايين شخص بحلول المياه والمياه العادمة.

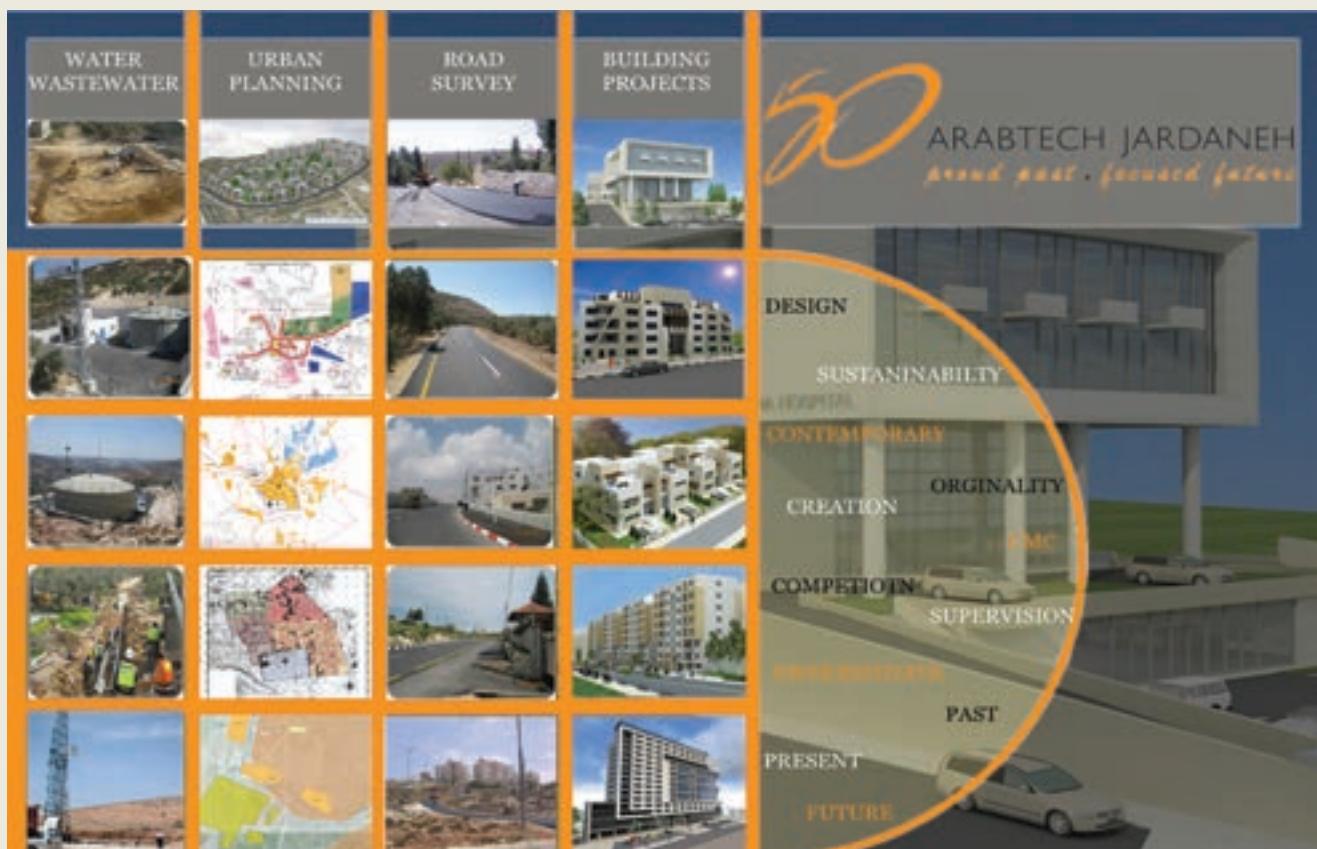
وبؤكد المدير العام ابوشبلك ان شركة اربتك جرданة صنفت ضمن أفضل 200 شركة عالمية بالإضافة إلى احتلالها المرتبة السادسة عربياً في مجالات التصميم

التحديات

يعتبر تحقيق التفوق في مجال التصميم المعماري والهندسي، التحدي الأول أمام الشركة، وفي الوقت نفسه تحقيق مستوى عالٍ من التميز في إدارة العقود والإشراف على المشاريع النوعية مع أصحاب العمل من يبحثون عن التميز في إدارة مشاريعهم، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الشركة بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المهنية والهندسية والتي يتم تطويرها باستمرار للتماشي مع التغيرات والاحتياجات المتنوعة لأصحاب العمل.

نبذة عن رصيد الشركة من المشاريع الهندسية بعد الحديث عن تاريخ الشركة، خدماتها إدارتها وكوادرها، نقيضه على نبذة من حجم الأعمال المنفذة وتنوعها والتي كان لشركة اربتك جرданه شرف تصميمها وأو الإشراف على تنفيذهها بكفاءة ومهنية عالية.

ونشير هنا إلى أن المشاريع المنفذة منتشرة في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى دول الإتحاد السوفيتي سابقا





D A R N A

a refined and redefined dinning experience

*free high speed wireless internet
Ramallah, Al Sabel, Tel. 02 295 0590*

بطاقة رجل أعمال

المهندس اسامي عمرو

المساهمة في عدة شركات

وفي الاثناء اسس المهندس عمرو عدة شركات مع بعض رجال الاعمال ومنها شركة صيانة ومقاولات في مشروع كاب هولدنج في اريحا وكذلك ساهم في شركة جراند للانظمة الهندسية وهي شركه تجاريه للتدفئة والتبريد والعديد من الانظمة الهندسية المتطورة، كما شارك في تأسيس كراج صيانه متطور للسيارات وهي شركه الحلول الفنيه للسيارات.

العضوية في مؤسسات مختلفة

حاليا يشغل المهندس عمرو العضوية في العديد من المؤسسات التالية:

- عضو نقابة المهندسين
- أمين سر لجنه الوسط في اتحاد المقاولين
- عضو مجلس ادارة في جمعية رجال الاعمال
- عضو مجلس ادارة في شركه الفنادق العربية
- عضو اتحاد المطوريين الفلسطينيين
- عضو مجلس مشرفين في المعهد الوطني للموسيقى
- وحديثا عضو مجلس تنظيم الكهرباء عن القطاع الخاص
- عضو في مؤسسة Spafford Children Center
- عضو في نادي رجال الاعمال الفلسطينيين

القطاع الخاص.. رموز الصمود

ويتمنى المهندس عمروان يأخذ القطاع الخاص الوطني الدور الذي يستحقه في المساهمه في صنع القرار الذي يمس هذا القطاع والذي اعتبره احد رموز الصمود، والمساهم دوما في تثبيت الانسان الفلسطيني على ارض وطنه بكرامة.



النشأة والتحصيل العلمي

ولد المهندس اسامه عمرو ليكون الاخ الثامن في اسرة فلسطينية مكونة من 14 شخصاً عدا الوالدين قبل ثلاث وخمسون عاماً، ومنذ نعومة اظافره بدأ بالعمل كسائر اخوته الذكور في المجال التجاري الخاص بالعائله وكان العمل شاقاً وطويلاً لا ينتهي، وكان والده رحمة الله يذكر اخوته دوماً بأنه لم يحصل على ما يكفي من التعليم ليتمكن من اختيار عمل اقل صعوبة من العمل الذي كان هو واخوه يتمتعوا به، لذا عملوا جاهدين لكي يحصلوا على اكبر قسط من التعليم ويدعم من الوالدين، وهكذا كان وحصل المهندس اسامه واخوته على التعليم الجامعي المناسب.

تخرج المهندس اسامه في عام 1984 من الجامعه كمهندس مدني وبدأ مشواره مع الهندسه بوظيفة مهندس متدربي في هندسه البلديات في الاردن ولسبب معين قرر ان يتترك عمله في الوظيفه الحكومية. وقد كان هذا السبب مفترق طرق في حياته حيث شق طريقه بعدها باتجاه القطاع الخاص.

بدايات العمل ومجالاته

وبقول عمرو حول بدايات عمله «ان اول عمل كان لي في قناة الملك عبد الله في انشاء الجسور والعبارات وغيرها، وبعد ذلك في طريق عمان ناعور البحر الميت كمديراً لاعمال احدى شركات المقاولات وعملت بعدها في شركة للمنشآت المعدنية يملكها اخي الاكبر وشركاه حتى العام 1990».

ويضيف «مباشرة بدأت اعمل كمقاول لحسابي الخاص كما ان زوجتي المهندسة المعماريةريم الخطيب كانت تملك مكتباً هندسياً مما منعني دعماً وفرضاً اكبر في العمل، حيث قمت بانجاز العديد من المشاريع السكنية والتجارية والمنشآت المدنية المتعلقة بالمنشآت المعدنية كمقاول فرعى لصالح شركه اخي».

ويشير المهندس عمرو الى انه في العام



ترئيـة

ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني في الخليل

تتقدم اسرة مجلة "رجل الاعمال" باحر التهاني والتبريكات من محمد نافذ الحرباوي وكافة زملائه الفائزين بالانتخابات الاخيرة لملتقى رجال الاعمال الفلسطيني في الخليل عضو اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين متمنين لهم النجاح في مهمتهم وفي خدمة وطنهم والاقتصاد الفلسطيني وتطوير الاتحاد.



ايمن نيروخ



ناصر العسيلي



محمد نافذ الحرباوي



اسماعيل الجبريني



الياس شاكر عيد طه



جمال الوراستة



معاوية القواسمة



كاظم حسونة



سليمان العملا



زهير القصراوي



جودي ابو اسيننة

ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني في نابلس

تتقدم اسرة مجلة "رجل الاعمال" باحر التهاني والتبريكات من امجد الشكعة والى كافة زملائه الفائزين بالانتخابات الاخيرة لملتقى رجال الاعمال في نابلس عضو اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين متمنين لهم التوفيق في خدمة وطنهم والاقتصاد الفلسطيني وتطوير الاتحاد.

ترئيـة



زاhey عودة
أمين السر



امجد الشكعة
رئيس مجلس الإدارة



نضال البرزة
نائب الرئيس



عفيف بالبليلة
عضو مجلس إدارة



فرح الحمود
عضو مجلس إدارة



رضا العود
عضو مجلس إدارة



عمر أبو حمادة
عضو مجلس إدارة



عماد البنا
عضو مجلس إدارة



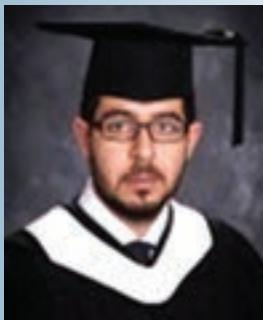
جمال حسينية
أمين الصندوق

اجتماعيات

تهنئة بالتميز



تتقدم مجلة "رجل الأعمال" بأحر التهاني والتبريكات من عضوة الجمعية د. رنا الحسيني احدى مؤسسي شركة القدس للمستحضرات الطبية والمديرة الفنية حتى عام 2008 ود. ليانا فايق مسروجي مدير مصنع القدس والمحامية بثنية دقماق عضوة الجمعية رئيس مجلس امناء مؤسسة مانديلا ولانا أبو حجلة والصيادة هدى الجاك من بين ثمان فلسطينيات بمناسبة تصنيفهن ضمن اقوى 100 سيدة اعمال عربية متنين لهن مزيداً من التقدم والنجاح ومبروك.



تهنئة بالنجاح

تتقدم اسرة مجلة "رجل الأعمال" بأحر التهاني والتبريكات من عضو مجلس إدارة الجمعية اسامة عمرو ومناسبة تخرج نجله زيد من جامعة كلارك في الولايات المتحدة الامريكية وحصوله على شهادة البكالوريوس تخصص جغرافيا - جي اي اس- GIS - تطوير نظم، متمنين له مزيداً من التقدم والنجاح ومبروك.

تهنئة بالمولود البكر

تتقدم أسرة مجلة "رجل الأعمال" من الزميل جهاد عقل وزوجته بأصدق وأجمل التهاني والتبريكات بمناسبة إستقبالهم للمولود البكر في العائلة الكريمة



تهنئة بالزواج

تتقدم مجلة "رجل الأعمال" بأحر التهاني والتبريكات من عضو مجلس إدارة الجمعية كمال تيم بمناسبة زواج نجله ضرار متنين للزوجين حياة سعيدة و مليون مبروك.

تهنئة بالزواج

تتقدم أسرة مجلة "رجل الأعمال" بأحر التهاني والتibriكات من عضو الجمعية يوسف الدجاني وعييلته حسنة الدجاني بمناسبة الزفاف متمنين لها حياة سعيدة وبالرفاه والبنين .

عبد الرحمن

أقر وأسعد الله قلوب والدية وجديه ومحببته وتربى في ديار عز ورفاه والديه.

تعزية حارة

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية وأسرة تحرير المجلة من عضو مجلس الإدارة الاخ حسن بدران "أبو جيفارا" وجميع أبنائه وأل بدران الكرام بأحر التعازي والمواساة بوفاة زوجته والدة وفقيهتهم المرحومة بإذن الله "أم جيفارا"

التي انتقلت الى رحمة الله تعالى إثر مرض عضال داعين الى الله العلي القدير أن يجعل مثواها الجنة ويلهم أهلها جميل الصبر والسلوان.

الأعضاء الجدد الذين انضموا حتى شهر حزيران 2012 إلى جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين



السيد سهيل الياس ثلوجية

عضوً فعالاً

المدير العام لشركة جروسلم ستون
للمقاولات العامة والاستثمار



السيد محمد سعيد زملط

عضوً فعالاً

المدير العام لشركة جراند بارك
للفنادق والاستجمام



**السيد محمد محمود صافي
(النبالي)**

عضوً فعالاً

المدير العام لشركة النبالي
للتجارة والاستثمار



السيد سمير عثمان حلية

عضوً فعالاً

الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين
للتنمية والاستثمار Padico



**السيد أشرف عبد الله كامل
أجنيد**

عضوً فعالاً

المدير العام ونائب رئيس مجلس
الادارة للشركة التعاونية للاغذية



**السيد ابراهيم محمد طه
سالم**

عضوً فعالاً

لشركة الروابي للتجارة والاستثمار
لخدمات الإستشارية



السيد مهند سعيد عساف

عضوً مؤازراً

المدير العام لشركة اتقان
لخدمات الإستشارية



**السيد أحمد فؤاد أحمد
مشعشع**

عضوً فعالاً

مدير عام شركة التأمين الوطنية



**السيد مصطفى سليمان
عبد المهدى حسان**

عضوً مؤازراً

المدير العام لشركة الحسان
للاعمال والاستثمار



**السيد تامر محمد نصر
رمضان**

عضوً فعالاً

المدير العام لشركة الروابي
للتاجرة والاستثمار



**السيد إيهاد محمد عبد المهدى
فقيه**

عضوً فعالاً

رئيس مجلس ادارة وصاحب شركة
IFG Group للاستثمار والاستيراد



**السيد محمد عبد المهدى
حمدان فقيه**

عضوً فعالاً

المدير العام لشركة الفقيه واولاده
لتاجرة السيارات



الشركة المتحدة لتجارة السيارات



Audi
Vorsprung durch Technik



Das Auto.

مع الجامعات الفلسطينية حيث ان هناك اتفاقيات بين نادي الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت ومركز التدريب الخاص بالشركة، اذ يقدم المركز مجموعة من الدورات والتدريبات العملية لطلاب الهندسة الميكانيكية على مدار العام الدراسي وتتمدد الشركات لتشمل شبانا من الدارسين في المدارس والمعاهد المهنية مثل معهد قلنديا. وللمركز شراكات مع هيئات تعليمية مختلفة مثل كلية هشام حاوي بنابلس وغيرها» كما تعلم الشركة على استيعاب العديد من الطلبة الخريجين في كوادر الشركة المختلفة.

المؤسسة الاجتماعية

انطلاقاً من ايمان الشركة المتحدة لتجارة السيارات بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع عليها كونها من اكبر مستوردي السيارات في فلسطين تقوم الشركة بدعم ورعاية العديد من المؤسسات الفلسطينية والمراكز الشبابية والرياضية اذ تقوم الشركة و للعام الرابع على التوالي برعاية منتخب اكاديمية الاقصى للكاراتيه ليمانها بقدرة شباب فلسطين و كذلك نادي هشام حاوي بنابلس الثقافي، كذلك تقوم الشركة برعاية المؤسسات والمراكز الثقافية مثل مركز الطفل الثقافي ، ملتقي بلاطة الثقافي، مؤسسة الشيخ عمر عرفات ومركز بنابلس الثقافي، نادي الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت ولا ننسا ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحرص الشركة دائمًا على تقديم كل ما يلزمهم من دعم واحتياجات مثل مركز تأهيل نجمة الجبل والعديد من المراكز والنشاطات الأخرى التي تقوم بها الشركة على مدار العام والتي ستلتزم بها دائمًا بدعم المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحة وبالتعاون مع كل من يلزم من مؤسسات المجتمع المحلي وتوفير كل الامور التي من شأنها الارتفاع والنهوض وتحقيق الرفعة للمجتمع الفلسطيني .

وجنين والقدس الشرقية، وبيت لحم، والخليل، إضافة إلى فرعين في قطاع غزة، علماً بأنه من المتوقع أن تفتتح الشركة فرعاً آخر جديداً في طولكرم قبل نهاية العام الحالي، بينما للشركة خمسة مراكز صيانة توجد في كل من نابلس، والخليل، ورام الله، والقدس، وبيت لحم، وسيضم إليها مركز خامس في طولكرم أيضاً يعمل في الشركة أكثر من 120 موظف، وفي حال إضافة الوكلاء يصل هذا العدد إلى 200 شخص، القسم الأكبر من الموظفين يعمل في مجال الصيانة، وما يميز موظفي الصيانة بالشركة هو الدقة بالعمل والتدريب الحديث والمتواصل لطاقم العامل في مجال الصيانة.

مركز الشركة المتحدة للتدريب المهني

يهدف هذا الجزء المهم من الشركة الى دعم وتطوير الطاقم المختلفة للشركة من حيث الاداء والجودة في العمل ليبقى الطاقم على اطلاع كامل بجميع التطورات والتحديثات التي يجريها المصانع على السيارات وتعتمد الشركة عموماً ، نوعين من التدريب، الأول يتصل بتدريب المدربين اذ تقوم الشركة بانتداب عدد من موظفيها المختصين بمجال التدريب أصلاً إلى الشركات الأم التي تتمثلها «المتحدة لتجارة السيارات»، وتلقى تدريبات تتعلق بالصيانة، والأمور الفنية، وأخر ما توصل إليه العلم في هذا المجال. مركز تدريب الشركة، مسجل لدى وزارة العمل، ولديه الرخصة لمنح شهادات ويعتبر «التدريب في المعهد» هو النوع الثاني المعتمد من الشركة اذ انه من الاهداف التي تسعى الشركة المتحدة لتحقيقها من خلال هذا المركز وجزء من مسوبيتها الاجتماعية هو جسر الهوة بين القطاع الاكاديمي والقطاع الخاص والعام من خلال تفعيل التواصل مع الطلبة والمدربين وعقد ورشات عمل مشتركة مع الجامعات ، ولتطبيق ذلك على ارض الواقع قامت الشركة ببناء علاقة مميزة

ان الشركة المتحدة لتجارة السيارات هي الوكيل الوحيد لمجموعة فولكسفاجن ((اوي، فولكسفاجن سكودا، سيات) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، وهي استمرار لشركة جمال عمر المصري ، والتي نشطت كمستورد لسيارات فولكسفاجن في فلسطين منذ بداية الستينيات وبرأس مال فلسطيني، في عام 1993 ، وعقب اتفاقية السلام الفلسطينية - الإسرائيلي وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، سعت شركة جمال عمر المصري لاستعادة الحق الحصري في تمثيل مجموعة فولكسفاجن (فولكسفاجن، أووي، سكودا، سيات) في فلسطين كون الأخيرة في طريقها لتصبح دولة ذات استقلال وسيادة على أراضيها

وفي سنة 1995 تم تأسيس شركة جديدة تحت اسم الشركة المتحدة لتجارة السيارات (UMT) لتصبح المستورد الوحيد لمجموعة فولكسفاجن في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكون اول من استورد سيارات لفلسطين، بالإضافة إلى حصول شركة جمال عمر المصري على وكالة لبيهير للمعدات الثقيلة (Liebherr) الالمانية ، و«شوكوفا للمعدات الثقيلة» التركية

وعلى مدى السنين حافظت الشركة على موقعها الريادي بين مستوردي السيارات في فلسطين سواء على صعيد مبيعات السيارات أو خدمات ما بعد البيع التي تقدمها الشركة وتعتبر الشركة المتحدة لسيارات من أوائل الشركات الفلسطينية العاملة بتجارة السيارات وهي تتبع مركز الصدارة على صعيد مبيعات السيارات وفي إطار التزامها بتقديم الأفضل لزبائنها وفقاً لمعايير الجودة العالمية قامت الشركة بإنشاء فروع لها في معظم المدن الرئيسية في الضفة الغربية» اذ تملك الشركة أكبر تواجد في فلسطين من حيث مراكز الصيانة والمبيعات، وقامت ببناء أكبر مركز لصيانة وخدمة السيارات في فلسطين بمجموع مسطح بناء 6000 متر مربع موزعة على ورشة الصيانة والتصليحات العامة، وورشة التجلييس والدهان، ومخازن قطع الغيار، وقسم فحص ما قبل التسليم (PDI)، إضافة إلى معهد التدريب.

وتملك الشركة مراكز مبيعات في كل من نابلس،

فندق ومنتجع مراد السياحي

نوعية وكفاءة المستوى الذهني والعقلية والنفسية للأفراد عامة وبناء أجسام صحية وسليمية للأطفال بشكل خاص.

وجود هذا المنتجع سيوفر أوقات رائعة وإيجابية للعائلات مما يخفف من ضغوط الحياة اليومية وتوطيد العلاقات الأسرية ليس بين أفراد العائلة الواحدة فقط وإنما عائلات المجتمع أيضاً وبالتالي خلق أجواء تربوية سليمية للصغار والكبار.

ويهدف هذا المشروع السياحي الضخم إلى إيجاد فسحة ترفيهية ومتنفس للسكان الفلسطينيين قد تخفف عنهم وطأة الحصار

الناتجم عن ظروف سياسية قاهرة، في ظل الحصار من جهة وجدار الضم والتلوّح من الجهة الأخرى. ونحن شعب يحب الحياة رغم قسوة المعاناة، ومدينة بيت لحم يؤمها السياح من كل بقاع الأرض، مما حدا بالمنتجع أن يقدم خدمات فندقية واستجمامية متميزة للسياح تزيد من جاذبية المنطقة وتشجع السياحة. وهذا يخلق أجواءً مثالية لأنشطة الاجتماعية التي تعزز التبادل الشفافي بين السكان المحليين وبين السياح من أرجاء المعمورة، والذي من شأنه أن يضيف إلى مخزوننا الثقافي ويظهر للعالم صورتنا الحقيقية اللغة تماماً للصورة النمطية التي أصقت بنا

نظرة النجع المستقبليّة

يجري العمل على بناء سفينة الأحلام «التايتانك» وهي عبارة عن مبنى ضخم من مكون أربع طوابق طوابق، يكون الأول منها للسيدات والثاني لممارسة الرياضة بأنواعها المختلفة، ويقام في الطابق الثالث مطعم كبير فاخر، أما الطابق الرابع فسيكون كوفي شوب في الهواء الطلق، كما يجري العمل على إنشاء البركة الأولمبية وفق المعايير العالمية، وهذه غير مسبوقة في فلسطين والهدف منها إقامة المسابقات على الصعيد الدولي والم المحلي، وكذلك تعليم السباحة بأنواعها ورياضة الرقص داخل الماء، نتمنى أن تقضوا أوقات سعيدة في منتجع... فأهلاً وسهلاً.



تأسس منتجع مراد السياحي الاستثماري في عام 2006 إحدى مجموعة شركات مراد الاستثمارية مرح وقد أقيم المنتجع على أرض مساحتها 14 دونم وبشكل قوي وعلى أساس متين وبجهود عائلية، ونظم لإنجاح المشروع إن شاء الله وهدفنا الرئيسي هو إعادة البسمة لجميع أبناء فلسطين وأجياء السياحة بقدر ما نستطيع.

يقع فندق ومنتجع مراد في واحدة من أكثر المناطق الساحرة من بيت لحم ، 15 دقيقة من مركز بيت لحم ، وقيادة بالسيارة 5 دقائق من حقل الرعاة، ويقوم طاقتنا المهني المتخصص بفعل كل شيء لجعلك تشعر بأنك في المنزل. وهي توفر مجموعة واسعة من الخدمات المهنية 24 ساعة في اليوم. فندق ومنتجع مراد توفر أفضل معدلات مخفضة لإقامتك، حتى تتمكن من الحجز بثقة تامة. ويمكن إجراء الحجز عبر الإنترنت من موقعنا ، عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق الهاتف.

رؤيتنا

ما نسعى إليه هو تحسين السياحة وازدهارها بشكل متواصل، وأملنا الوحيد في أن يكون هذا المنتجع سفيراً للصدق والكفاءة في ميدان الشخصية والعمل الجاد من أجل تحقيق النجاح، وأملين أن يكون هذا المنتجع في خدمة ضيوفه وزواره وستظل على عهدها للجميع بتقديم الصورة المشرقة الرائعة ليروي السائح عظمة وروعة هذا البلد الجميل ويعود بانطباعه إلى بلاده راضياً وفي غاية السعادة.

التأثير الاجتماعي

من البدائي أن إنشاء منتجع سياحي ترفيهي متطور كمنتجع مراد السياحي وتقديم الخدمات الترفيهية، الرياضية ، الفنية، والتراثية، على مستوى راقي سيعمل بكل تأكيد على تطوير



صدور التقرير السنوي 2011 لجهاز الاحصاء الفلسطيني

الخارجي على نظام ادارة الجودة "الايزو" تقدمها ، و هنا اتقدم بالاصالة عن نفسي بنيابة عن زملائي اعضاء مجلس الجهاز من المهتمين بمسيرة الجهاز كافة

بالتربية والتقدیر ونخص بالذكر القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض على دعمهم ومساندتهم ولابناء الاسرة الاحصائية على جهدهم وعطائهم وللمهتمين على ثقتهم وللأفراد والاسر واصحاب المنشآت على تعاؤنهم ولشركائنا من الوزارات والمؤسسات على اهتمامهم وتعاونهم وللجهات المانحة على دعمها للبرنامج الاحصائي ، ونجدد العهد بان نستمر في تطوير وتعزيز قدرات موظفي العديد من المؤسسات في مجالات محددة واستقبال عدد منبعثات الفنية لتطوير العمل.

اما الفصل الرابع فيركز على الانشطة ذات الطابع الاجتماعي التينفذها الجهاز في اطار المسؤولية تجاه المجتمع فيما يستعرض الفصل الخامس حصاد العام 2011 من حيث المخرجات الاحصائية والمسوح الميدانية وورش العمل والندوات التينفذها الجهاز اضافة الى الانشطة التدريبية الداخلية وال محلية والخارجية التي تهدف الى تاهيل وتعزيز وتطوير قدرات موظفي الجهاز في شتى المجالات واستضافة الجهاز للعديد من المؤفود والشخصيات في زيارات رسمية لبحث افاق التعاون .

ويتناول الفصل السادس توجهات الجهاز لعام 2012 على الصعيد الداخلي والوطني والخارجي واخيرا تم تخصيص الفصل السابع لتوثيق بعض الانشطة والفعاليات التينفذها الجهاز بالصور الفوتوغرافية.

المؤسسة وقيمها وحرصهم على رفعتها وتقديمها ، و هنا اتقدم بالاصالة عن نفسي بنيابة عن زملائي اعضاء مجلس الجهاز من المهتمين بمسيرة الجهاز كافة بالتحية والتقدیر ونخص بالذكر القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض على دعمهم ومساندتهم ولابناء الاسرة الاحصائية على جهدهم وعطائهم وللمهتمين على ثقتهم وللأفراد والاسر واصحاب المنشآت على تعاؤنهم ولشركائنا من الوزارات والمؤسسات على اهتمامهم وتعاونهم وللجهات المانحة على دعمها للبرنامج الاحصائي ، ونجدد العهد بان نستمر في تطوير وتعزيز مسيرة العطاء والاصرار على الارتقاء بالمؤسسة الاحصائية الفلسطينية كرمز من رموز البناء لمؤسسات دولتنا الفلسطينية المستقلة.

ويتناول الفصل الثاني الانشطة والمشاريع التينفذها الجهاز في اطار السعي الدائم الى التطوير وتعزيز البناء المؤسسي فقد شرع الجهاز ببناء نظام المراقبة الاحصائي للاواعض الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى انشاء مركز البحث العلمي لاتاحة المجال امام المؤسسات والافراد لاستخدام البيانات الخام في الجهاز وكذلك العمل على العديد من المشاريع التطويرية كتطوير الموقع الالكتروني للجهاز وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتوسيع في استخدام الاجهزه الكفيفه في جمع البيانات الاحصائية للعديد من المسوح والاستمرار في توفير البيانات الوصفية للمسوح خدمة للباحثين والمهتمين بالإضافة الى تنفيذ زيارات للتدقيق

اصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريره السنوي للعام 2011 في فصوله السبعة حيث احتوى التقرير ابرز المحطات والإنجازات التي حققها الجهاز على مدار عام.

وقالت علا عوض رئيس الجهاز ان التقرير في فصله الاول يسلط الضوء على اهم محطات العام 2011 فقد كان ابرزها استكمال التحضيرات لانضمام فلسطين للمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر عن صندوق النقد الدولي والتقدم بطلب رسمي للانضمام كما تمكن الجهاز وللمرة الاولى من جمع بيانات احصائية في شتى المجالات حول الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان من خلال تنفيذ عدد من المسح الميدانية بالإضافة الى استكمال تنفيذ مشروع التعداد الزراعي الاول 2010 في الضفة الغربية وقطاع غزة والانتهاء من ادخال ومعالجة بيانات قطاع غزة في تعداد السكان 2007 ليكتمل بذلك تنفيذ مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 في شطري الوطن.

واضافت عوض ان التقرير يتطرق الى العديد من الانجازات التي تم تحقيقها على مدار العام 2011 على صعيد التطوير والبناء المؤسسي والتشبيك وتعزيز القدرات والمسؤولية الاجتماعية وحصاد العام 2011 اضافة الى توجهات الجهاز للعام 2012.

واعربت عوض عن الرضا عما تم تحقيقه من انجازات خلال العام 2011 ونطلع الى الاستمرار في بذل الجهود لتحقيق المزيد من الانجازات مستندين الى ايمان ابناء الاسرة الاحصائية برسالة



شركة التأمين الوطنية م.ع.م.
National Insurance Company Ltd.

التأمين الهندسي

تأمين الممتلكات

التأمينات الشخصية

التأمين المصرفي

تأمين المسؤوليات

تأمين المركبات

التأمين البحري

Al Wataniah Bldg 34 Al Bireh Municipality St. P.O. Box 1819, Ramallah, Palestine
Tel : +970 2 298 3800 , Fax : +970 2 240 7460

www.nic-pal.com

لمناسبة اليوم العالمي لامتناع عن التدخين:

الآثار الاقتصادية للتدخين في فلسطين وسبل مواجهتها



د. حازم الشناور*

وإلقاء مزيد من الضوء على الأبعاد الاقتصادية لإنجاح وتوزيع التبغ في الأرض الفلسطينية نورد بعض الأرقام الرسمية مع ضرورة الإشارة إلى أنها تعتمد على بيانات القطاع المنظم والتجارة المرصودة فقط:

تجارة التبغ:

وفقاً لبيانات إنفاق الأسرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2010 نجد أن حوالي 71% من التبغ المستهلك هو من منتجات التبغ المستوردة حيث تقدر كميات التبغ المستورد والمبيع في السوق المحلي بناءً على ذلك بحوالي 320 مليون دولار، بينما تشير بيانات نفس الجهاز إلى أن واردات التبغ المرصودة لنفس العام بلغت 54 مليون دولار فقط أي حوالي 6/1 القيمة المقدرة للإنفاق، وهذا يعني أن الفرق يدخل دون تسجيل إما عن طريق المعابر مع المسافرين أو عن طريق التهريب، ويأتي الباقى 29% من الإنفاق على التبغ المنتج محلياً. ويتم تصدير ما يقارب 18 مليون دولار من منتجات التبغ المحلية أي حوالي 4/1 قيمة التجارة الخارجية المرصودة لمنتجات التبغ، وبالرغم من أن البيانات الرسمية تشير إلى انخفاض نسب المدخنين في فلسطين إلا أن قيمة الواردات والصادرات قد زادت مابين عامي 2009 و2010 بحوالى 20% للأولى و 6% للثانية ولعل ذلك عائد إلى ارتفاع الأسعار. ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007 والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2012 فقد كان لدينا 11 موزعاً رئيسياً و72 موزعاً فرعياً للتبغ في المناطق الفلسطينية، بينما تباع منتجات التبغ تقريباً في كل محلات التجارة بالتجزئة للمواد التموينية وفي جميع الأماكن.

زراعة التبغ:

تعتبر بلدة يعبد في محافظة جنين المصدر الرئيسي لزراعة التبغ في فلسطين نظراً لملائمة الأرض لهذا المحصول، كما نشط في الآونة الأخيرة توجه المدخنين إلى استخدام الدخان الطبيعي اليدوي، ونشط أيضاً تعبئة السجائر محلياً، حيث أصبح سعر العلبة التي تحوي 100 سيجارة عشرة شواقل.

ويقدر عدد المزارعين في بلدة يعبد حوالي 430 مزارعاً، وأن الإنتاج السنوي من التبغ بلدة يعبد والقرى المحيطة بها يقدر بحوالي (600

للدخين أبعاد وأثار صحية وبيئية وثقافية وحقوقية واجتماعية واقتصادية، ونظراً لأهمية الأبعاد الاقتصادية للتدخين فقد اختارت منظمة الصحة العالمية شعار اليوم العالمي لامتناع عن التدخين لهذا العام الذي صادف بتاريخ 31/5/2012 : « تدخل دوائر صناعة التبغ »، و يهدف هذا الشعار إلى تركيز الحملة على ضرورة مجانبة ما تقوم به دوائر صناعة التبغ من محاولات متزايدة لتقويض اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وفي هذا السياق وللقاء الضوء على الآثار الاقتصادية للتدخين في فلسطين نستعرض أبرز وأحدث المؤشرات الإحصائية بهذا الشأن، ونحاول ان نستكشف دلالاتها وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الوطني، ثم نقوم بتقديم السياسات والاستراتيجيات المقترنة لمواجهة تلك الآثار بما يتواكب مع الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية.

الإنفاق على التدخين

نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2011 عن العام 2010، أن الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية على التبغ والسجائر يفوق إنفاقها على التعليم والعنابة الشخصية والنشاطات الترفيهية، حيث بلغ مقدار إنفاق الأسرة الشهري على التبغ والسجائر 38.7 دينار أردني، في حين بلغ متوسط الإنفاق الشهري على التعليم 31.4 دينار، والعنابة الشخصية 24.4 دينار، والنشاطات الترفيهية 13.4 دينار.

وبالمقارنة مع مجمل إنفاقها نجد أن نسبة إنفاق الأسرة على التبغ والسجائر يعادل 4.4% من إجمالي إنفاقها الشهري وبلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الضفة الغربية إلى 5% بينما تبلغ في قطاع غزة 2.3% ولعل هذا يشير إلى ارتفاع معدل التدخين مع ارتفاع مستوى الدخل كأحد عوامل التأثير .

وفيما لو احتسبنا إجمالي الإنفاق السنوي على التدخين نجد أنه يعادل ما لا يقل عن 450 مليون دولار سنوياً وهو ما يعادل أيضاً 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، حيث يقدر المختصون قيمة الجمارك والمكوس الضائعة نتيجة للتهريب وعدم ضبط إدخال الدخان على المعابر بنحو مئتا مليون شاقل أو حوالي 20% من إجمالي الجمارك المجباة على التبغ.

- (2) تغليف وتوسيم منتجات التبغ:
أ) عدم الترويج عن طريق تغليف منتج التبغ وتسويمه، لأي منتج من منتجات التبغ بأي وسيلة كاذبة أو مضللة أو خادعة أو قد تعطي انطباعاً خطأً عن خصائصه أو آثاره الصحية أو أخطاره أو انبعاثاته، بما في ذلك أي عبارة أو بيان وصفي أو علامة تجارية، أو علامة رمزية أو أي علامة أخرى مما يعطي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الانطباع الخطأ بأن أحد منتجات التبغ أقل ضرراً من غيره. وقد يشمل ذلك تعبيرات مثل «قليل القار» أو «خفيفة» أو «خفيفة للغاية» أو «لطيفة»؛
ب) أن تحمل كل علبة أو عبوة من منتجات التبغ ويحمل أي شكل من أشكال التغليف والتوصيم الخارجيين لهذه المنتجات تحذيرات صحية، تصف آثار التبغ الضارة، ويجوز أن تحمل رسائل مناسبة أخرى، على أن تكون هذه التحذيرات باللغة العربية. حيث تنطبق عبارة «التغليف والتوصيم الخارجيان» فيما يتعلق بمنتج التبغ على أي شكل من أشكال التغليف والتوصيم المستعملين في بيع المنتجات بالتجزئة.
- (3) التوعية والتثقيف:
أ) توسيع نطاق الاستفادة من برامج فعالة وشاملة للتثقيف والتوعية الجمهور ب شأن المخاطر الصحية بما في ذلك الخصائص الإدمانية لاستهلاك التبغ والتعرض لدخانه، وعن فوائد الإقلاع عن تعاطي التبغ وأنماط الحياة المترورة من التبغ؛
ب) حصول عامة الناس طبقاً لأحكام القانون، على مجموعة واسعة من المعلومات عن صناعة التبغ ووعن العواقب الصحية والاقتصادية والبيئية الضارة المترتبة على إنتاج التبغ واستهلاكه؛
ج) توعية ومشاركة الهيئات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية غير المناسبة لصناعات التبغ في وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات مشتركة بين القطاعات من أجل مكافحة التبغ؛
- (4) حظر جميع أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته:
أ) عدم السماح بالترويج لأي منتج من منتجات التبغ بأي وسيلة كاذبة أو مضللة أو غيرها من الوسائل الخادعة أو التي قد تعطي انطباعاً خطأً عن خصائصه أو آثاره الصحية أو مخاطره أو انبعاثاته؛
ب) (المطالبة بأن يصح تحذير صحي أو تحذيرات أو رسائل أخرى ملائمة كل الإعلانات عن التبغ، وحسب الاقتضاء، كل ترويج له ورعايته؛
- (5) تقيد استخدام الحوافز المباشرة أو غير المباشرة التي تشجع عامة الناس على شراء منتجات التبغ؛
(6) فرض غرامات على المخالفين لتطبيق القوانين والأنظمة والقيود المتعلقة بمكافحة التدخين.

ثانياً- التدابير المتعلقة بالحد من عرض التبغ

- التدابير لمواجهة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ:
 - 1- القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما في ذلك التهريب والتصنع والنفل غير المشروع، باقرار اللائحة

- 800) طن سنوياً ، وتنسنهلك شركة القدس (150 - 200) طن سنوياً والباقي يباع في السوق المحلي للاستهلاك اليدوي. وقد نشطت تعبئة السجائر اليدوية، حيث أن حوالي 1000 عائلة في بلدة يعبد تقوم بتعبئة السجائر مقابل أجر 3 شيك لتعبئة العلبة المكونة من 100 سيجارة، لذا تقوم الجمارك الفلسطينية حالياً بحملة لضبط زراعة التبغ والاتجار بمنتجاتها.

صناعة التبغ

وفقاً لبيانات التعداد المشار إليها أعلاه فهناك على ارض السلطة الفلسطينية 25 منشأة تقوم بصناعة منتجات التبغ وهذا لا يشمل طبعاً الصناعة اليدوية، وتوظف كبرى هذه المنشآت شركة سجائر القدس مئتي موظف وعامل. وقد سبق ان اشرنا الى حجم الانتاج المحلي من منتجات التبغ سواء المستهلك محلياً او المصدر للخارج.

اثر التدخين على المالية العامة

وفقاً لمعطيات وزارة المالية في الفترة بين 2008 و2011 تضاعفت إيرادات الجمارك والمكوس تقريباً على التبغ لتصل إلى 1120 مليون شاقل أي ما يعادل مليون دولار سنوياً وتشكل حوالي ربع الإيرادات المحلية من الجمارك. غير أن الخزينة تخسر سنوياً مئات ملايين الشوالق على علاج الأمراض الناجمة بالأساس عن تعاطي التبغ ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى على الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا عكس الاعتقاد لدى البعض بأن إيرادات المكوس على التبغ تشكل مصدراً هاماً لصافي دخل الحكومة.

السبل الاقتصادية لمحاربة التدخين: لاشك أن الآثار الاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية تجعل من الضروري اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة التدخين وأهمها في المجال الاقتصادي:

اولاً - التدابير المتصلة بالحد من الطلب على التبغ

لاشك بأن التدابير السعرية والضرورية وسيلة فعالة وهامة في خفض استهلاك التبغ من قبل مختلف فئات السكان ولاسيما الشباب، فهناك تقدير يقول بأن كل 10% زيادة سعرية وضرورية تؤدي إلى تخفيض التدخين 4%. من هنا فقد فرضت الحكومة الفلسطينية زيادة تصاعدية على نسبة الجمارك والمكوس المفروضة على منتجات التبغ، إلا أنه يتضح من البيانات الموردة أعلاه بأن هناك لا تزال نسبة عالية للتهرب من تلك الرسوم وأساليب عديدة لتهريب تلك المنتجات وبivityها في السوق السوداء ينبغي محاربتها. كما يمكن القيام بحظر أو تقييد، مبيعات منتجات التبغ المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية إلى المسافرين الدوليين و / أو توريدتها من قبلهم.

كما يمكن اتخاذ التدابير غير السعرية الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ الحماية من التعرض لدخان التبغ، ويأتي من ضمنها:

- (1) تنظيم محتويات منتجات التبغ واتخاذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو غيرها من التدابير الفعالة لحمل صانعي منتجات التبغ ومستورديها على أن يكشفوا للسلطات الحكومية عن محتويات التبغ وانبعاثاته. كما يتم تنفيذ تدابير فعالة من أجل الكشف العلني للمعلومات الخاصة بالمكونات السامة لمنتجات التبغ والانبعاثات التي قد تنتجم عنها.

للتعاون على المستويين الإقليمي والثنائي لمحاربة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ:

ز) اتخاذ وتنفيذ تدابير أخرى، تشمل منح التراخيص، من أجل مراقبة أو تنظيم إنتاج منتجات التبغ وتوزيعها من أجل منع الاتجار غير المشروع.

4- المبيعات التي تستهدف القصر والمبيعات بواسطة القصر

اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو غيرها من التدابير الفعالة على المستوى الحكومي المناسب لحظر مبيعات منتجات التبغ للذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

أ) الاشتراط على جميع بائعين منتجات التبغ أن يضعوا إشارة واضحة في مكان بارز داخل نقطة البيع تبين حظر مبيعات التبغ للقصر، وأن يطبّلوا، في حالة الشك، من كل من يشتري التبغ أن يقدم الدليل المناسب على بلوغه السن القانونية الكاملة؛

ب) منع بيع منتجات التبغ بأي طريقة يمكن بها الوصول إلى هذه المنتجات مباشرة، مثل عرضها على رفوف المتاجر؛

ج) حظر صنع وبيع الحلوي والوجبات الخفيفة والألعاب أو غير ذلك من الأشياء المصنوعة على شكل منتجات التبغ والتي تغري القصر؛

د) ضمان لا تكون ماكينات بيع التبغ متاحة للقصر، وألا تروج لبيع منتجات التبغ للقصر؛

هـ) حظر توزيع منتجات التبغ المجانية على الناس وخصوصاً القصر؛

وـ) حظر بيع السجائر المفردة أو في علب صغيرة مما يوسع من نطاق توافر هذه المنتجات للقصر؛

ز) اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى، تشمل فرض الجزاءات على الباعة والموزعين، من أجل ضمان الامتثال وللحظر مبيعات منتجات التبغ بواسطة أولئك الذين تقل أعمارهم عن السن المنصوص عليها في القوانين المحلية أو الوطنية أو تقل عن ثمانية عشر عاماً.

تقديم الدعم للأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية بحيث تقوم الهيئات الحكومية، بالتعاون فيما بينها ومع المنظمات الحكومية الدولية المختصة الدولية منها والإقليمية ، بتعزيز البديل ذات الجدوى الاقتصادية للعاملين في صناعة التبغ وزارعته والتجارة فيه حسب الحالـة.

من الاهتمام الكافي لحماية البيئة وصحة الأفراد، فيما يخص زراعة التبغ وصناعته.

ونحن إذ نقدر ان الكثير من السياسات والإجراءات المذكورة اعلاه اضافة الى تلك المتعلقة باثار التدخين الاخرى وخصوصاً في المجال الصحي يجري العمل على تنفيذها ولكننا نؤكد عليها وعلى ضرورة متابعة ومراقبة تطبيقها بعناية، مع ضرورة تضمينها ما امكن في اللائحة التنفيذية لقانون «مكافحة التدخين في فلسطين» رقم 25 لسنة 2005 والذي طال الانتظار لتطبيقه وتفعيـله.

التنفيذية لقانون «مكافحة التدخين في فلسطين» رقم 25 لسنة 2005 والبدء بتنفيذه، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعالمية، عناصر أساسية في مكافحة التبغ.

ـ2ـ لابد من تنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو التدابير الفعالة الأخرى لضمان وضع علامة لكل علب أو عبوات منتجات التبغ وأي شكل من أشكال التغليف الخارجي لهذه المنتجات بغية مساعدة الأطراف في تحديد مصدر منتجات التبغ، وطبقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة، مساعدة الأطراف على تحديد نقطة الاختلاف ورصد وتوثيق ومراقبة حركة منتجات التبغ ووضعها القانوني. وعلاوة على ذلك، يعمل كل طرف على ما يلي:

(أ) اشتراط أن تحمل وحدات علب وعبوات منتجات التبغ المعدة للاستعمال بالتجزئة وبالجملة والمبيعة في السوق المحلية البيان التالي: «لا يسمح بالبيع إلا في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية» أو أن تحمل أي علامة فعلية أخرى تحدد الوجهة النهائية أو تساعد السلطة على تحديد ما إذا كان المنتج مطروحاً بصورة قانونية للبيع في السوق المحلية؛

(بـ) النظر، حسب الاقتضاء، في وضع نظام عملي لاقتفاء أثر المنتج وتحديد منشئه يكون من شأنه زيادة تأمين نظام التوزيع، والمساعدة في إجراء التحقيقات المتعلقة بالاتجار غير المشروع؛

(جـ) يشترط أن تتعرض معلومات التغليف أو العلامات المحددة في من هذه المادة في شكل مقرء و/أو ترد باللغة العربية.

ـ3ـ من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، على ما يلي:

(أ) رصد وجمع البيانات عن الاتجار بمنتجات التبغ عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع، وتبادل المعلومات فيما بين السلطات الجمركية والضرائب وغيرها من السلطات، حسب الاقتضاء، وطبقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المعنية السارية؛

(بـ) سن أو تشديد تشريعات تنص على عقوبات وسبل اقتصاص ملائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما فيها السجائر المقلدة والممحورة؛

(جـ) اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان إتلاف كل معدات التصنيع المصادرـة والـسـجـائـرـ المـقـلـدةـ والمـمـحـورـةـ وـسـائـرـ منـتـجـاتـ التـبغـ باـسـتـخـدـامـ أـسـالـيـبـ لاـ تـضـرـ بـالـبـيـئـةـ،ـ حيثـماـ كـانـ ذـلـكـ مـمـكـنـاـ عـمـلـيـاـ أوـ التـخلـصـ مـنـهـ طـبقـاـ لـلـقـانـونـ؛ـ

(دـ) اتخاذ وتنفيذ تدابير لرصد وتوثيق ومراقبة تخزين وتوزيع منتجات التبغ المحافظ بها أو التي يتم نقلها في ظل تعليق دفع الضرائب أو الرسوم؛

(ـهــ) اتخاذ تدابير للتمكين من مصادرة الإيرادات المتاتية من الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ؛

(ـوــ) تشجيع التعاون بين الهيئات الوطنية، وكذلك بين المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية منها والدولية ، فيما يتعلق بإجراء التحقيقات وإقامة الدعاوى والمحاكمات القضائية، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ، ويولى اهتمام خاص

مجموعة شركات الحاج نعيم الجلبوسي وأولاده

محطة المراح للطفايات

معتمدة من قبل مديرية الدفاع المدني



بيع - صيانة - تعبئة كافة أنواع الطفايات

Fire Extinguishers

- Fill and maintenance for all types of manual and automatic fire extinguishers
- Modern techniques for filling all types of fire extinguishers
- Warranty on maintenance and filling
- Installation early fire alarms
- Private section for selling fire extinguishers
- Hydraulic checking device

طفايات الحريق

تعبئة وصيانة جميع أنواع الطفايات اليدوية
والأوتوماتيكية

تعبئة جميع الأحجام بواسطة أجهزة حديثة
كثافة على تعبئتنا وصيانتنا

تركيب أجهزة إنذار حريق مبكر
معدات إطفاء، حريق داخلية وخارجية

تعبئة وصيانة جميع أنواع الطفايات
باشراف هندسي

فرع خاص لبيع جميع أنواع الطفايات
جهاز هيدروليكي لفحص الطفايات

إدارة: عصام نعيم الجلبوسي / جنين - المنطقة الصناعية - تلفون 04-2414028، 04-2414306، 04-2414307، فاكس: 04-2414316، جوال: 0599-879316



الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية:

التي تمثل عائقاً أمام عملية التصدير خلال الربع الأول 2012، حيث أشار 83.2% من أصحاب/ مدراء المؤسسات المصدرة إلى أن إغلاق المعابر يعتبر من العوائق ذات التأثير الأكبر على عملية التصدير، فيما أشار 60.2% من أصحاب المؤسسات المصدرة في الضفة الغربية إلى أن المؤسسة تواجه عوائق بسبب عدم إمكانية السفر والدخول إلى الأسواق الخارجية. ويرى 58.4% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية أن عدم توفر ضمانات الدفع من قبل الزبائن شكل عائقاً آخر أمام عملية التصدير.

المنافسة المحلية

والخارجية:

أفاد 96.1% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى وجود منافسة للمنتج الرئيسي للمؤسسة بشكل عام (بواقع 96.1% في الضفة الغربية، و96.1% في قطاع غزة)، كما أشار 54.4% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى وجود منافسة محلية فقط، و9.1% وأشاروا إلى وجود منافسة أجنبية فقط، و36.5% وأشاروا إلى وجود منافسة محلية وأجنبية معاً.

ثالثاً: التوقعات للربع القادم

على صعيد توقعات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية للربع الثاني 2012 مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، بلغت نسبة الذين يتوقعون تحسناً على أداء مؤسساتهم 47.4% في الأراضي الفلسطينية (48.1% في الضفة الغربية، 43.1% في قطاع غزة)، وفيما يتعلق بوضع الانتاج، فقد أشارت التوقعات إلى أن 47.4% يتوقعون ارتفاعاً في مستوى الإنتاج في الأراضي الفلسطينية (48.1%) في الضفة الغربية، 43.1% في قطاع غزة، أما بخصوص ارتفاع مستوى المبيعات فقد توقع 47.7% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية ارتفاع حجم المبيعات خلال الربع الثاني 2012 (48.3%) في الضفة الغربية، 43.1% في قطاع غزة).

الربع الأول 2012

أولاً: أداء المؤسسات الصناعية خلال الربع الأول 2012

أفاد 13.9% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية 15.0% في الضفة الغربية، 5.9% في قطاع غزة) أن أداء مؤسساتهم بشكل عام في الربع الأول 2012 قد تحسن عمما كان عليه خلال الربع الرابع 2011.

الأوضاع المالية

أظهرت نتائج المسح أن 13.1% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية (14.4% في الضفة الغربية، 3.9% في قطاع غزة) بأن الأوضاع المالية الخاصة بمؤسساتهم تحسنت خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع الرابع 2011.

الاقتراض والتمويل

تفيد نتائج المسح إلى أن 97.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة لم يعمدوا لطلب الاقتراض من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012، مقابل 1.2% من المؤسسات العاملة عمدت إلى طلب الاقتراض بواقع مرة واحدة، فيما بلغت نسبة المؤسسات التي اقترضت أكثر من مرة 1.0%.

ثانياً: التحديات

التغير في حجم المبيعات:

أظهر 39.6% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية بأن السبب الرئيس لتراجع مستوى المبيعات يعود إلى أسباب تتعلق بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 (50.5% في الضفة الغربية، 14.3% في قطاع غزة).

عوائق عمليات التصدير

يشير أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية إلى تعدد الصعوبات

**مسح
اتجاهات
 أصحاب/
مدراء
المؤسسات
الصناعية
العاملة
ال الاقتصادية**



سادساً: صعوبات الحصول على عمالة مؤهلة

أظهر 11.9% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 بأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على عمالة مؤهلة في الصناعة العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 بأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على عمالة مؤهلة في مجال التدريب المناسب لطبيعة عمل الشركة (24.4%) في الضفة الغربية، 19.6% في قطاع غزة، بينما أشار 23.6% أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على عمالة مؤهلة في مجال الخبرة المناسبة لطبيعة عمل الشركة (24.2%) في الضفة الغربية، 19.6% في قطاع غزة، فيما أشار 2.7% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 بأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على عمالة مؤهلة في مجال اللغة المناسبة لطبيعة عمل الشركة (2.8%) في الضفة الغربية، 2.0% في قطاع غزة.

المؤسسات فقد أشار 27.3% منهم في الأراضي الفلسطينية أنهم راضون (28.9%) في الضفة الغربية، 15.7% في قطاع غزة).

خامساً: العقبات أمام توسيع النشاط

يشير أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة إلى تعدد العقبات التي تمثل عائقاً أمام عملية توسيع النشاط الإنتاجي لمؤسساتهم خلال الربع الأول 2012. حيث أشار 89.3% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى أن صعوبة الوضع السياسي يعتبر من العقبات ذات التأثير الأكبر على توسيع النشاط الإنتاجي (88.1% في الضفة الغربية، 98.0% في قطاع غزة)، فيما أشار 88.6% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى أن المؤسسة تواجه عقبات بسبب انخفاض مستوى الدخل للفرد الفلسطيني (89.2%) في الضفة الغربية، 84.3% في قطاع غزة، وبرى 85.2% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية (86.4%) في الضفة الغربية، 76.5% في قطاع غزة) أن صغر حجم السوق الفلسطيني شكل عقبة أخرى أمام توسيع النشاط الإنتاجي لمؤسساتهم الصناعية.

رابعاً: مستوى الرضى عن الخدمات المقدمة

على صعيد الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة والحكومية خلال الربع الأول 2012، تشير النتائج إلى أن هناك تبايناً في مستوى الرضى من قبل أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية حسب نوع الخدمة المقدمة وقد كانت النتائج كالتالي:

البنية التحتية والمرافق

فيما يخص الخدمات المندرجة تحت هذا البند فقد أشار 73.5% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية أنهم راضون عن الخدمات المتعلقة بإمدادات المياه (75.0% في الضفة الغربية، 62.7% في قطاع غزة). أما فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء فقد أشار 61.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية أنهم راضون عن الخدمات المقدمة (70.3% في الضفة الغربية، 2.0% في قطاع غزة).

النظام القضائي

وحل النزاعات

يبين النتائج أن 82.2% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية راضون عن نزاهة الشرطة فيما يتعلق بقضايا مؤسساتهم (88.1% في الضفة الغربية، 41.2% في قطاع غزة)، بينما أشار 72.0% منهم أنهم راضون عن فعالية المحاكم الفلسطينية (77.2% في الضفة الغربية، 35.3% في قطاع غزة).

التسهيلات

فيما يتعلق بالتسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للحصول على الأذون والتراخيص اللازمة فقد أشارت النتائج أن 57.4% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية راضون عن التسهيلات المقدمة لمؤسساتهم (61.7% في الضفة الغربية، 27.5% في قطاع غزة)، بينما أشار 27.5% منهم في الأراضي الفلسطينية أنهم راضون عن توفير المعلومات للمشاريع (28.9% في الضفة الغربية، 17.6% في قطاع غزة)، وفيما يخص الترويج للسياسات التي تخدم تطوير

إتحاد المقاولين يجتمع مع وزير المالية



قام مجلس إدارة اتحاد المقاولين بزيارة لوزير المالية الجديد د. نبيل قسيس للمباركة له بمنصبه الجديد رافقه امناء سر الفروع وأمين سر المكتب الحركي في الاتحاد.

وترأس الوفد المهندس عادل عوده وقدم التهاني للوزير الجديد مستعرضاً مشاكل وقضايا المقاولين وخصوصاً مستحقات المقاولين والاستردادات الضريبية.

ورفض الوزير إعطاء أي موعد لدفع المستحقات مؤكداً أنه بحاجة إلى دراسة الوضع ومن ثم التشاور مع مساعديه لفهم ماذا على الوزارة من التزامات متوفهاً حق المقاولين في ديونهم.

حضر اللقاء من الوزارة يوسف الزمر محاسب عام السلطة والذي بدوره أكد على صحة المبالغ المستحقة للمقاولين على الوزارة سواء كانت ديون أم استردادات ضريبية.

مجلس إدارة الإتحاد يلتقي وزير الأشغال



قام وفد من مجلس إدارة اتحاد المقاولين الفلسطينيين برئاسة م. عادل عوده نائب الرئيس ونقيب مقاولي الضفة الغربية وبحضور م. جريبي عطا الله أمين سر الاتحاد والاعضاء م. عمر ابو العاريس وممدوح الصابر وزاهر حميدات.

وتقدم م. عادل عوده بالمبرأة للوزير وتحدث عن مشاكل المقاولين واستحقاقات الاتحاد على وزارة المالية.

واستعرض مع الوزير غنيم المشاكل التي تواجه القطاع وكذلك تحدث عن ضرورة تطوير وتحديث تعليمات التصنيف وإنجاز قانون اتحاد المقاولين لدى الرئيس، وابدى م. غنيم تفهماً مميزاً لاحتياجات المقاولين وتوجهاتهم واعطى تعليمات مباشرة بالتعاون مع الاتحاد. حضر الاجتماع وكيل الوزارة م. فائق الديك.

قام نائب القنصل الاقتصادي الأمريكي ستيفن بتناول زيارة الى الاتحاد هي الاولى له منذ تسلمه منصبه الجديد كنائب القنصل الاقتصادي.

وقدم المهندس عادل عودة النائب الاول لرئيس الاتحاد والمهندس جريبي هنا عطا الله أمين سر اتحاد المقاولين شرحاً وافياً عن تاريخ الاتحاد وكيفية التصنيف والياته ومن ثم المشاكل التي تواجه قطاع المقاولات ومن اهمها مستحقات المقاولين على الحكومة والتي تراكمت من عامين على الاقل.

وابدى القنصل الاقتصادي تفهماً للمشكلة مؤكداً انه سينقل الصورة الى المسؤولين عنه في هذا المجال. حضر اللقاء من الجانب الأمريكي مهند الجاعوني المستشار الاقتصادي في القنصلية ، ومن الجانب الفلسطيني عمر نوفل جيوسي المدير التنفيذي للاتحاد.

نائب القنصل الاقتصادي الأمريكي يزور الإتحاد

الاتحاد يلتقي وزير الزراعة



التقى وفد من اتحاد المقاولين برئاسة المهندس عادل عودة النائب الاول للرئيس و زاهر الحميدات وعضو الهيئة العامة المهندس احمد غنام وزير الزراعة المهندس وليد عساف الذي بدوره رحب بالزيارة واعتبر اتحاد المقاولين شريكا حقيقيا للحكومة في البناء والاعمار ونهضة الاقتصاد الوطني

بدوره قدم المهندس عادل عودة المباركة للوزير معتبرا اياه من رموز الوطن في العمل والتضليل في خدمة الوطن والمواطن.

في نهاية اللقاء اكد المهندس عودة على استعداد الاتحاد وجاهزية مقاوليه للتقدم للعطاءات التي تطرحها وزارة الزراعة في سبيل شق المزيد من الطرق الزراعية التي تسهل على المواطن الفلسطيني للوصول الى ارضه.

أمين سر اتحاد المقاولين يلتقي سفير سلوفينيا

قام أمين سر اتحاد المقاولين الفلسطينيين المهندس جريس عطا الله برفقة عمر حيوسي المدير التنفيذي للاتحاد بزيارة الى ممثلية الصناعات في سلوفينيا منوها الى ان البلد تنتج الاخشاب ذات الجودة العالية كما وان لديها الصناعات المهمة وربما الضرورية للمقاول الفلسطيني.

في نهاية اللقاء قدم السفير دعوة مفتوحة للمهندس عطا الله لزيارة سلوفينيا متى شاء منهاجا هناك مؤتمرا سينعقد في شهر ايلول / سبتمبر من هذا العام من قبل غرفة تجارة وصناعة سلوفينيا حيث اكد ان هذا يعتبر فرصة لدعوة الاتحاد للمشاركة واللتقاء بشركاء جدد على مستوى اوروبا والشرق الاوسط.

قام امين سر اتحاد المقاولين الفلسطينيين المهندس جريس عطا الله برفقة عمر حيوسي المدير التنفيذي للاتحاد بزيارة الى ممثلية سلوفينيا بالبيرة حيث التقى السفير يوري ريفيلي وقدم له شرحه وافيما عن الاتحاد ونشاته وانجازاته ودوره في بناء الاقتصاد الوطني كما وتابحث معه حول السبل والامكانيات التي تمكّن المقاول الفلسطينيين من البحث عن فرصة للعمل والاستثمار في سلوفينيا. اضافة الى فتح افاق التعاون بين سلوفينيا وفلسطين في مجال التجارة والصناعة فيما يخدم قطاع المقاولات الفلسطيني.

هذا ورحب السفير يوري ريفيلي بالافكار التي طرحتها المهندس عطا



عبر الهاتف الذكي



رجل الاعمال

مجلة إقتصادية متخصصة

ضمن
سلسة
مشاركاته
وفعالياته
المحلية
والدولية



الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يشارك في ندوة التأمين الدولية في تركيا

الثقة بصناعة التأمين لدى الشعب الفلسطيني. والجدير بالذكر، أن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، شكل بموجب قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005. ويتمتع الاتحاد بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ومن أهدافه تعزيز الثقة بصناعة التأمين، وتحقيق التعاون مع الجهات الرسمية المختصة وكل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً.

الاتحاد يشارك في الندوة العربية حول تأمين المركبات في الأردن

شارك وفد فلسطيني في الندوة العربية حول تأمين المركبات، حيث تضمن الوفد الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نهاد أسعد وعدداً من موظفي ووكالات شركات التأمين، وعقدت الندوة على مدار يومين متتاليين في فندق روイヤل في الأردن، ويأتي ذلك في إطار سعي الاتحاد

تأمين المركبات يواجه تحديات عدة أبرزها ارتفاع تكاليف تصليح المركبات وتباين عمليات التحايل في هذا المجال، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي أثر على عملية الربح في صناعة تأمين المركبات.

وعبر محمد الريماوي عن مدى أهمية التوصيات والنتائج التي تم خوضها عن هذه الندوة، خصوصاً في تطوير ودعم الأسواق الناشئة كالسوق الفلسطيني التي تواجه العديد من التحديات في صناعة التأمين بشكل عام وتتأمين المركبات بشكل خاص.

من جهته أوضح نهاد أسعد بأن هذه المشاركة تأتي ضمن سلسلة المشاركات والفعاليات التي يقوم بها الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، مؤكداً أن من أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد هو السعي إلى معالجة المشاكل ومواجهة التحديات التي تواجه قطاع التأمين في فلسطين لتعزيز

شارک وفد فلسطيني في ندوة التأمين الدولية التي عقدت لمدة يومين متتاليين في مدينة إسطنبول في تركيا، حيث تمحور موضوع الندوة بشكل رئيسي حول عملية تأمين المركبات، وذلك استناداً إلى التجارب السابقة المشابهة وبناء على التغيرات التي ستسطر على قطاع التأمين في المستقبل. وترأس الوفد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ومدير عام شركة التكافل الفلسطينية للتأمين محمد الريماوي، وأمين عام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نهاد أسعد وعدداً من موظفي ووكالات شركات التأمين.

وتضمنت الندوة العديد من المتحدثين ذوي الخبرة في هذا المجال والقادمين من مختلف أرجاء العالم، حيث أكدوا على أن تأمين المركبات سيبقى الخط التجاري الرئيسي في الأسواق الناشئة. وذلك رغم الأزمة الاقتصادية الراهنة. وفي نفس الوقت فإن

قانون التأمين رقم (20) لعام 2005 في إعادة تنظيم قطاع التأمين.

وفي الجلسة الأولى التي أدارها رئيس دائرة العلوم المالية والمصرافية في جامعة بيرزيت د. أنيس الحجة، قدم الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نهاد أسعد ورقة عمل حول قطاع التأمين في فلسطين، تحدث فيها عن شركات التأمين العاملة في فلسطين والتي يبلغ عددها في السوق حالياً (10) شركات تأمين منها (7) شركات تأمين عادلة وشركة تأمين تكافلية وشركة تأمين حياة وشركة لتأمين الرهن العقاري، وجميع الشركات هي أعضاء حكماً في الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

واستعرض أسعد بعض الإحصائيات المتعلقة بسوق التأمين الفلسطيني حيث أشار إلى أن حجم السوق الفلسطينية بلغ 150 مليون دولار سنة 2011 مقارنة مع حوالي 126 مليون دولار في سنة 2010 أي بزيادة نسبتها 20%. كما أشار إلى أن هذا النمو هو ثابت في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى أن سوق التأمين الفلسطيني هو سوق واعد وقابل لاستيعاب أيدي عاملة جديدة.

وقدمت الأستاذة في دائرة العلوم المالية والمصرافية د. يامأبوبلين مداخلة بعنوان: "تطورات مستقبلية لتدريس التأمين في الجامعات"، وقال فيها أن التخصص في التأمين ليس حكراً على العلوم المالية والمصرافية، فالتأمين هو علم واسع يشمل كل العلوم الإدارية الأخرى مثل الاقتصاد، المحاسبة، الإدارة، والتسيويق. ولا يمكن ان نلغي دور القانون والإدارة العامة التي تتنظم عمل هذا القطاع بتطبيق القوانين والتشريعات، حيث أنه الفاصل الناهي في قضايا التأمين عند النزاع،

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وجامعة بيرزيت ينظمان يوم التأمين

نظم الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وكلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت يوم للتأمين بهدف جسر الهوة بين الواقع الأكاديمي والعملي للتأمين، وإلى رفع مستوى الوعي التأميني، وبث آفاق التعاون بين قطاع التأمين وجامعة بيرزيت. وفي جلسة الافتتاح، تحدث عميد كلية التجارة في جامعة بيرزيت د. محمد نصر عن النمو المتتسارع في أعداد المؤسسات التأمينية والافتتاح على الاقتصاد العالمي، وأذياد الحاجة والطلب على الكوادر من أجل توظيفها في هذه المؤسسات لسد حاجة السوق المتزايدة، بالإضافة إلى زيادة الوعي التأميني المطلوب لدى الأفراد والشركات. من جهته عبر رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين محمد الريماوي عن سعادته باستعقاد يوم التأمين في جامعة بيرزيت، وذلك للدور الذي لعبته الجامعة وما زالت تلعبه في تأهيل كوادر المجتمع وقادته على كافة الأصعدة. وتحدث رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني ماهر المصري عن دور الجامعات في دعم قطاع التأمين في فلسطين، وإمداده بالكوادر المؤهلة المدرية في قطاع التأمين. وتناول المصري المشاكل التي كان يعاني منها قطاع التأمين من غياب للتشريعات وأليات الالشراف والرقابة الحكومية وفوضى العمل وضعف الثقة التأمينية لفترة طويلة. إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الالشراف والتنظيم والرقابة على اعمال القطاع في أواخر العام 2004. وقد ساعد صدور

ال دائم لتحقيق التعاون مع كل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً.

وتضمنت الندوة في اليوم الأول جلستين رئيسيتين، الأولى حول تجربة شركة "ساعد" لأنظمة المروبة بدولة الإمارات العربية المتحدة في التخطيط الإلكتروني لحوادث السير البسيطة، حيث ترأس الجلسة مدير عام شركة العين الأهلية للتأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ محمد مظهر حمادة، كما حاضر فيها الرئيس التنفيذي لشركة "ساعد" المهندس إبراهيم رمل.

وتمحورت الجلسة الثانية حول التحقيق المروري في حوادث المفتعلة، حيث ترأس الجلسة رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين الأستاذ عثمان بدبور، كما ألقى مدير إدارة السير في المملكة الأردنية الهاشمية العميد عدنان فريح محاضرة بهذا الخصوص، وكذلك رئيس شعبة التحقيق المروري في المملكة العقيد المهندس أحمد سالم الوراوة.

وفي اليوم الثاني، ترأس الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين الجلسة الثالثة والتي كانت حول أساس المسؤولية المدنية في التأمين الإسلامي للمركيبات، حيث قام مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين بإلقاء محاضرة حول هذا الموضوع.

أما الجلسة الأخيرة فقد دارت حول أسباب ونتائج ارتفاع كلفة تعويضات تأمين المركبات في الوطن العربي، حيث ترأس الجلسة عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين ومدير عام الشركة الأولى للتأمين الدكتور علي الوزني، كما حاضر فيها الأمين العام لجمعية شركات الضمان في لبنان الأستاذ جميل حرب.

وحول مشاركته في هذا المؤتمر قال نهاد أسعد: "لقد كانت الندوة قيمة جداً وتناولت مواضيع تمس قطاع التأمين بشكل مباشر، كما أن النقاش الذي دار في نهاية كل يوم من يومي الندوة قد أثرى الجلسة. واستعرض العديد من الآراء والخبرات العالمية التي ستلقي بظلالها على تطوير وتنمية قطاع التأمين سواء على مستوى فلسطين أو العالم العربي أو حتى دولياً".

كما أوضح أسعد أن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يسعى دائماً إلى دعم كل حدث أو نشاط من شأنه أن يرفع من مستوى الوعي التأميني ويعالج القضايا المعاصرة في صناعة التأمين. وأضاف أن دور الاتحاد يحتم عليه أن يقوم بمؤتمرات وندوات وورش عمل مماثله تحمل نفس الأهداف المذكورة، وأن هذا ما يقوم به الاتحاد حالياً بشكل مدروس وضمن خطة عمل واضحة.





تدريس مواد التأمين في الجامعة ونقل الواقع العملي إلى الطلبة. وأن يتم تشكيل لجنة مشتركة بين الجهات ذات العلاقة من أجل تنفيذ متابعة هذه التوصيات، وتطبيقها على أرض الواقع.

ومن أهم التوصيات التي تم خصت عن هذا اليوم، أن يتم العمل على توفير مساقات في التأمين تساهم في تخرج طلبة متخصصين في هذا المجال، وأن تفرز شركات التأمين كواحد وخبرات من أجل

ومنذ البداية شركات التأمين هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التعاقدية. ومن ثم قدم مدير التأمينات العامة -شريك Apex - للتأمين/الأردن أ. طارق مرعي مداخلة تضمنت تجارب رائدة في تدريب التأمين مؤكداً أن التأمين هو أسلوب علمي له أهدافه ومبادئه وشروطه التي يجب أن تتحقق لضمان تطبيق أنظمته القانونية. لذلك يجب وضع وتوفير أسس علمية وسليمة في مجال التأمين ومسائل إدارة المخاطر.

أما الجلسة الثانية فكانت عبارة عن حلقة نقاش حول آفاق التعاون بين قطاع التأمين وجامعة بيرزيت، شارك فيها كل من: المدير العام لشركة التأمين الوطنية أحمد مشعشع، المدير العام لشركة التكافل الفلسطيني للتأمين محمد الريماوي، نائب المدير التنفيذي للشركة العالمية المتحدة للتأمين تحسين الحمود، وخبير التأمين غسان أبو نصار، وأستاذى التجارة في جامعة بيرزيت د. منذر نجم و د. باسم مكحول.

معهد الحكومة الفلسطيني وإتحاد شركات التأمين تعقدان ورشة عمل حول «متطلبات تحديث الحكومة والتدقيق في شركات التأمين»

بتفعيل لجنة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين بحسب ما جاء في قانون التأمين.

ومن ناحية أخرى فقد أكد حازم صبابا مدير التدقيق الداخلي في مؤسسة إرنست و يونونغ على أن التدقيق يشكل أحد أهم مركبات تحديث الحكومة وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين المناخ الاستثماري. وطالب المحاضر بضرورة التزام جميع الشركات بتشكيل لجان تدقق منبثقة عن مجالس الإدارة، بحيث يشمل عملها التدقيق الخارجي والداخلي. كما طالب باستحداث دوائر للتدقيق الداخلي في الشركات، ينطح بها مسؤوليات التدقيق في كافة المجالات وليس في المجال المالي فقط. كما أكد صبابا على أهمية استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة التنفيذية، وعلى ضرورة حصر مرجعيته بمجلس الإدارة، كما أنه لا يوجد تزام حقيقي لدى المحاضر بأنه لا يوجد أعضاء مستقلين في أي من مجالس الإدارة، كما أنه لا يوجد خبراء اكتواريين في أي من شركات التأمين العاملة في فلسطين، بالرغم من الأهمية الكبرى لمثل هؤلاء الخبراء في الحد من المخاطر.

وقد اختتمت الورشة بعدد من التوصيات كان من أهمها الدعوة لإصدار مدونة حوكمة خاصة بشركات التأمين، تحمل بعض أحکامها الصفة الإلزامية. كما أكد المشاركون في الورشة على ضرورة تفعيل لجنة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين بحسب ما جاء في أحكام القانون.

وقد قدم المداخلة الأولى الدكتور أكرم داود عميد كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية، والذي أشار إلى أن تقدماً ملحوظاً قد طرأ بالنسبة لمستوى الحكومة في شركات التأمين، خاصة بعد تأسيس هيئة سوق رأس المال، وصدر قانون التأمين، وإقرار مدونة حوكمة الشركات في سنة 2009. إلا أن المحاضر أشار لعدد من التجاوزات الهامة لمحاكم المدونة، من أبرزها أنه لا يوجد التزام حقيقي لدى بعض الشركات بمنع تكرار العضوية في مجلس الإدارة لأكثر من ثلاثة فترات، كما أن بعض رؤساء مجالس الإدارة يحتفظون بوظيفة المدير العام بالإضافة لرئاسة المجلس، ويتم في بعض الأحيان إصدار قرارات لمجالس الإدارة بالتمرير. كما أشار المحاضر بأنه لا يوجد أعضاء مستقلين في أي من مجالس الإدارة، كما أنه لا يوجد خبراء اكتواريين في أي من شركات التأمين العاملة في فلسطين، بالرغم من الأهمية الكبرى لمثل هؤلاء الخبراء في الحد من المخاطر التي تواجه هذه الشركات.

وقد أشار د. أكرم داود بالجهود التي تبذلها هيئة سوق رأس المال في الرقابة على شركات التأمين، ودعى لأن تقوم الهيئة بممارسة مقتضبها في إصدار التشريعات التنظيمية بحيث تعطى الصفة الإلزامية لكثير من الأحكام "الاختيارية" الواردة في مدونة الحكومة. كما دعا د. داود لأن تقوم الهيئة

عقدت ورشة عمل بمبادرة من معهد الحكومة الفلسطيني واتحاد شركات التأمين حول أوضاع شركات التأمين العاملة في فلسطين، خاصة بالنسبة لمدى التزام هذه الشركات بمتطلبات تحديث الحكومة والتدقيق. وقد شارك في هذه الورشة عدد من كبار المسؤولين في شركات التأمين وهيئة سوق رأس المال والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

وقد ابتدأت الورشة بكلمة ترحيبية من محمد الريماوي رئيس مجلس إدارة الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والذي أكد على أن التزام الشركات بقواعد الحكومة والتدقيق يخدم بالدرجة الأولى مصالح هذه الشركات، خاصة من حيث تحسين الأداء ورفع قيمة الأسهم وتعزيز القدرات التنافسية، بالإضافة إلى أنه يزيد من ثقة الجمهور وكافة المتعاملين معها.

وتلى ذلك كلمة من عبير عوده مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وهي الجهة المكلفة بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين. وقد أشارت عوده إلى أن الهيئة تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل تطور قطاع التأمين ونموه، وضمان حقوق المتعاملين والمستفيدين من خدمات هذا القطاع، ويشمل ذلك تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي وضمان الالتزام بالنظام والتعليمات.



فؤاد جبر

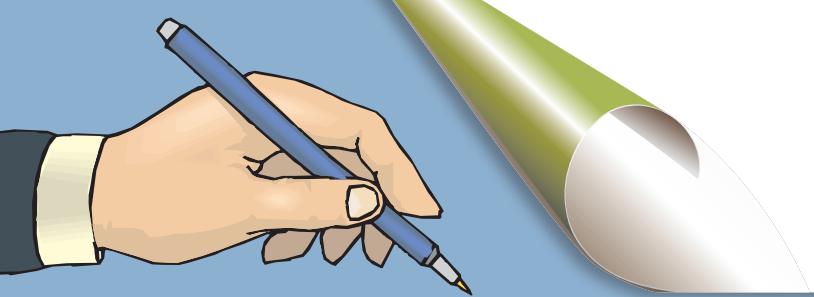
أمين سر جمعية
رجال الأعمال الفلسطينيين

لا خير في أمة لا تأكل مما تزرع....

لقد شعرت بفخر وأنا أتابع تنظيم المعارض للصناعات والمنتجات الوطنية التي ضمت ما انتجه الأيدي العاملة الفلسطينية من منتجات منافسة توجب تفضيلها على الصناعات والمنتجات المستوردة وتعزيز المسيرة الإستثمارية لدعم إقتصادنا الوطني مما يشجع رواد الصناعة على مواصلة العمل الجاد نحو التحول من إقتصاد يعتمد في غالبية نشاطه على الإستيراد إلى إقتصاد يتطلع إلى التنافس في ترويج الصناعات والمنتجات الوطنية ليس فقط في السوق المحلي وإنما بالتصدير إلى الأسواق العربية والأجنبية من خلال الاتفاقيات التجارية بين الدول، ولعل معرض نابلس الأول للأثاث الذي شاركت فيه 30 شركة وطنية لأكبر دليل على قدرة الصناعة الفلسطينية وتوفير المستوى الذي يؤهلها لمنافسة صناعات أجنبية بنفس المجال، فإذا توفر منتجاً وطنياً فيه الجودة والإبداع ما يرضي تطلعات المواطن فما الداعي للتوجه إلى الإنتاج المستورد، وقد صدق من قال «لا خير في أمة لا تأكل مما تزرع ولا تلبس مما تصنع» فينفس النظرة يحضرني هنا ما تعيشه صناعة المنتجات الأخرى الغذائية وغيرها والتي يتوجب على المستهلك الفلسطيني دعمها وتفضيلها طالما كانت على المستوى المطلوب وبانت تصدر للخارج، وكم سعدت باختراق أول شاحنة للمعابر وهي تشق طريقها نحو أحد الموانئ الإسرائيلي تحمل منتجات تمت صناعتها في غزة هاشم تمهدأ لشحنها إلى بريطانيا، وهذه أول شاحنة ملابس جاهزة تصل إلى إسرائيل منذ بداية حصار غزة في عام 2006 وهذا يثبت قدرة الشعب الفلسطيني على الصبر والعمل والانتاج في أحلك الظروف متسلحاً بإيمانه بالله وaklıمه للوطن.

ورغم ما ورد في تقرير الإحصاء الفلسطيني عن إنخفاض في الرقم القياسي لكميات الإنتاج تحمل لنا تقارير وزارة الإقتصاد الوطني أخباراً سارة تتحدث عن تسجيل 108 شركات جديدة شملت ترخيص 11 مصنعاً في شهر واحد... أليس في هذا تعبيراً عن تحدي القطاع الخاص الفلسطيني لكل العراقيل والمصعوبات وإيمانه بعدلة قضيته؟ والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو : إذا كان الأوروبيون يؤمنون بانتاجنا الوطني ويفضلون الصناعات الفلسطينية ليس فقط الملبوسات وإنما مختلف المنتجات الفلسطينية من أدوية وتحف وغيرها ذلك من الصناعات، فما هو دور المواطن الفلسطيني وما هي مسؤوليته في دعم المنتج الوطني الذي يحمل عبارة صنع في فلسطين؟

نحن نعلم أن الاتفاقيات التجارية الدولية تتحدث عن تبادل تجاري وصناعي بين الدول.. ولكننا نجزم أن على المستهلك الفلسطيني تقع مسؤولية دعم الإنتاج الوطني إذا ما توفرت فيه الجودة والإبداع ولا مانع من استيراد منتجات غير متوفرة في بلدنا ولكن من العيب التهافت على منتجات مستوردة لرخصة ثمنها وهي أقل جودة من منتجاتنا المحلية، وليس من شك إن تركيزنا على شراء منتجاتنا من شأنه تشجيع الإستثمار في صناعات مختلفة تقوي ركائز إقتصادنا الوطني وتساهم في تخفيض متواضع لنسبة البطالة.



نافذتك إلى عالم الأعمال والإستثمار



مجلة رجل الأعمال الفلسطيني
Palestinian Executive



حسابات التوفير

اربح كيلو ذهب
شهرياً، وعشرون
ليرات ذهب لعشر
فائزين يومياً.



اربح كيلو ذهب شهرياً

١٤٠٠ ليرة ذهب من خلال
السحبات اليومية



افتح حساب توفير بقيمة ٢٠٠ دينار أو ما يعادلها بالشيكل أو الدولار أو اليورو أو غير حساب التوفير الخاص بك بمبلغ ٥٠ دينار أو ما يعادلها وادخل السحب على آلاف ليرات الذهب.

- للتأهل للدخول في السحب على كيلو الذهب شهرياً يجب أن لا يقل رصيد الحساب خلال ٣٠ يوم عن ١٠٠٠ دينار أو ما يعادلها.
- للتأهل للدخول في السحب على الجوائز اليومية يجب أن لا يقل رصيد الحساب خلال ٣٠ يوم عن ٢٠٠ دينار أو ما يعادلها.
- الحملة سارية ابتداءً من ٢٠١٢/٥/١ وحتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١.

معاً ننمو

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة www.cab.ps



Murad Tourist Resort & Hotel
(Bethlehem / Palestine)

Located in the holy city of Bethlehem, we offer you a unique opportunity to experience oriental magic with family enjoying raw nature, separate yourself from world in the well equipped amazing caves of relaxation, take your seat and experience the Arabic dishes served in a family - like atmosphere of famous Arabic hospitality.

Your holy times;
Carefully Handled,
Joyfully Served.

WWW.SUNWAVE.NET



Tel: +972 (0)2 275 9880
Fax: +972 (0)2 275 9881
info@murad.ps

www.murad.ps



Ramallah - Plaza Mall



احدى مشاريع :